السياسات العامة

د. محمد بن نويمي

الطبعة الأولى

السياسات العامة

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.



وزارة الثقافة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولة قطر

السياسات العامة

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة الأولى 2025م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة - قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2025/1160
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173264

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس	
المقدمة	9

الفصل الأول: مدخل إلى السياسات العامة		
المبحث الأول	مفهوم السياسات العامة	13
المبحث الثاني	نشأة وتطور السياسات العامة	17
المبحث الثالث	مفاهيم تأسيسية في السياسات العامة	22

الفصل الثاني: الخصائص البنيوية والمكونات المؤسسية للسياسات العامة		
المبحث الأول	الخصائص البنيوية للسياسات العامة	33
المبحث الثاني	المكونات المؤسسية للسياسات العامة	41

الفصل الثالث: الفاعلون في السياسات العامة		
المبحث الأول	المؤسسات الرسمية في السياسات العامة	51
المبحث الثاني	الجهات غير الرسمية في السياسات العامة	58
المبحث الثالث	الفاعلون الدوليون في السياسات العامة	65

الفصل الرابع: النظريات التفسيرية في السياسات العامة		
المبحث الأول	النظرية المؤسسية	78
المبحث الثاني	النظرية التنظيمية	82
المبحث الثالث	النظرية السلوكية	87
المبحث الرابع	نظرية الاختيار العقلاني	91
المبحث الخامس	نظرية النظم	94
المبحث السادس	نظرية المصلحة العامة	98
المبحث السابع	نظرية الفعل الجماعي	102

الفصل الخامس: المناهج التحليلية في السياسات العامة		
المبحث الأول	المنهج المؤسسي في تحليل السياسات العامة	110
المبحث الثاني	المنهج السلوكي في تحليل السياسات العامة	113
المبحث الثالث	المنهج العقلاني في تحليل السياسات العامة	116
المبحث الرابع	منهج النظم في تحليل السياسات العامة	118
المبحث الخامس	المنهج الكمي في تحليل السياسات العامة	121
المبحث السادس	المنهج الكيفي في تحليل السياسات العامة	124
المبحث السابع	منهج السياسات المقارن في تحليل السياسات العامة	126

الفصل السادس: مراحل عملية السياسات العامة		
المبحث الأول	مرحلة تحديد المشكلات العامة	133
المبحث الثاني	مرحلة جمع البيانات وصياغة الأهداف	137
المبحث الثالث	مرحلة رسم السياسات العامة وتحويلها إلى خطط تنفيذية	142
المبحث الرابع	مرحلة تنفيذ السياسات العامة	146
المبحث الخامس	مرحلة تقييم السياسات العامة	149

الفصل السابع: مجالات السياسات العامة – الجزء الأول		
المبحث الأول	السياسات الاقتصادية	157
المبحث الثاني	السياسات الاجتماعية	163
المبحث الثالث	السياسات البيئية	167
المبحث الرابع	السياسات التكنولوجية والرقمية	173

الفصل الثامن: مجالات السياسات العامة – الجزء الثاني		
المبحث الأول	السياسات الثقافية	183
المبحث الثاني	السياسات الإعلامية	189
المبحث الثالث	السياسات الأمنية والدفاعية	194
المبحث الرابع	السياسات الخارجية	199

الفصل التاسع: تحديات السياسات العامة		
المبحث الأول	التحديات الهيكلية في السياسات العامة	209
المبحث الثاني	التحديات الوظيفية في السياسات العامة	214
المبحث الثالث	التحديات السياسية في السياسات العامة	219
المبحث الرابع	التحديات الاقتصادية في السياسات العامة	222

الفصل العاشر: قضايا معاصرة في السياسات العامة		
المبحث الأول	الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة	231
المبحث الثاني	التحول الرقمي في السياسات العامة	236
المبحث الثالث	العولمة وتدويل السياسات العامة	242

قائمة المراجع	249

المقدمة

تشهد السياسات العامة تطورًا متسارعًا في مفاهيمها وأدواتها ومجالات تطبيقها، باعتبارها الوسيلة التي تُعبّر من خلالها الدولة عن أولوياتها، وتُحوّل توجهاتها الاستراتيجية إلى برامج قابلة للتنفيذ والتقييم، وقد ازداد الاهتمام بهذا الحقل خلال العقود الأخيرة، ليس من قبل الباحثين فحسب؛ بل - أيضًا - من قبل صناع القرار، لما له من دور مهم في الاستجابة لتحديات التنمية المعقدة، وتعزيز فعالية العمل الحكومي.

ولا تقتصر أهمية السياسات العامة - في تقديري - على بعدها التنفيذي؛ بل تمتد إلى مسائل أعمق تتعلق بفلسفة الحكم، وبناء العقد الاجتماعي، وضمان المشاركة المجتمعية، فهي تُعدّ الإطار الذي تتحوّل فيه المبادئ الدستورية والقيم العامة إلى إجراءات ملموسة، كما أصبحت السياسات العامة حقلاً معرفيًا تتداخل فيه أغلب العلوم الأكاديمية، مما يستدعي أدوات تحليلية متعددة لفهمها وتقييمها.

لذا، ينطلق هذا الكتاب من الحاجة إلى تقديم معالجة متكاملة للسياسات العامة، تتناول الجوانب المفاهيمية والنظرية والتطبيقية، وتُجيب عن الأسئلة التي يطرحها هذا الحقل في سياق معاصر يتّسم بالتعقيد والتغير، وهو بذلك، موجّه بالأساس إلى طلبة العلوم السياسية والإدارة العامة، والباحثين والمهتمين بمجالات صنع القرار، حيث يوفر مرجعًا أكاديميًا يتدرّج بالقارئ من المبادئ التأسيسية إلى القضايا المعاصرة التي تواجه صناع السياسات.

كما يعتمد الكتاب في بنائه على منطق تدرّجي من العام إلى الخاص، حيث تبدأ فصوله الثمانية، بتأصيل المفاهيم الأساسية، ثم تنتقل إلى تحليل الفاعلين المؤثرين فيها، واستعراض النظريات التفسيرية المعتمدة في دراستها، بعدها تتناول مراحل عملية السياسات العامة، من تحديد المشكلات، إلى جمع البيانات، ثم رسم السياسات، وتنفيذها، حتى الوصول إلى تقييمها، كما يُفرد الكتاب بعد ذلك، فصلين مخصصين لتحليل مجالات السياسات التطبيقية، ويُختتم بتحليل التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق فاعلية السياسات، قبل الانتقال إلى مناقشة القضايا المعاصرة التي تمس جوهر السياسات العامة، مثل: الحوكمة، والتحول الرقمي، والعولمة.

وعليه، يرى المؤلف أن هذا الكتاب يُمثل منهجيةً علميةً وإطارًا أكاديميًا متكاملاً لدراسة السياسات العامة، يجمع بين العمق النظري والوضوح المفاهيمي، ويوازن بين التحليل والممارسة، كما يُسهم في سدّ فجوة في الأدبيات العربية، من خلال تقديم محتوى ينسجم مع التحولات الحديثة في الفكر السياسي، ويكون حاضرًا في التدريس الجامعي، والبحث العلمي، وتطوير الممارسات الحكومية، بهدف تعزيز كفاءة السياسات العامة في السياقات الوطنية والدولية.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى السياسات العامة

يُعدّ هذا الفصل مدخلاً تأسيسيًا لفهم السياسات العامة بوصفها إحدى الأدوات المحورية في إدارة الشأن العام وصياغة القرار الحكومي، ويهدف إلى بناء إطار مفاهيمي ومعرفي يمكّن القارئ من استيعاب طبيعة هذا الحقل وخصوصياته النظرية والوظيفية، حيث ينطلق الفصل من تحديد دقيق لمفهوم السياسات العامة، ويستعرض جذوره التاريخية وتطوره باعتباره علمًا مستقلاً، كما يوضح المفاهيم المرتبطة به، ويُبرز الطابع المركّب لدراسته عبر تداخله مع فروع معرفية متعددة، لذا، يشكّل هذا الفصل الأساس الذي تُبنى عليه الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: مفهوم السياسات العامة

يحظى مفهوم «السياسات العامة» بمكانة مركزية في العلوم السياسية والإدارية، نظرًا لارتباطه بآليات عمل الدولة، وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وقد تعاظمت أهميته مع التحولات في النظم السياسية وتزايد حجم التحديات، ورغم شيوع المصطلح، لا يزال يثير جدلاً نظريًا بسبب تداخله مع مفاهيم، مثل التخطيط والقرار السياسي، وتُبرز طبيعته المركبة الحاجة إلى تأصيله لغويًا ومفاهيميًا، فلا يُعد مجرد أداة تنفيذية؛ بل حقل معرفي يتقاطع فيه السياسي مع الإداري، لذا، يسعى هذا المبحث إلى تقديم قراءة شاملة، تُمهّد لتعريف تحليلي يعكس تعددية الحقل وتطوره النظري.

أولاً: التأصيل اللغوي والمفاهيمي

يشكّل التأصيل اللغوي لمفهوم «السياسات العامة» مدخلاً ضروريًا لتفكيك المصطلح وتحديد معانيه الأولية في اللغة، تمهيدًا للانتقال إلى مستوياته المفاهيمية الأكثر تركيبًا، ويتكوّن المصطلح من كلمتين: (السياسات) (العامة)، فلكل منهما جذوره ودلالاته اللغوية والسياقية في اللغة العربية، كما يقابلهما في اللغة الإنجليزية مصطلح:

- السياسات Policies
- العامة Public

هذا المصطلح، بات شائعًا في الأدبيات السياسية منذ منتصف القرن العشرين[1]؛ لذا، سيُستخدم في هذا الكتاب مصطلح «السياسات العامة" كترجمة معتمدة للمصطلح الإنجليزي (PUBLIC POLICIES) وهو ما يعكس طبيعة المفهوم باعتباره حقلاً معرفيًا، يتناول مجموعة من السياسات التي تتبنّاها الدولة في مختلف المجالات العامة، ويُقصد به الإطار الكلي لصنع القرار الحكومي بشأن قضايا تهم الجماعة، وليس مجرد «سياسة عامة» واحدة (PUBLIC POLICY) تخص قطاعًا بعينه (مثل: التعليم أو الصحة)، وعليه، فإن استخدام صيغة الجمع يعكس الدقة العلمية والتعدد الموضوعي الذي يتميّز به هذا الحقل.

السياسات العامة	(Public Policies)
السياسة العامة	(Public Policy)

وكلمة «سياسة» تُستمد من الفعل الثلاثي «ساس»، ويُقال: «ساس القوم سياسة»، أي دبر أمورهم وتولى شؤونهم، وهي في اللغة تدل على الحُسن في التدبير، والرعاية، والتوجيه، أما كلمة «العامة»، فهي تُفيد الشمول والامتداد والانتشار، ويُقصد بها ما يشمل الجماعة ولا يقتصر على الأفراد[2]، وعليه، فإن «السياسات العامة» في معناها العام، تُشير إلى أساليب تدبير شؤون الجماعة أو الدولة بما يحقق المصلحة العامة، من خلال قرارات الحكومة وخططها الرامية إلى حل القضايا العامة أو تحسين ظروف المجتمع، وهذا ما يعكس التوجه الرسمي لصناعة القرار بشأن قضايا ذات طابع جماعي[3]، وبناءً على ما سبق، يُبيّن الجدول التالي مقارنة لغوية ومفاهيمية لمصطلح السياسات العامة[4]:

البُعد	السياسات	العامة	السياسات العامة
الجذر اللغوي	ساس أي دبّر وقاد	العموم أي الجميع	تدبير حكومي موجه لقضايا تهمّ المجتمع بشكل عام
في السياق الأكاديمي	مجال اتخاذ القرار	النطاق المجتمعي	إطار تحليلي لصنع القرار العام في المجالات العامة

الجدول أعلاه يُظهر أن مصطلح «السياسات العامة» يتسم ببنية لغوية ومفاهيمية مركّبة، تجمع بين البعد الإجرائي المرتبط بالفعل «ساس»، والبعد الشمولي الذي تعبّر عنه صفة «العامة»، وهذا التداخل يُنتج مفهومًا واسعًا يتجاوز القرارات اليومية إلى نمط من التوجيه المؤسسي، وعليه، يُشكّل هذا التأصيل مدخلاً لتحليل الدور المؤسسي للدولة، واستعراض أبرز التعريفات النظرية للمفهوم.

ثانيًا: تعريف السياسات العامة

تعددت تعريفات «السياسات العامة» في الأدبيات الأكاديمية، نتيجةً لاختلاف الزوايا النظرية التي ينطلق منها الباحثون، إذ لا يوجد تعريف جامع مانع؛ بل مجموعة من التعريفات التي تُبرز أبعادًا مختلفة للمفهوم، منها ما يُركّز على الوظيفة الحكومية، ومنها ما يُبرز طبيعة القرار، أو الغايات.

وتُعد هذه التعددية انعكاسًا لطبيعة الحقل نفسه، فهو مجال متداخل التخصصات، يجمع بين السياسة والإدارة والاقتصاد وعلم الاجتماع، ويتعامل مع ظواهر معقدة لا يمكن اختزالها في تعريف إجرائي، ولهذا، فإن دراسة التعريفات يُعتبر مدخلاً لفهم التوجهات النظرية المختلفة، فقد عرّف توماس داي السياسات العامة بأنها: «كل ما تختاره الحكومة للقيام به أو عدم القيام به» [5]، وهنا، يُركّز هذا التعريف على الفعل الحكومي بوصفه يشمل كلاً من اتخاذ القرار والامتناع عنه، ما يوسّع من نطاق السياسات العامة إلى ما هو معلن وغير معلن.

أما جيمس أندرسون، فعرّف السياسات العامة بأنها: «سلسلة من الأفعال المقصودة والمتشابكة التي تهدف إلى حل مشكلة عامة» [6]، ويبرز هذا التعريف

الطبيعة المنهجية للسياسات، ويُظهرها باعتبارها مسارًا مترابطًا تسعى من خلاله السلطات إلى معالجة قضايا مجتمعية، في المقابل، قدّم وليام جنكينز تعريفًا يرى فيه أن السياسة العامة هي: «مجموعة مترابطة من القرارات، تتخذها جهة فاعلة أو أكثر، لتحقيق أهداف ضمن إطار زمني وسياقي محدد»[7]، ونلاحظ أن هذا التعريف أكّد على طبيعة العلاقة بين القرارات والسياق الزمني، وضرورة وجود أهداف واضحة توجه السياسات.

في إطار مختلف، اعتبر فريدريك موشر أن السياسات العامة: «تعبير عن القيم المجتمعية المترجمة في شكل قرارات حكومية» [8]، هذا التعريف يُركّز على البُعد القيمي، معتبرًا أن السياسة العامة تعكس في جوهرها التوجهات الأخلاقية والاجتماعية التي تتبنّاها الدولة، بينما رأى برودينغ أن السياسة العامة: «ما يفعله الموظفون العموميون ردًا على مطالبة شعبية محددة» [9]، وهو تعريف بطبيعة الحال ينطلق من العلاقة التفاعلية بين المؤسسات الحكومية والمجتمع، ويُبرز دور الجمهور في تشكيل الأجندة السياسية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه التعريفات جميعها، تُسهم في تقديم صورة شاملة للمفهوم، حيث يكمّل كل منها الآخر من خلال التركيز على زاوية محددة، ويُشكّل هذا التنوع مرآة لمفهوم السياسات العامة، ما يستدعي اعتماد رؤية مركّبة تراعي التفاعل بين الفاعلين، والأهداف، والسياق.

وبعد استعراض مختلف التعريفات التي تناولت السياسات العامة من زوايا متعددة، يمكن – في اعتقادي – صياغة تعريف شامل، يُعبّر عن التصوّر المعتمد في هذا الكتاب، ويجمع بين الأبعاد المؤسسية والوظيفية والتحليلية للمفهوم وفقًا لرؤية المؤلف، وعليه، تُعرَّف السياسات العامة على النحو الآتي: «عملية منهجية تقوم بها الدولة، من خلال مؤسساتها الرسمية وبالتفاعل مع فاعلين غير رسميين، وتشمل صياغة وتنفيذ وتقييم مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف معالجة قضايا عامة وتحقيق منافع جماعية، ضمن إطار زمني محدد، باستخدام أدوات تنظيمية أو تشريعية أو تنفيذية».

تعريف السياسات العامة
عملية منهجية تقوم بها الدولة، من خلال مؤسساتها الرسمية وبالتفاعل مع فاعلين غير رسميين، وتشمل صياغة وتنفيذ وتقييم مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف معالجة قضايا عامة وتحقيق منافع جماعية، ضمن إطار زمني محدد، باستخدام أدوات تنظيمية أو تشريعية أو تنفيذية.

ونلاحظ هنا، أن هذا التعريف يُراعي العناصر الأساسية للمفهوم، ومنها:

- البعد المؤسسي
- تعدّد الفاعلين
- الإطار الزمني
- السياق المجتمعي
- الأهداف الجماعية
- تنوّع الأدوات

وهذا في تصوري، يوفّر إطارًا تحليليًا مرنًا لدراسة السياسات العامة بوصفها ممارسة إدارية وأداة للتأثير في النسق السياسي والاجتماعي، ويمهّد لتحليل معمّق لخصائص السياسات العامة ومكوناتها ومحدداتها في المباحث القادمة.

المبحث الثاني: نشأة وتطور السياسات العامة

تُعد نشأة السياسات العامة وتطورها التاريخي منطلقًا أساسيًا لفهم طبيعتها المعرفية، فرغم أن تدخل الدولة في الشأن العام قديم، قدم التنظيم السياسي نفسه، إلا أن السياسات العامة كمفهوم علمي لم تُصَغ بمنهجية واضحة إلا خلال القرن العشرين، وقد اقترن هذا التبلور بتغيّرات جذرية مست بنية الدولة ووظائفها، مما استدعى أدوات تحليلية جديدة تستجيب لهذه البيئة المتغيرة.

ففي بادئ الأمر، لم تكن السياسات العامة موضوعًا للتأصيل الأكاديمي بقدر ما كانت ممارسة إدارية، تقوم بها الحكومات لتنظيم شؤون المجتمع، غير أن التحولات التي شهدتها الدول، لاسيما عقب الثورة الصناعية وتوسع الدولة

الحديثة، جعلت من الضروري الانتقال من الممارسات إلى الدراسات العلمية، وقد ساهم تطور الفكر الإداري والسياسي، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، في تكريس السياسات العامة باعتباره حقلاً علميًا مستقلاً، يتمتع بمنهجيات تحليلية متكاملة.

أولاً: النشأة التاريخية لمفهوم السياسات العامة

في المراحل الأولى من التاريخ السياسي، خاصة خلال العصور القديمة والوسطى، لم يكن هناك تصور علمي واضح للسياسات العامة، فقد كانت الدولة تُمارس أدوارًا تقليدية تقتصر على الدفاع، والأمن، وتحصيل الضرائب، ومع صعود الدولة القومية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأت الدولة تتحول تدريجيًا من «الدولة الحارسة» إلى «الدولة المتدخلة»، لا سيما مع ظهور الحركات المجتمعية، وزيادة المطالب العامة في مجالات مثل التعليم والرعاية والعمل [10].

وقد شهد منتصف القرن العشرون، نقطة تحوّل في تأطير السياسات العامة، نتيجة لتراكم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتوسّع دور الدولة، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الجامعات الغربية، خاصة في الولايات المتحدة، تولي هذا الحقل اهتمامًا متزايدًا، حيث برز من بين المؤسسين لهذا التوجّه هارولد لاسويل، الذي طرح رؤية تحليلية تقوم على التساؤل حول «من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف؟» [11]، باعتبارها مدخلاً لفهم السياسات العامة، وبناء على ذلك، يسلط الجدول التالي الضوء على تطور مفهوم السياسات العامة عبر المراحل التاريخية:

العصور القديمة والوسطى	غياب مفهوم السياسات العامة
القرن 19 – بداية 20	بدايات تدخل الدولة
منتصف القرن 20	تبلور المفهوم علميًا

يعكس هذا الجدول في تقديري، المسار التاريخي لتحوّل الدولة من كيان حارس إلى فاعل، مما مهّد لظهور السياسات العامة بوصفها فعلاً حكوميًا موجّه

نحو المصلحة العامة، فبينما اتسمت المراحل الأولى بغياب الوعي النظري، بدأت المفاهيم تتشكل تدريجيًا مع توسّع وظائف الدولة، حيث ساهمت مطالب المجتمع الصناعي في دفع الدولة نحو بناء سياسات موجهة، وشكل بذلك، انتقالاً نوعيًا من الأداء غير المنظم إلى الفعل المؤسسي المنظّم.

ثانيًا: التحوّل من المفهوم إلى الحقل العلمي

لم يكن تحول السياسات العامة إلى حقل معرفي قائم بذاته تحوّلاً طارئًا؛ بل جاء نتيجة تطور معرفي تدريجي، ففي أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، شهدت السياسات العامة انتقالاً من الطابع الفلسفي إلى الطابع التحليلي، من خلال اعتماد منهجيات سلوكية ونماذج كمية لتحليل القرار الحكومي، خاصة في الجامعات الغربية التي بدأت تقود هذا الحقل [12].

أما في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فقد تعزز التخصص الأكاديمي، عبر برامج أكاديمية معنية بتحليل السياسات، ومدعومة بمراكز بحثية، حيث بدأت في إنتاج نماذج ودورات تحليلية لفهم آليات صنع السياسات وتنفيذها وتقييمها، وفي الثمانينيات، انتقل الحقل إلى مرحلة «المأسسة العلمية»، عبر تطوير أدوات لتقييم الأداء الحكومي، وتوسيع التفاعل مع المؤسسات الدولية التي تبنّت أدوات دعم تلك الحكومات [13]، وعليه، يعكس الجدول التالي مراحل انتقال السياسات العامة إلى حقل علمي:

الأربعينيات – الخمسينيات	منهجيات سلوكية ونماذج كمية لتحليل القرار الحكومي
الستينيات – السبعينيات	نماذج ودورات تحليلية لفهم آليات صنع السياسات وتنفيذها وتقييمها
الثمانينيات فما بعد	تقييم الأداء الحكومي وتوسيع التفاعل مع المؤسسات الدولية

الجدول أعلاه، يُوضح التحولات المعرفية التي نقلت السياسات العامة من حقل وصفي إلى علم مؤسسي قائم على التحليل المنهجي، فقد ارتبطت الأربعينيات ببروز التحليل السلوكي والنماذج الكمية، بينما شهدت الستينيات توسعًا أكاديميًا تمثّل في ظهور البرامج المتخصصة، أما في الثمانينيات، فقد رسّخت أدوات

التقييم الحديثة، موقع السياسات العامة باعتبارها حقلاً علميًا قائمًا بذاته.

لذا، عززت هذه التطورات مكانة السياسات العامة، بوصفها أداة تحليلية لفهم الفعل الحكومي، بعيدًا عن الطابع التجريدي للفكر السياسي التقليدي، وبدأ الحقل بعدها، يدمج أدوات من الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والإدارة العامة، مما أكسبه طابعًا متعدد التخصصات، كما ساهمت المجلات العلمية المتخصصة، مثل مجلة السياسات العامة، ومجلة دراسات السياسات في نشر الأبحاث وتبادل الخبرات بين الباحثين من مختلف دول العالم [14]، فهذا الانتقال من المفهوم إلى الحقل العلمي، لم يُفضِ فقط إلى فهم أفضل للسلوك الحكومي؛ بل أرسى قاعدة عملية لتصميم وتنفيذ السياسات، ثم تقويمها، مما جعل حقل السياسات العامة في وقتنا الحالي، من بين أكثر الحقول التصاقًا بحاجة المجتمعات الحديثة.

ثالثًا: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السياسات العامة

مع نهاية القرن العشرين، لم تعد السياسات العامة تُدرَس فقط من زاوية الدولة أو المؤسسات الرسمية؛ بل بدأت تواكب تحولات الحكم، وتُعيد النظر في النماذج الكلاسيكية، وفي هذا السياق، ظهرت خمسة اتجاهات معاصرة بارزة [15]:

1) الحوكمة متعددة المستويات

مع تراجع مركزية الدولة، برز دور الفاعلين غير الحكوميين، مثل: منظمات المجتمع المدني، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، ما أدى إلى تطوير نماذج تحليلية مثل: «شبكات السياسات» و«أنماط الحوكمة» لفهم التفاعل المعقّد بين هؤلاء الفاعلين.

2) التحليل المقارن

ساهم توفر البيانات في تعزيز المقارنة بين السياسات في الدول المختلفة، ما أنتج مفاهيم مثل: «تعلم السياسات» و«انتقال السياسات»، وساعد ذلك في نقل

التجارب الناجحة وتقييم السياسات من منظور تطبيقي.

3) الاقتصاد السلوكي

بدأ هذا الاتجاه يُدمج السلوك الإنساني في تصميم السياسات، بالاستناد إلى مفاهيم مثل «الدَفْع» التي تهدف إلى تغيير سلوك الأفراد دون فرض قسري.

4) الاتجاه النقدي

ظهرت مقاربات تركز على العدالة الاجتماعية، والنوع، والتمكين، وتنتقد انحياز السياسات للنخب على حساب الفئات الأخرى المهمشة، مما عزز مساءلة القرار الحكومي، وفتح المجال لمشاركة أوسع في عملية صنع السياسات.

5) التكنولوجيا والبيانات الضخمة

أسهم التحول الرقمي في اعتماد أدوات جديدة لتحليل السياسات، مثل نماذج المحاكاة، ما أتاح إمكانية التنبؤ، والتحليل، والاستجابة السريعة لدراسة التحديات.

وهنا، يُجمل الجدول التالي أبرز الاتجاهات المعاصرة في دراسة السياسات العامة:

الحوكمة المتعددة	فهم التفاعل المعقّد بين الفاعلين
التحليل المقارن	تقييم السياسات من منظور تطبيقي
الاقتصاد السلوكي	تصميم سياسات تراعي النفسية المجتمعية
الاتجاه النقدي	مساءلة النخب، وتوسيع المشاركة المجتمعية
التكنولوجيا والبيانات	تحسين الاستجابة وتوقع السياسات المستقبلية

بحسب قراءتي، يُجسّد الجدول تحوّل حقل السياسات العامة إلى منظومة تحليلية منفتحة على قضايا مجتمعية واقتصادية معقدة، فقد أسهمت الحوكمة، والاقتصاد السلوكي، والبيانات الضخمة في كسر الطابع التقليدي، حيث أتت هذه الاتجاهات كاستجابة ضرورية، لإبراز الحاجة إلى مناهج مرنة تستوعب الطابع التفاعلي للسياسات الحديثة.

المبحث الثالث: مفاهيم تأسيسية في السياسات العامة

يشكّل هذا المبحث مدخلاً لفهم بنية السياسات العامة، بوصفها حقلاً يتقاطع فيه النظري بالتطبيقي، حيث يستعرض عددًا من المفاهيم المحورية التي تُؤسس لفهم هذا الحقل، مع توضيح التباينات الاصطلاحية، لذا يتناول المبحث مفاهيم أساسية مثل الفرق بين «السياسة العامة» و«السياسات العامة»، واختلاف الاستخدام بين مصطلحي «العامة» و«العمومية»، بالإضافة إلى العلاقة بين الفاعلين السياسيين وصياغة القرار، إلى جانب مفاهيم أخرى مثل: المصلحة العامة، البرامج التنفيذية، والأجندة السياسية، وصولاً إلى المفاهيم المتقاطعة مثل: التحليل، والتخطيط، والتشريع.

أولاً: السياسة العامة والسياسات العامة

تُستخدم عبارة «السياسة العامة» للإشارة إلى قرار أو خطة تتبناها جهة حكومية في مجال معيّن، مثل: التعليم أو الصحة، بينما يشير مصطلح «السياسات العامة» إلى حقل معرفي متكامل يُعنى بدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر مختلف القطاعات، هذا التمايز بين المفرد والجمع لا يقتصر على البنية اللغوية كما يعتقد البعض؛ بل يمتد إلى الدلالات التحليلية والمنهجية؛ فـ«السياسات العامة» تُوظَّف أكاديميًا لفهم العمليات العامة، مثل: صنع القرار وتنفيذه وتقييمه، في حين تُستخدم «السياسة العامة» إداريًا للدلالة على خطط تنفيذية قطاعية.

هذا التباين المفاهيمي من وجهة نظري، يؤثر في طريقة بناء النماذج التحليلية وأدوات الفهم، إذ إن التعامل مع «السياسة العامة» كمفهوم جزئي يؤدي إلى مقاربات ضيقة، بينما يعكس «السياسات العامة» تصورًا بنيويًا شاملاً، لذا، يُعد ضبط المصطلحات شرطًا مهمًا للتحليل المنهجي، خصوصًا في البيئة العربية، التي لا تزال في طور توطين هذا الحقل علميًا، وفي هذا السياق، يُبرز الجدول التالي الفروقات الأساسية بين هذين المفهومَين:

	السياسة العامة (مفرد)	السياسات العامة (جمع)
النطاق	قطاع محدد	متعدد القطاعات
الاستخدام	إداري – تطبيقي	أكاديمي – تحليلي

الجدول أعلاه، يُبين الفرق البنيوي بين المفهومين في طبيعة التحليل ووظيفة المصطلح، فبينما تركز «السياسة العامة» على البُعد التنفيذي في مجال معين، فإن «السياسات العامة» تنطلق من منظور كلّي يستوعب الأطر المؤسسية، بوصفها منظومة تحليلية متكاملة، وهنا أرى ضرورة توحيد المصطلحات عند التعامل مع الحقل أكاديميًا، لتفادي اللبس وتعدد التأويلات.

ثانيًا: السياسات العامة والسياسات العمومية

يحيل مصطلح «العامة» في اللغة العربية إلى ما هو مشترك ومفتوح أمام الجميع، بينما تُشير «العمومية» إلى خاصية تُنسب، غالبًا، إلى المرافق والخدمات العامة، ورغم اشتراك المصطلحَين في الجذر اللغوي المرتبط بالشمول [16]، فإن استخداماتهما تختلف دلاليًا وإداريًا، بما يعكس تباينًا في المرجعيات المفاهيمية بين السياقات.

ففي العالم العربي، يُستخدم مصطلح «السياسات العامة» في أدبيات المشرق بتأثير من النموذج الأنجلو – أمريكي، فيما تسود عبارة «السياسات العمومية» في أدبيات المغرب العربي، نتيجة الإرث الفرنكوفوني وتأثير الترجمة الفرنسية[17]، وهنا، يعكس غياب التوافق الاصطلاحي تحديًا في توطين المفاهيم، ويدعو إلى وعي نقدي عند التعامل مع الأدبيات العربية متعددة المرجعيات، ولعل الجدول التالي يُبين الفروقات بين المصطلحين:

	السياسات العامة	السياسات العمومية
الأصل	عامة – شاملة ومجتمعية	عمومية – متعلقة بالمرفق العام
المرجعية	أنجلو – أمريكية	فرنكوفونية
الاستخدام	المشرق العربي	المغرب العربي

يُوضح الجدول في اعتقادي، أن الفروقات بين «العامة» و«العمومية»، ليست مجرد تباينات لغوية؛ بل تعكس اختلافًا أعمق في المرجعيات الثقافية والمناهج التحليلية، حيث يؤشر هذا التباين إلى تحدٍ منهجي في توحيد المصطلحات داخل الأدبيات العربية، مما يستدعي وعيًا نقديًا عند استخدام أي من المفهومَين، وخاصة في الكتابات المقارنة أو العابرة للحدود.

ثالثًا: السياسة والسياسات

يُعتبر التباين بين مفهومي «السياسة» و«السياسات» من المحاور المفصلية في أدبيات العلوم السياسية، حيث تشير «السياسة» إلى حالة التنافس على السلطة، بينما تُعبّر «السياسات» عن المخرجات العملية لهذا التنافس، مثل التوجهات العامة والقرارات التنفيذية في مجالات متعددة، مثل الصحة أو التعليم، فالأولى ترتبط بالفاعلين السياسيين، أما الثانية فتُعنى بتنظيم الشأن العام.

هذا التمييز، ينعكس على طبيعة التحليل، إذ تُركز السياسة على التفاعلات التنافسية، بينما تعالج السياسات مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم، حيث يسهم الفصل بينهما في فهم أوضح لاختصاصات الفاعلين، إذ يهتم السياسيون برسم السياسات، بينما يتولى الخبراء والإداريون تنفيذ تلك السياسات، وهنا، يساعد ذلك في تجنّب الخلط بين من يصنع القرار وما يُقرَّر فعليًا، ويُعزز من دقة أدوات التحليل والمساءلة، وبناءً على ذلك، يُقارن الجدول التالي بين السياسة والسياسات:

	السياسة (Politics)	السياسات (Policies)
المجال	السلطة، الأحزاب، الصراع السياسي	القرارات العامة، الإجراءات التنفيذية
الفاعلون الرئيسون	السياسيون، جماعات الضغط	الإداريون، الخبراء، صانعو القرار الحكومي
الهدف	الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها	تنظيم مجال معين لتحقيق نتائج ملموسة

هذا الجدول يعكس التمايز الوظيفي والمنهجي بين «السياسة» و«السياسات»، ففي حين تعبّر الأولى عن تفاعلات القوة والصراع والتوجه الأيديولوجي،

تُجسّد الثانية مسارًا إجرائيًا لتنفيذ خيارات الدولة، ويُعدّ هذا التمييز ضروريًا لفهم طبيعة العلاقة بين الفاعلين والمؤسسات، ولتحليل الأثر الواقعي للقرارات الحكومية بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

رابعًا: صنع القرار السياسي

يُعرّف صنع القرار السياسي بأنه عملية اختيار بين بدائل سياسية أو إدارية، استنادًا إلى أهداف محددة ومعايير تقييمية، في سياق تفاعلي معقد بين الفاعلين والمؤسسات، وتُعد هذه العملية محور السياسات العامة، إذ تمثل لحظة الانتقال من التشخيص إلى التوجيه، وقد طُورت في هذا الجانب عدة نماذج تحليلية، أبرزها [18]:

النموذج العقلاني	تحليل منطقي بافتراض معلومات كاملة لاختيار البديل الأفضل
نموذج الخطوات المتعاقبة	اتخاذ تدريجي للقرار عبر خطوات صغيرة ومقارنات محدودة
النموذج المؤسسي	القرار يتأثر بالبنية التنظيمية والقواعد الرسمية
النموذج التعددي	القرار نتاج تفاعل جماعات المصالح والضغوط المتبادلة

وعليه، يُعد صنع القرار أحد المراحل الجوهرية في دورة السياسات العامة، ويمثل لحظة المفصل بين تحليل المشكلة واختيار السياسة الملائمة لمعالجتها، وهو يربط الأجندة السياسية بمحتوى السياسة، ويعكس توازنات القوى والمصالح داخل النظام السياسي، كما يُسهم في فهم الخلفيات السياسية والإدارية للسياسات المعتمدة، ويُتيح، أيضًا، تقييم مدى استجابتها للواقع المجتمعي وفعاليتها في بلوغ الأهداف المعلنة، وهنا يمكننا الإشارة إلى ما ذكره جون كينيث غالبريث – أحد أشهر المفكرين في الاقتصاد السياسي – في كتابه «تشريح السلطة»، حيث أكد أن عملية اتخاذ القرار ترتبط حتمًا بتوزيع السلطة داخل المجتمع، فكل قرار يعكس بنية القوة ومصالح من يمتلكون أدوات التأثير داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية [19].

خامسًا: البرامج العامة

تُعتبر البرامج العامة من أهم الأدوات التنفيذية للسياسات العامة، إذ تُحوّل

التوجهات السياسية إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ ضمن إطار زمني وميزانية محددة، وتمتاز هذه البرامج بكونها مشتقة من سياسات معتمدة، تركز على النتائج، وتُنفّذ، غالبًا، بتعاون مؤسسي متعدد المستويات، كما تخضع للتقييم والمراجعة الدورية، ويُعد هذا الطابع العملي للبرامج حلقة الوصل بين القرار السياسي والمخرجات الواقعية، ما يجعل إعدادها وتنفيذها وتقييمها خطوة حاسمة في نجاح السياسة العامة.

ويتطلب هنا التمييز بين «البرنامج»، و«المشروع»، و«الخطة» دقة مفاهيمية، إذ يُمثل البرنامج الإطار التنفيذي الواسع، بينما يُعد المشروع وحدة تنفيذية داخله، وتُعبّر الخطة عن التوجيه الاستراتيجي طويل الأمد الذي يشمل عادةً برامج ومشروعات متعدّدة، ويُسهم هذا التمييز في توضيح مستويات العمل، وضمان تكامل السياسات من التصور إلى الإنجاز، وفي هذا الإطار، يبسط الجدول التالي الفرق بين البرنامج، والمشروع، والخطة:

الخطة	تحدد اتجاه السياسات
البرنامج	يترجم السياسة إلى تنفيذ
المشروع	ينفذ جزءًا من البرنامج

الجدول أعلاه، يسلط الضوء على التدرج الهرمي من الخطة إلى البرنامج ثم المشروع، بما يعكس العلاقة بين المستويات الاستراتيجية والتنفيذية في إدارة الشأن العام، فالخطة تمثّل الرؤية الشاملة، بينما يُعبر البرنامج عن الأداة التنفيذية ذات الطابع العملي، ويُترجم المشروع تلك الأداة إلى خطوات عملية محددة، وهذا التفريق، يُساعد في تعزيز التنسيق المؤسساتي، وضبط مؤشرات الأداء، وضمان تماسك السياسات.

سادسًا: المصلحة العامة

تُمثل «المصلحة العامة» مفهومًا مركزيًا في فلسفة الدولة، إذ تمثل الغاية العليا التي تسعى السياسات العامة إلى تحقيقها، وقد ارتبطت تاريخيًا بفكرة الخير

المشترك، بينما أصبحت في الأدبيات المعاصرة أداة معيارية لتقييم الأداء الحكومي، ومنح السياسات مشروعيتها القانونية والأخلاقية، وتتباين التعريفات الحديثة للمفهوم بين من يراها توازنًا بين المصالح الخاصة، ومن يعدّها انعكاسًا لرؤية الدولة تجاه قيم المجتمع [20].

ورغم أهميتها، تظل المصلحة العامة مفهومًا إشكاليًا لتأثرها بالتعدد القيمي والسياسي، وقد نبّه أمارتيا سن في كتابه «التنمية كحرية» إلى أن المصلحة العامة لا تُقاس، فقط، بمدى التوافق مع القوانين أو المؤسسات؛ بل بقدرتها على تعزيز حرية الأفراد وتوسيع خياراتهم ضمن بيئة عادلة ومنصفة [21].

الاختلاف في تعريفها وتحديد أولوياتها، جعلها عرضة للتأويل أو الاستخدام التبريري، ومع ذلك، فإن الاحتكام إلى هذا المفهوم يُعد أساسًا لتحقيق الشرعية السياسية وتعزيز ثقة المواطن، كما يُمثل ركيزة مهمة في عمليات المساءلة، ويُلخّص الجدول التالي الفروق بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة:

	المصلحة العامة	المصلحة الخاصة
النطاق	تشمل المجتمع بأكمله	تخص فردًا أو مجموعة محدودة
الهدف	تحقيق الخير الجماعي	تحقيق منفعة فردية أو فئوية
المصدر	القوانين، القيم العامة، مؤسسات الدولة	المصلحة الذاتية أو الفئوية

يُبرز هذا الجدول التمايز الجوهري بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، من حيث النطاق والأهداف والشرعية، فبينما تُعبر المصلحة العامة عن القيمة الأخلاقية والاجتماعية الأوسع، تظل المصلحة الخاصة ذات طابع فردي أو فئوي، وقد تكون، أحيانًا، مناقضة للصالح العام، وتكمن هذه التحديات أمام صناع القرار في الموازنة بين هذين البُعدَين، بما يُحقق الإنصاف دون الإضرار بالآخرين.

سابعًا: الأجندة السياسية

تُشير الأجندة السياسية إلى مجموعة القضايا والموضوعات التي تحظى بالأولوية في النقاشات العامة واهتمام صانعي القرار خلال فترة زمنية معينة،

وتُعد الخطوة الأولى في دورة السياسات العامة، حيث لا يمكن معالجة جميع القضايا في وقت واحد؛ بل تُختار موضوعات محددة لتشكّل «أجندة» العمل الحكومي، وهذه الأجندة تُسهم في توجيه الموارد، وصياغة البرامج، واتخاذ القرارات، ويتنوّع الفاعلون المؤثرون في تشكيل الأجندة السياسية، كما تختلف أدوارهم حسب الجدول التالي:

الحكومة	تحديد الاتجاه العام للسياسات
الإعلام	إبراز قضايا وإخفاء أخرى
الرأي العام	الضغط الشعبي لتقديم أو تأجيل القضايا
جماعات المصالح	التأثير في ترتيب أولويات الحكومة
الخبراء والأكاديميون	تقديم مداخل بديلة لصياغة الأجندة

يُوضح الجدول أن الأجندة السياسية ليست نتاج قرار رسمي منفرد؛ بل نتيجة تفاعل معقّد بين فاعلين متعددين، فالحكومة تُحدد التوجه؛ لكن الإعلام قد يعيد ترتيب الأولويات، فيما يُمارس الرأي العام وجماعات الضغط أدوارًا مهمة في إبراز قضايا مستجدة وإعادة تسليط الضوء على قضايا مغفَلة، أما الخبراء، فيُوفّرون الخلفية العلمية التي تُضفي شرعية على الأولويات المختارة، ومن ثم، فإن تحليل الأجندة كما أرى، يُعد مفتاحًا لفهم آليات اتخاذ القرار وتوزيع السلطة داخل المجتمع.

ثامنًا: مفاهيم متقاطعة مع السياسات العامة

تتقاطع السياسات العامة مع مفاهيم أخرى تُستخدم في الحقلَين؛ السياسي والإداري، منها: التخطيط، والتدخل، والتقييم، والحوكمة، والتشريع، وهذه المفاهيم ليست منفصلة عن السياسات العامة؛ بل تُشكّل مكوّنات أساسية في فهم مراحلها وأدوات تنفيذها ومحددات تأثيرها، لذا، يُعد التمييز بين هذه المفاهيم، ضروريًا في بناء تصور شامل عن السياسات العامة، ويعرض الجدول التالي مقارنة تحليلية موجزة توضح أوجه التقاطع والتميّز بين المفاهيم المتداولة في حقل السياسات العامة:

التخطيط	يُمثل الإطار الاستراتيجي المُسبق للسياسات
التدخل	يُعد أحد أنماط تنفيذ السياسات العامة
التقييم	أداة لتحسين أو تصحيح السياسات
الحوكمة	تعكس التفاعل الشبكي في تنفيذ السياسات
التشريع	يُعد الإطار القانوني الذي تستند إليه السياسات

وعليه، يصف الجدول أعلاه أن كل مفهوم من المفاهيم الواردة يؤدي وظيفة تكاملية ضمن دورة السياسات العامة، فالتخطيط يُحدّد الاتجاهات العامة، بينما يُترجم التدخل هذه التوجهات إلى أفعال عملية، ويأتي التقييم لتحديد مدى النجاح في بلوغ الأهداف، فيما تُنظّم الحوكمة العلاقة بين الأطراف المختلفة في التنفيذ، أما التشريع، فهو يشكّل الأرضية القانونية التي تمنح السياسات قوتها الملزمة، ويُظهر هذا التداخل أن دراسة السياسات العامة لا تكتمل دون الإلمام بهذه المفاهيم وأدوارها.

يبيّن هذا المبحث أن فهم السياسات العامة لا يمكن أن يكتمل دون الإحاطة بمفاهيمها التأسيسية، والتي تُعدّ مرتكزًا مفاهيميًا أساسيًا لأي تحليل لاحق، بما في ذلك التمييز بين المفرد والجمع، وبين السياسة والسياسات، وبين مصطلحي العامة والعمومية، ليس لغويًا فحسب؛ بل معرفيًا يعكس تنوع النماذج المرجعية والبيئات السياسية، كما أن المفاهيم التطبيقية، مثل: صنع القرار، والبرامج، والمصلحة العامة، تُمثّل جسورًا بين النظرية والممارسة، فيما تُظهر المفاهيم المتقاطعة، مثل الحوكمة والتشريع عمق تداخل الحقول، وبهذا، يُمهّد هذا المبحث للانتقال إلى دراسة المكونات البنيوية والوظيفية للسياسات العامة في الفصول القادمة.

خاتمة الفصل الأول

تأسيسًا على ما سبق، يتبيّن أن السياسات العامة تمثل حقلاً معرفيًا متداخلاً، يعكس التفاعل بين الدولة والمجتمع في معالجة القضايا المشتركة. وقد استعرض

هذا الفصل المفهوم من حيث التأصيل، والتعريف، والنشأة، والتطور، وصولاً إلى المفاهيم الأساسية التي تُؤطّر هذا الحقل. حيث أظهر الطابع المركّب للسياسات العامة الحاجة إلى تحليل متعدد المستويات يشمل البُعدَين؛ المؤسسي والوظيفي. كما كشفت الاتجاهات الحديثة عن تحوّل في نماذج الفهم التقليدية نحو مقاربات أكثر انفتاحًا على الفاعلين والسياقات. وبهذا، يمُهّد هذا الفصل لبناء تصور أعمق حول البنية المؤسسية للسياسات العامة وخصائصها، كما سيُعرض في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

الخصائص البنيوية والمكونات المؤسسية للسياسات العامة

يُركّز هذا الفصل على تحليل البنية الوظيفية والمفاهيمية للسياسات العامة من خلال مقاربتين أساسيتين: الخصائص والمكونات، حيث تُشكّل الخصائص السمات العامة التي تميّز السياسات عن غيرها من القرارات الإدارية أو التنظيمية، بينما توضّح المكونات العناصر البنيوية التي تُبنى عليها السياسة العامة، لذا، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل يربط بين طبيعة السياسات العامة بوصفها عملية مؤسسية معقّدة، وبين البنية التنفيذية التي تُفعّل هذه السياسات على أرض الواقع، وذلك في سياقات سياسية ومجتمعية متنوعة.

المبحث الأول: الخصائص البنيوية للسياسات العامة

تتمتّع السياسات العامة بجملة من الخصائص تُميّزها عن غيرها من الأنماط الإدارية والسياسية، وتشكّل هذه الخصائص أساسًا لفهم بنيتها المعقدة، ودورها في تحقيق المصلحة العامة، ولا تقتصر الخصائص على السمات الشكلية؛ بل تشمل أبعادًا بنيوية ووظيفية وإجرائية، وتختلف باختلاف النماذج والدول، لذا يُسلّط هذا المبحث الضوء على أهم خصائص السياسات العامة عبر مستويات متدرجة من التحليل.

أولاً: التمييز بين السياسات العامة والقرار الإداري

يُعدّ التمييز بين السياسات العامة والقرار الإداري خطوةً ضروريةً لتفسير طبيعة الخصائص البنيوية، فالسياسات العامة تتميّز من حيث طبيعتها، ووظيفتها، ونطاقها، وطريقتها في التفاعل مع بيئتها، وتختلف هذه الخصائص عن العناصر أو المكونات؛ إذ تُعبّر العناصر عن الأجزاء البنيوية، مثل: الموارد والفاعلين، أما الخصائص فتمثل الصفات المتأصلة التي تمنح السياسات العامة طابعها المميز، مثل: التعددية، أو الطابع المؤسسي، أو الارتباط المصلحي.

وعند المقارنة بين خصائص السياسات العامة وخصائص القرارات الإدارية

أو التنظيمية، يظهر تمايز بنيوي ووظيفي واضح، فالسياسات العامة تُعنى بقضايا ذات تأثير مجتمعي، وتُصاغ عبر مراحل تشاركية وبمساهمة جهات رسمية وغير رسمية، أما القرار الإداري، فهو إجراء داخلي ضيّق النطاق، يُتخذ، غالبًا، داخل مؤسسة واحدة لتحقيق هدف تنظيمي محدد، هذا الفارق يُبرز أن السياسات العامة تتطلب تفاعلاً وتحليلاً متعدد الأبعاد، على عكس الطابع التنفيذي للقرار الإداري، وهنا، يُوضّح الجدول التالي أبرز الفروقات بين خصائص السياسات العامة وخصائص القرار الإداري:

	السياسات العامة	القرار الإداري
النطاق	شامل ومجتمعي	محدود وتنظيمي داخلي
الفاعلون	متعددون (رسميون وغير رسميين)	فاعل رسمي واحد غالبًا
الهدف	تحقيق المصلحة العامة	ضبط الأداء المؤسسي

تعكس هذه المقارنة، التمايز بين النمطَين من القرارات، فبينما تتسم السياسات العامة بالشمول والتعقيد المؤسسي، يتميّز القرار الإداري بالبساطة والحدود التنظيمية. وهذا يفرض على الباحثين، في تصوري، ضرورة التمييز بينهما عند تحليل السياسات، وعدم الخلط بين الخصائص البنيوية للسياسات العامة والطابع الإجرائي للقرارات الإدارية.

ثانيًا: الخصائص البنيوية للسياسات العامة

تُظهر الخصائص البنيوية للسياسات العامة طبيعتها المؤسسية المتجذّرة في عمل الدولة، وارتباطها بالمصلحة العامة والتوجّه الاستراتيجي طويل المدى [22]، فهي ليست مجرد مجموعة قرارات متفرقة؛ بل منظومة مترابطة تصدر عن جهات رسمية، وتتجه نحو أهداف جماعية تتجاوز المصالح الفردية، وتُصاغ ضمن أطر زمنية مرنة، ويُعدّ إدراك هذه الخصائص مفتاحًا لفهم كيفية تشكّل السياسات العامة، وتمايزها عن الأفعال الحكومية العشوائية أو الظرفية.

ويتجلّى الطابع المؤسسي للسياسات العامة في أنها تصدر دومًا عن كيانات

رسمية ذات شرعية، مثل: الحكومة، أو البرلمان، أو الهيئات العامة، وتخضع هذه السياسة لتراتبية تنظيمية تُحدّد الأدوار والصلاحيات، ما يمنحها طابعًا رسميًا ملزمًا، ويُفرّقها عن المبادرات الفردية أو المواقف الشخصية للفاعلين السياسيين، كما تتّسم السياسات العامة بالتوجّه الجماعي، فهي تُعنى بمعالجة قضايا تهم المجتمع ككل، وتُسهم في تحقيق ما يُعرف بـ«المصلحة العامة»، فهذا التوجّه يجعلها تعبّر عن رؤية الدولة في تلبية الحاجات الأساسية، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

وتتميز السياسات العامة بالطابع الاستراتيجي والزمني؛ فهي لا تُبنى على قرارات آنية؛ بل تُخطَّط لتُنفَّذ على المدى المتوسط أو الطويل، وتخضع لتقييم دوري وفقًا للتغيرات السياسية أو الاقتصادية، وهذا البُعد يجعلها قابلة للتكيّف دون التفريط في الأهداف الكبرى، ما يُعزّز من مرونتها واستدامتها، وعليه، يُلخّص الجدول التالي الخصائص البنيوية الأساسية للسياسة العامة:

الطابع المؤسسي	تصدر عن جهات رسمية
التوجّه الجماعي	تُوجَّه نحو تحقيق الصالح العام
الطابع الاستراتيجي	تركز على أهداف بعيدة المدى

هذه الخصائص البنيوية، تؤكد أن السياسات العامة ليست استجابة عفوية أو انفعالية؛ بل هي فعل منظم يعكس بنية الدولة وتصورها الاستراتيجي. ومن هنا، فإن أي تحليل جاد للسياسات العامة لا يمكن أن يغفل عن بنيتها المؤسسية وتوجهها الجمعي، بوصفها عناصر تُشكّل القاعدة التي يُبنى عليها الأداء الحكومي الكلي.

ثالثًا: الخصائص الإجرائية والوظيفية

إلى جانب بنيتها المؤسسية، تنطوي السياسات العامة على خصائص إجرائية ووظيفية، تعبّر عن كيفية تشكّلها وتفعيلها وتفاعلها مع البيئات المحيطة، فهذه الخصائص لا ترتبط، فقط، بمن يصوغ السياسة أو لماذا؛ بل بكيفية العمل نفسه،

أي كيفية بناء التوجهات وتعديلها وتنفيذها بشكل تفاعلي ومنسّق، لذا، تُبين دورها في مواجهة تحديات واقعية بوسائل مرنة ومتجددة، فالسياسات العامة لا تُصاغ في لحظة واحدة؛ بل تمر بمراحل معقّدة من التشاور، والتعديل، والتقييم، ما يجعلها عرضة للتغيّر المستمر بفعل الظروف السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وهذا الطابع يُمكّن صانعي القرار من تعديل توجهاتهم دون الخروج عن الإطار الكلي للسياسة.

وتتّسم السياسات العامة بالتعددية، إذ يُشارك في تشكيلها وتنفيذها أطراف متعدّدة، من وزارات، ومجالس نيابية، وهيئات رقابية، إلى جانب جهات غير رسمية، مثل: جماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والمؤسسات البحثية، وهذا التعدد يتطلب تنسيقًا مؤسسيًا محكمًا لضمان التكامل وتفادي التضارب أو تكرار المهام، وبدون ذلك، تفقد السياسة فعاليتها، وتتحوّل إلى مجموعات منفصلة من القرارات غير المنسجمة.

إضافة إلى ذلك، ترتبط خصائص السياسات العامة بالأجندة العامة، إذ تستجيب لمجموعة من الأولويات التي تُحدّدها الحكومة أو المجتمع في فترة زمنية معينة، وهذه الأجندة تتغير بحسب الظروف، مثل: الانتخابات، أو الأزمات، أو التحولات الإقليمية والدولية، ومن هنا، فإن السياسات ليست ساكنة؛ بل تتفاعل باستمرار، وتُعيد ترتيب أهدافها وفقًا لما يطرأ على الساحة من متغيرات، وعلى هذا الأساس، يُلخّص الجدول التالي الخصائص الإجرائية والوظيفية الرئيسة للسياسة العامة [23]:

التفاعلية	تتطوّر باستمرار وتخضع للتقييم والتعديل وفق المستجدات.
التعددية	يشارك فيها فاعلون متعدّدون.
الارتباط بالأجندة العامة	تنبع من أولويات مجتمعية وسياسية متغيّرة.

تُبيّن هذه الخصائص أن السياسات العامة ليست، فقط، من نتاج مؤسسات رسمية؛ بل تتشكّل في بيئة مفتوحة على النقاش، والضغط، والتفاعل المستمر.

وهذا يفرض على صانع القرار أن يكون قادرًا على إدارة هذا التفاعل المعقّد بين الفاعلين، بما يُحقّق الفعالية دون الإخلال بالمصلحة العامة.

رابعًا: الخصائص المقارنة بين الدول والنماذج

تتباين خصائص السياسات العامة تباينًا ملحوظًا بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويعكس هذا التباين الاختلاف في السياق المؤسسي، ونضج المؤسسات، ومستوى الشفافية، وآليات صنع القرار، ففي الدول المتقدمة، تتميّز السياسات العامة بوضوح في الرؤية، وتعتمد على التحليل العلمي [24]، بالإضافة إلى وجود أجهزة مؤسسية ذات كفاءة قادرة على التخطيط والتنفيذ والتقييم باستقلال نسبي.

في المقابل، غالبًا ما تفتقر الدول النامية إلى مؤسسات راسخة أو منظومات متكاملة لصياغة السياسات [25]، ما يؤدي إلى خصائص مرتبكة أو غير متماسكة في السياسات العامة. إذ يغلب على السياسات الطابع الظرفي، وتسيطر عليها المصالح الفئوية أو الاعتبارات السياسية الآنية، وهو ما ينعكس في ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وغموض الأهداف، وتكرار البرامج أو تعارضها، كما يتّضح الفارق في مدى إشراك الفاعلين غير الرسميين في صياغة السياسة، حيث تُظهر الدول المتقدمة انفتاحًا أكبر على المشاركة المجتمعية، مقابل مركزية صارمة في بعض الدول النامية، وفي هذا السياق، يُقارن الجدول التالي بين خصائص السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية [26]:

	الدول المتقدمة	الدول النامية
استقرار المؤسسات	مرتفع – هياكل واضحة وتقاليد راسخة	منخفض – هشاشة مؤسسية وتذبذب في الأداء
الشفافية والمشاركة	مرتفعة – إشراك المجتمع المدني	ضعيفة – احتكار القرار من طرف النخب الحاكمة
وضوح الأهداف	عالية – سياسات استراتيجية	منخفضة – غموض أو تقاطع في التوجهات
تنسيق الجهات الحكومية	فعّال ومؤسسي	ضعيف – تداخل في الصلاحيات وتكرار البرامج

تبرز هذه المقارنة ضرورة مراعاة السياق الوطني عند تحليل خصائص السياسات العامة، وعدم إسقاط النماذج الجاهزة بصورة ميكانيكية، فنجاح سياسة معينة في دولة متقدمة لا يعني إمكانية نقلها حرفيًا إلى دولة نامية دون تكييف، لأن الخصائص البنيوية والإجرائية تتغيّر بتغيّر البيئة المؤسسية، لذا، فإن التحليل المقارن لا يهدف، فقط، إلى إبراز الفروقات؛ بل إلى فهم كيف تتشكّل السياسات العامة في سياقات متعددة، وكيف يمكن تكييف المبادئ العامة وفقًا لخصوصية كل نظام سياسي ومجتمعي.

خامسًا: التحديات المرتبطة بخصائص السياسات العامة

تواجه خصائص السياسات العامة تحديات بنيوية ووظيفية تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على الاستجابة الفعالة لمتطلبات الواقع، ومن أبرز هذه التحديات: غموض الأهداف، وتضارب المصالح، وضعف التنسيق المؤسسي، إذ غالبًا ما تفتقر السياسات العامة إلى صياغة دقيقة لأهدافها، خاصة حين تتعدد الجهات المعنية بالتصميم والتنفيذ، ما يؤدي إلى تفاوت في الفهم، وتضارب في الأولويات، ويُفضي إلى تشتت الموارد وعدم تحقيق النتائج المرجوة.

كما يُعد تضارب المصالح من المعضلات الجوهرية التي تضعف فاعلية السياسات العامة، حيث تتنازع جهات مختلفة – حكومية وغير حكومية – على المشاركة والتأثير في صياغة القرار وفقًا لأجنداتها الخاصة، فهذا التضارب يُعطّل مسار التنفيذ ويُفضي إلى اعتماد سياسات متناقضة، ومن جهة أخرى، يتجلى ضعف التنسيق من خلال تكرار المبادرات، أو غياب تكامل بين المستويات المحلية والمركزية، مما يقلّل من الفاعلية ويزيد من الهدر، وبناءً على ذلك، يلخّص الجدول التالي أبرز التحديات المرتبطة بخصائص السياسات العامة:

التحديات المرتبطة بخصائص السياسات العامة	- غموض الأهداف - تضارب المصالح - ضعف التنسيق - انخفاض الكفاءة - إهدار الموارد

يتضح من الجدول أن هذه التحديات لا تنبع من عيوب تقنية، فقط؛ بل من طبيعة البنية المؤسسية ونمط التفاعل بين الفاعلين. كما أن معالجة هذه التحديات في تقديري، تستدعي استراتيجيات متكاملة تشمل: تعزيز الشفافية، وتوضيح الأدوار، وبناء آليات تنسيق فعّالة بين الجهات المختلفة، خصوصًا في الدول النامية، حيث يُعد تجاوز هذه العقبات شرطًا أساسيًا لبلورة سياسات أكثر عدالة واستجابة وفعالية، تُراعي المصلحة العامة وتُحقق التوازن بين الأطراف المختلفة.

سادسًا: نقد الاتجاهات التقليدية في توصيف الخصائص

أدى اعتماد عدد من الأدبيات التقليدية في دراسة خصائص السياسات العامة إلى بروز مقاربات تحليلية اختزالية تُركّز بشكل مفرط على الدولة باعتبارها فاعلاً مركزيًا وحيدًا، وتُهمل، في المقابل، دور الفاعلين الآخرين، مثل: منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، وحتى الأفراد [27]، هذا التصوّر يُفضي إلى توصيف غير دقيق لطبيعة السياسات العامة في سياقها الحديث.

كما تعتمد العديد من هذه الاتجاهات نماذج جاهزة مستندة إلى الخبرة الغربية دون مراعاة الفروقات المؤسسية والاجتماعية في الدول النامية [28]، فبعض الخصائص التي تُعد معيارية في نظم الحكم الديمقراطي (مثل الشفافية والمساءلة)، قد لا تنطبق أو تأخذ شكلاً مختلفًا في بيئات تعاني من ضعف في البنية المؤسسية أو من مركزية القرار، هذا التعميم يخلق فجوة بين النظرية والممارسة، ويقلل من فاعلية التحليل المقارن، ويحول دون تطوير نماذج محلية

تستجيب للخصوصيات السياسية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق، يُبرز الجدول التالي أبرز أوجه النقد الموجهة للاتجاهات التقليدية في توصيف خصائص السياسات العامة [29]:

نقد الاتجاهات التقليدية في توصيف الخصائص	- مركزية الدولة وتجاهل الفاعلين غير الحكوميين - تجاهل السياق المؤسسي وتعميم الخصائص دون مراعاة خصوصيات الدول المختلفة - التبعية للنماذج الغربية واستيراد نماذج التحليل دون تكييف مع السياقات المحلية

يُبيّن هذا الجدول أن أبرز أوجه القصور في الاتجاهات التقليدية لا تكمن، فقط، في الأدوات التحليلية؛ بل في الأساس النظري الذي ينطلق من فرضيات لا تنطبق بالضرورة على جميع السياقات، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف خصائص السياسات العامة ضمن مقاربة مرنة، تراعي تباين السياقات، وتعترف بتعدد الفاعلين، وتدمج الأبعاد المختلفة في تحليل عملية صنع السياسة. ويُعد هذا التحوّل ضروريًا لتطوير فهم أكثر واقعية مع التحديات المعاصرة.

وانطلاقًا مما سبق، تُظهر خصائص السياسات العامة أنها ليست مجرد سمات وصفية؛ بل تمثّل أرضيةً ضروريةً لفهم البنية العميقة للفعل الحكومي وعلاقته بالمجتمع، والمؤسسات، والبيئة السياسية، وقد بيّن هذا المبحث أن السياسات العامة تتميّز بطابع مؤسسي واستراتيجي، وتقوم على التعددية والتنسيق، وتتأثر بالأجندة والضغوط المتبادلة، مع اختلاف واضح في خصائصها بين الدول والنماذج، كما تم استعراض التحديات البنيوية التي تعوق تفعيل هذه الخصائص، إلى جانب نقد الاتجاهات التقليدية، وعليه، فإن تحليل خصائص السياسات العامة يُعد خطوة تأسيسية لفهم مكوّناتها ومحدداتها، التي سيتم تناولها تفصيلاً في المباحث التالية من هذا الفصل.

المبحث الثاني: المكونات المؤسسية للسياسات العامة

لا تكتمل دراسة السياسات العامة دون الوقوف على مكوناتها الأساسية، التي تُشكّل البنية التحتية للعمل السياسي والمؤسسي، فالمكونات تعبّر عن الأجزاء الحية التي تُبنى عليها السياسات، وتتحرك من خلالها نحو الإنجاز والتطبيق، وتختلف هذه المكونات من حيث طابعها، فمنها ما هو مؤسسي، ومنها ما هو قانوني، أو مالي، أو بشري، أو تقني، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه المكونات من منظور متكامل، يراعي التفاعل بينها، ويُظهر أثرها في صياغة السياسات وتنفيذها.

أولاً: المكون المؤسسي للسياسات العامة

يُعد المكون المؤسسي أحد الركائز الأساسية في بناء السياسات العامة، إذ يُحدّد الجهات المسؤولة عن صياغتها، وتنفيذها، وتقييمها، حيث يشمل هذا المكون المؤسسات الرسمية، مثل: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، ويُعبر هذا المكون عن البنية التنظيمية التي تمنح السياسات العامة الشرعية المطلوبة، وتُحدّد آليات العمل والاختصاصات.

وتتفاوت قوة هذا المكون من دولة إلى أخرى، بحسب مدى نضج نظامها السياسي والإداري، ففي الدول ذات المؤسسات الراسخة، يُشكّل هذا المكون دافعًا للفاعلية والتحكم بجودة السياسات، أما في البيئات التي تتّسم بالهشاشة المؤسسية، فإنه يتحوّل إلى عبء بيروقراطي، يُعطّل عملية صنع القرار، لذا، فإن تحليل السياسات العامة يستدعي فهمًا دقيقًا لكيفية اشتغال هذه المؤسسات وتفاعلها، باعتبارها الفضاء التنفيذي الأوّل للسياسات، وهنا، يُجمل الجدول التالي المكونات المؤسسية للسياسات العامة:

المكونات المؤسسية للسياسات العامة	- السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية

يتضح من الجدول أن المكون المؤسسي يُشكّل العمود الفقري لأي سياسة

عامة، إذ تتقاسم المؤسسات أدوارًا وظيفية تحدّد من خلالها مسار السياسة من الفكرة إلى التنفيذ، ويُعد غياب التنسيق بين هذه المؤسسات أحد العوامل الرئيسة لفشل السياسات، كما أن ضعف استقلاليتها قد يؤدي إلى تغليب البعد السياسي على البعد التنموي، لذا فإن التوازن المؤسسي والوضوح في الأدوار يُعدان شرطًا لضمان نجاح السياسات العامة واستدامتها.

ثانيًا: المكون القانوني للسياسات العامة

يتعلق المكون القانوني بالإطار التشريعي والتنظيمي، الذي يُعطي للسياسات العامة صفة الإلزام والشرعية، إذ تُعد القوانين واللوائح والنظم الإدارية أدوات فاعلة في ضبط تنفيذ السياسات العامة، وتوجيه سلوك الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، كما يوفّر المكون القانوني مظلة قانونية تحدد من خلالها الحقوق والواجبات، وتُجنّب السياسات الوقوع في الارتجال أو التناقض.

وتكتسب السياسات العامة قوتها التنفيذية من وضوحها القانوني، إذ أن غياب النصوص الصريحة أو التباين في القوانين يُحدث ارتباكًا في عملية التنفيذ، ويفتح المجال للتفسيرات المختلفة؛ لذا، فإن صياغة قوانين واضحة وقابلة للتطبيق، تُعد من شروط النجاح لأي سياسة عامة، كما أن مراجعة الإطار القانوني بصفة دورية، تُساهم في ضمان مرونة السياسة ومواكبتها للتغيرات، وفي هذا الصدد، يستعرض الجدول التالي المكونات القانونية للسياسات العامة

المكونات القانونية للسياسات العامة	- القوانين - اللوائح التنفيذية - القرارات الإدارية - النصوص التنظيمية

يُستدل في هذا الجدول، أن المكون القانوني ليس مجرد أدوات مكتوبة؛ بل هو البنية التي تُضفي الطابع المؤسسي على السياسة، وتمنعها من أن تكون مجرّد توجهات سياسية عابرة، فكلما زادت دقة وتكامل الإطار القانوني، زادت فرص النجاح، وقلّت مساحة الغموض والتضارب.

ثالثًا: المكون المالي للسياسات العامة

يُعد المكون المالي من أبرز المكونات التي تُحدّد مدى قدرة السياسات العامة، على التحوّل من الخطط إلى الإنجاز الواقعي، فالسياسات مهما كانت دقيقة في تصميمها، تظل رهينة الموارد المالية المخصصة لها، ويشمل هذا المكون آليات تمويلها، وتوزيع الموارد، ومتابعة الإنفاق، وضبط الميزانيات، وكل ما يخص الجانب المالي من التخطيط حتى التقييم.

فالتمويل الكافي والمنتظم، يُعد شرطًا لاستمرارية السياسات، أما ضعف الاعتمادات أو تأخرها، فيُفضي إلى توقف البرامج أو تحوّلها إلى مشاريع شكلية، كما أن كفاءة الإنفاق تُعد معيارًا للحكم على فعالية السياسات العامة، فالهدر أو ضعف الرقابة المالية، يُقوّضان الأهداف الاستراتيجية، ولهذا، فإن إدماج البعد المالي في تصميم السياسات بات ضرورة لا ترفًا إداريًا، وعليه، يُبرز الجدول التالي أبرز مكونات السياسات العامة من حيث الجوانب المالية:

المكونات المالية للسياسات العامة	- إعداد الميزانية - تنفيذ الميزانية - الرقابة المالية - تقييم الكلفة والعائد

يُستنتج هنا، أن المكون المالي ليس مجرد عنصر تابع؛ بل هو محدد رئيس لتفعيل السياسات العامة، فتوفر الموارد، وجودة التخطيط المالي، وكفاءة الإنفاق، تمثّل منظومة متكاملة تُحدّد مصير السياسة، وتُشكّل معيارًا حاسمًا للحكم على نجاحها أو فشلها، كما أن غياب هذا المكوّن يؤدي، غالبًا، إلى سياسات معلّقة، تفقد مصداقيتها أمام المجتمع والجهات الممولة أو الرقابية.

رابعًا: المكون البشري للسياسات العامة

يُشكّل المكون البشري الركيزة الحيوية التي تُفعّل السياسات العامة، وتحوّلها من نصوص وبرامج إلى ممارسات واقعية، فنجاح أي سياسة لا يتوقف على جودتها النظرية أو دقتها التشريعية؛ بل على قدرة الموارد البشرية على تنفيذها بكفاءة،

وتحقيق أهدافها ضمن الإطار الزمني المحدد، ويشمل هذا المكون الموظفين العموميين، والمستشارين، والفنيين، والخبراء، بالإضافة إلى الكوادر القيادية والإدارية.

ويتأثر أداء هذا المكون بعدة عوامل، منها: مدى التأهيل والتدريب، طبيعة الهيكلة الإدارية، وضوح المهام، ونظم الحوافز والمساءلة، ففي ظل غياب الكفاءة البشرية، تصبح حتى أفضل السياسات عرضة للتعثّر، أو الفشل في الوصول إلى الفئات المستهدفة؛ لذلك، فإن الاستثمار البشري يُعد أمرًا استراتيجيًا، لضمان استدامة السياسات العامة وجودة مخرجاتها، وعلى هذا الأساس، يسلط الجدول التالي الضوء على أبعاد المكون البشري في السياسات العامة:

المكونات البشرية للسياسات العامة	– الكوادر الإدارية – الموظفون التنفيذيون – الخبراء والمستشارون – العاملون الميدانيون

يتبين في هذا الجدول تنوّع الأدوار التي يُؤديها العنصر البشري في كل مرحلة من مراحل السياسات العامة، فكلما كان هذا العنصر مؤهلاً ومدعومًا تنظيميًا، زادت فرص الفعالية والابتكار في التنفيذ، أما غياب التدريب أو التوجيه أو ضعف الحوافز، فيُفضي إلى تكرار الأخطاء، وتأخير التنفيذ، وربما فقدان ثقة المواطنين في السياسات الحكومية؛ لذا، فإن السياسات العامة تحتاج إلى رؤية متكاملة لتأهيل وتوزيع وتقييم الموارد البشرية، بما يضمن التوازن بين الكفاءة، والمساءلة، والتحفيز.

خامسًا: المكون المعلوماتي والتقني للسياسات العامة

أصبح المكون المعلوماتي والتقني حجر الزاوية في بناء السياسات العامة، إذ لم تعد القرارات تُتخذ بناءً على الحدس أو التقديرات غير الدقيقة؛ بل باتت تستند إلى بيانات كمية ونوعية، وتحليلات سياقية، ونماذج محاكاة، تُمكّن صانع القرار من التنبؤ، والتخطيط، والتقييم بشكل علمي ومنهجي.

ويشمل هذا المكون أنظمة جمع البيانات، ومراكز البحوث، والمنصات الرقمية، ونظم دعم القرار، بالإضافة إلى البنية التحتية الرقمية، التي تربط بين الجهات الفاعلة، وذلك من خلال بناء قواعد بيانات شاملة ومحدثة، تسمح بتوجيه السياسة بدقة، وتستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، وتقييم الأثر الحقيقي، وبالتالي، يُبيّن الجدول التالي أبعاد المكون المعلوماتي والتقني:

المكونات المعلوماتية للسياسات العامة	- قواعد البيانات - أنظمة دعم القرار - المنصات الرقمية - توجيه السياسات بناءً على أدلة معلوماتية

يتبين من هذا الجدول أن المكون المعلوماتي والتقني لا يُعد مجرد مكمل؛ بل ركيزة ضرورية في دورة السياسات العامة، بدءًا من التشخيص وحتى التقييم. ومن دون بنية معلوماتية دقيقة وآليات تقنية فعّالة، تصبح السياسات عرضة للتقديرات الخاطئة؛ لذا، فإن التحول نحو ما يُعرف بـ «السياسات المعتمدة على الأدلة»، يتطلب بيئة معلوماتية قوية، وقدرات تحليلية، واستثمارًا في التكنولوجيا، بما يضمن تصميم سياسات أكثر عدالة، وفاعلية، واستجابة.

سادسًا: التفاعل والتكامل بين مكونات السياسات العامة

تُظهر المكونات المتعددة للسياسة العامة – من مؤسسات وقوانين وموارد بشرية وتقنية – أنها لا تعمل في عزلة؛ بل تتفاعل ضمن منظومة واحدة تُحدّد فعالية السياسات من حيث التصميم والتنفيذ والتقييم، فنجاح أي سياسة لا يرتبط بقوة أحد المكونات؛ بل بمدى انسجام وتكامل هذه المكونات وتفاعلها في إطار مؤسسي وتنظيمي متماسك.

فعلى سبيل المثال، وجود إطار قانوني دقيق بدون جهاز تنفيذي كفء أو بيانات محدثة لا يكفل نجاح السياسات، كما أن وفرة الموارد المالية دون دعم بشري مؤهل أو قاعدة معلومات متكاملة قد تؤدي إلى هدر الموارد أو ضعف الأثر؛

لذا، فإن التفاعل الإيجابي بين المكونات يُعد شرطًا أساسيًا لضمان نجاعة السياسات العامة واستجابتها للتحديات، وفي هذا الإطار، يُوضح الجدول التالي أوجه التكامل بين المكونات المختلفة للسياسة العامة:

المؤسسي + القانوني	وضوح في الاختصاصات والتنظيم
المالي + البشري	فعالية في التنفيذ وجودة في الخدمة
المعلوماتي + المؤسسي	قرارات قائمة على الأدلة والتحليل
القانوني + المعلوماتي	نصوص مرنة ومستجيبة للواقع

يُبرز هذا الجدول كيف أن الترابط بين المكونات هو ما يُعطي للسياسة العامة فعاليتها الحقيقية، وغياب التناغم بين هذه المكونات يؤدي إلى فجوات في التخطيط، أو إخفاقات في التنفيذ، أو صعوبات في التقييم؛ لذلك، يجب أن يُنظر إلى السياسات العامة باعتبارها «منظومة تفاعلية»، وهو ما يتطلّب عقلاً استراتيجيًا يُحسن التنسيق، ويُفعّل التكامل بين مختلف القوى والموارد.

وتكشف الدراسات أنه لا يُمكن لأي سياسة أن تبلغ مستوى الفعالية والاستدامة، دون أن تتوفّر لها مؤسسات قادرة، وإطار قانوني واضح، وتمويل كافٍ، وكوادر بشرية مؤهلة، ونظم معلومات داعمة، فعلى سبيل المثال، تُظهر تجربة العديد من الدول النامية [30]، أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية، يؤدي إلى تكرار السياسات، وتداخل الاختصاصات، وهدر في الموارد، وضعف في النتائج، في المقابل، نجحت بعض الدول المتقدمة [31]، في بناء هياكل تنسيقية بين الوزارات من خلال وحدات مشتركة أو مجالس متعددة الاختصاصات، ما ساهم في تحسين فاعلية التنفيذ وتقليص التداخل المؤسسي.

خاتمة الفصل الثاني

يكشف تحليل الخصائص والمكونات في السياسات العامة عن وجود ترابط وثيق بين البنية المفاهيمية للسياسات العامة وطبيعة أدواتها التنفيذية، فالخصائص تعكس طبيعة السياسة من حيث شمولها، واستراتيجيتها، وتعددية فاعليها،

بينما تُجسّد المكونات الهياكل التي تُفعل هذه الخصائص على أرض الواقع، ويؤكد هذا الترابط أن نجاح السياسات العامة لا يُقاس، فقط، بدقة تصميمها؛ بل بمدى تكامل مكوناتها وانسجامها مع خصائصها الجوهرية، ومن هنا، يُمهّد هذا الفصل الطريق للانتقال إلى دراسة الفاعلين في السياسات العامة، بوصفهم القوى المحركة التي تتفاعل مع هذه الخصائص والمكونات لتحقيق الأهداف العامة ضمن سياقات تنظيمية وسياسية متعددة.

الفصل الثالث

الفاعلون في السياسات العامة

تتسم عملية صنع السياسات العامة بتعدد الفاعلين، حيث لم يعد اتخاذ القرار السياسي حكرًا على المؤسسات الرسمية؛ بل بات نتاجًا تفاعليًا تشارك فيه جهات غير رسمية وفاعلون دوليون إلى جانب السلطات الرسمية، ويتفاوت تأثير هذه الأطراف باختلاف صلاحياتها وموقعها في النظام السياسي، فضلاً عن أدوات تدخلها وآليات تأثيرها؛ لذا، يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأدوار المتباينة التي يضطلع بها كل من المؤسسات الرسمية، والجهات غير الرسمية، والفاعلين الدوليين، مع التركيز على أنماط التفاعل فيما بينهم، ومدى انعكاسها على مراحل دورة السياسات العامة.

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية في السياسات العامة

أولاً: الوظائف الأساسية للمؤسسات الرسمية

تُشكّل المؤسسات الرسمية الركيزة في بناء السياسات العامة، إذ تُنشأ بموجب الدستور أو القوانين، وتتمتع بصلاحيات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، تُخوّلها اتخاذ قرارات ملزمة باسم الدولة، ومن أبرز هذه المؤسسات: السلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة التشريعية (البرلمان)، والسلطة القضائية (المحاكم)، وتُمارس هذه الكيانات أدوارًا محورية في مختلف مراحل السياسات العامة، بدءًا من التشخيص والصياغة، مرورًا بالتنفيذ، وصولاً إلى التقييم، مستندةً بذلك إلى شرعية قانونية تنظّم عملها وتمنحها سلطة التوجيه والتدخل.

وتتميّز المؤسسات الرسمية عن الفاعلين غير الرسميين بمرجعيتها القانونية ونطاق نفوذها المؤسسي، وتكمن أهمية تحليل الإطار المؤسسي الرسمي، في تفسير تفاعلات السلطة وآلية توزيع الأدوار، وعليه، تُعد دراسة هذه المؤسسات أداة تحليلية لفهم كيفية إنتاج القرار العام ضمن السياق السياسي والمؤسسي لكل دولة، وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف المؤسسات الرسمية في الجدول التالي من حيث الوظائف الأساسية في السياسات العامة:

السلطة التشريعية	سن القوانين، الرقابة
السلطة التنفيذية	تنفيذ السياسات والبرامج
السلطة القضائية	الفصل في المنازعات وتفسير القوانين

ويُظهر الجدول تكامل أدوار المؤسسات الرسمية رغم تمايز وظائفها، مما يعكس توازنًا ضروريًا في صناعة السياسات العامة، وتتفاوت الصلاحيات والتأثيرات وفقًا لطبيعة كل مؤسسة، ما يُبرز الطابع التفاعلي للنظام السياسي.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الرسمية

تُعدّ المؤسسات الرسمية مكوّنًا محوريًا في بنية النظام السياسي، لما تضطلع به من أدوار تنظيمية وتنفيذية في مختلف مراحل السياسات العامة، وهي كيانات معترف بها قانونيًا، حيث تمارس السلطة العامة ضمن إطار مؤسسي منظم، يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويمنحها هذا الاعتراف القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة باسم الدولة.

وتكتسب هذه المؤسسات أهميتها من كونها ليست مجرد أدوات تنفيذ؛ بل فاعلين مركزيين في صياغة الأجندات العامة، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويُقاس أداؤها ليس، فقط، بحجم صلاحياتها الدستورية؛ بل بمدى استقلاليتها وتكامل أدوارها مع باقي مكونات النظام السياسي، إذ تُنتج النظم الضعيفة مؤسسات شكلية تفتقر إلى الفعالية، بينما تُظهر الأنظمة المستقرة قدرة أعلى على تطوير مؤسسات فاعلة، تستجيب للواقع وتدير التوازن بين السلطات بشكل يضمن الرقابة والشفافية، وهنا، يُوضّح الجدول التالي الخصائص المفاهيمية للمؤسسات الرسمية في السياسات العامة:

التعريف	كيانات دستورية أو قانونية ذات طابع رسمي تُمارس السلطة العامة
مصدر الشرعية	الدستور والقانون والإرادة الشعبية
طبيعة العمل	منظم، وقائم على اللوائح، ويتضمن صلاحيات إلزامية
العلاقة بالسياسات العامة	تصميم، وتنفيذ، ومتابعة، وتقييم السياسات ضمن دورة مؤسسية

يتّضح من هذا الجدول أن المؤسسات الرسمية تُشكّل الإطار البنيوي للدولة، حيث تتّسم بالشرعية والاستمرارية والوضوح التنظيمي، فهذه الخصائص تُوفّر بيئة مستقرة لصنع السياسات وتطبيقها بفعالية، كما أن ارتباطها بالدستور والقانون يُعزز من قدرتها على فرض السياسات وتنظيم العلاقة بين الفاعلين، فوظائفها المتعددة لا تقتصر على التنفيذ؛ بل تشمل التخطيط والمراقبة والتعديل، مما يمنحها بُعدًا استراتيجيًا في دورة السياسات العامة.

ثالثًا: أنواع المؤسسات الرسمية ووظائفها

تنقسم المؤسسات الرسمية في السياسات العامة إلى ثلاث سلطات رئيسة، تتوزع بينها وظائف الدولة الأساسية، وهي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ويُسهم هذا التوزيع في إرساء مبدأ الفصل بين السلطات، وضمان التوازن المؤسسي، وتوفير آليات للمساءلة والرقابة.

1) السلطة التشريعية

تتولى هذه السلطة صياغة القوانين والإطار التشريعي الناظم للسياسات العامة، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، كما تمارس، أيضًا، دورًا في مناقشة السياسات واقتراحها أو تعديلها، ما يجعلها جزءًا محوريًا في بلورة الأجندة العامة وصياغة الأهداف.

2) السلطة التنفيذية

تُعدّ الجهة الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة، وتوزيع الموارد، ووضع الخطط التشغيلية، وتشمل هذه السلطة أجهزة الدولة من رئاسة الحكومة إلى الوزارات والهيئات التنفيذية، وتتحمل مسؤولية تطبيق البرامج وتقييم النتائج.

3) السلطة القضائية

يلعب القضاء دورًا غير مباشر؛ لكن مهمًا في حماية الإطار القانوني للسياسات، من خلال الرقابة الدستورية، والفصل في المنازعات ذات الطابع السياسي،

لضمان عدم تعارض تنفيذ السياسات مع الحقوق الدستورية.

وبهذا يُلخّص الجدول التالي أنواع المؤسسات الرسمية ووظائفها في دورة السياسات العامة:

السلطة التشريعية	صياغة القوانين – الرقابة على التنفيذ – اقتراح السياسات
السلطة التنفيذية	تنفيذ السياسات – توزيع الموارد – المتابعة والتقييم
السلطة القضائية	حماية الإطار الدستوري – الفصل في النزاعات – ضمان الحقوق

يُظهر الجدول التمايز الوظيفي بين المؤسسات الرسمية، ويعكس تكاملها ضمن دورة السياسات العامة، إذ تضطلع السلطة التشريعية بدور تأسيسي في صياغة الإطار القانوني، بينما تُنفّذ السلطة التنفيذية هذه التوجهات عبر خطط وبرامج عملية، أما السلطة القضائية، فتلعب دور الحامي الضامن لمنظومة السياسات، ما يُكسب العملية السياسية شرعية قانونية واستقرارًا مؤسسيًا، ويُفهم من هذا التوزيع أن التنسيق بين هذه السلطات، يُعد شرطًا لضمان فعالية السياسات واستدامتها.

رابعًا: العلاقة بين المؤسسات الرسمية والتنسيق البيني

يُعد التنسيق بين المؤسسات الرسمية عنصرًا جوهريًا لضمان فاعلية السياسات العامة، نظرًا لتعدد الجهات المعنية بصياغتها وتنفيذها، ويتطلب هذا التعدد وضوحًا في الأدوار وتكاملاً في الجهود، لتفادي الازدواجية أو التعارض، ويتخذ التنسيق أشكالاً متعددة، تشمل التنسيق المؤسسي، والتشريعي، والإداري، والمالي.

وتُعزز التشريعات الحديثة هذا التنسيق من خلال آليات تقاسم المهام، بينما تضطلع الأجهزة التنفيذية واللجان البرلمانية المتخصصة بدور الربط بين الهيئات المختلفة، غير أن بعض الدول تواجه تحديات هيكلية، مثل: التداخل في الصلاحيات وضعف تبادل المعلومات، ما يستدعي توافر إرادة سياسية، ونظم إدارية مرنة، وثقافة مؤسسية، قائمة على التعاون لا التنازع، وفي هذا السياق،

يوضح الجدول التالي أشكال التنسيق بين المؤسسات الرسمية وتأثيرها في السياسات العامة:

تنسيق تشريعي	مواءمة السياسات مع الإطار القانوني
تنسيق إداري	تنفيذ أكثر انسجامًا وتجنب ازدواجية المهام
تنسيق مالي	تخصيص فعال للموارد وفقًا للأولويات الوطنية
تنسيق قضائي	تعديل السياسات وفقًا للمعايير القانونية

يُبيّن الجدول كيف أن التنسيق لا يُعد مجرّد إجراء إداري؛ بل ركيزة بنيوية لضمان تكامل السياسات العامة، ففي ظل تعدّد الجهات، يُعد التنسيق شرطًا لمنع التعارض وتحقيق كفاءة الأداء، وتظهر أبرز مكاسب التنسيق في مراحل التنفيذ والتمويل، حيث تتطلب السياسات تكاملاً في الموارد والزمن والمسؤوليات، كما أن غياب التنسيق يعكس هشاشة مؤسسية تُفضي إلى سياسات مجزّأة وضعف في الأداء العام.

خامسًا: نموذج تطبيقي مقارن - المؤسسات الرسمية

تُعد كندا مثالاً بارزًا على التنسيق الفعّال بين المؤسسات الرسمية، حيث تعمل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ضمن منظومة مؤسساتية منضبطة ترتكز على مبدأ الفصل المرن للسلطات وتكامل الوظائف، وتعتمد الحكومة الكندية على لجان دائمة مشتركة بين البرلمان ومجلس الوزراء لمراجعة السياسات، كما تُستخدم تقارير المؤسسات الرقابية لتعزيز الشفافية وتحسين الأداء، في المقابل، تشهد المغرب تطورًا تدريجيًا في التنسيق بين مؤسساته الرسمية، إذ تتّجه الدولة إلى تعزيز استقلالية البرلمان ودور المجلس الأعلى للحسابات في مراقبة تنفيذ السياسات، كما تسعى إلى تفعيل التنسيق بين الوزارات عبر إنشاء لجان قطاعية متعددة، غير أن التحديات المؤسسية، مثل التداخل بين الوزارات أو غموض الأدوار في بعض القطاعات، لا تزال تُضعف من فعالية التنسيق [33].

سادسًا: التحديات التي تواجه المؤسسات الرسمية

رغم الأهمية المحورية للمؤسسات الرسمية في صناعة السياسات العامة، فإنها تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تُعيق أداءها وتحد من فاعليتها، وتتنوع هذه التحديات بين ما هو داخلي يرتبط بالهيكلة والكفاءة والموارد، وبين ما هو خارجي يتعلق بالبيئة السياسية، وضغوط الفاعلين الآخرين، وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

1) تداخل الصلاحيات وضعف التنسيق

تُعاني بعض المؤسسات من تكرار الأدوار وغياب آليات تنسيق فعالة، مما يؤدي إلى تضارب السياسات وتنازع المسؤوليات، خاصة في الدول ذات الأنظمة المركزية أو غير المستقرة.

2) ضعف الاستقلالية

في كثير من السياقات، تبقى المؤسسات الرسمية خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية أو الضغوط السياسية، ما يُفقدها قدرتها على مراقبة السياسات بفعالية أو تقديم مقترحات مستقلة.

3) البيروقراطية والجمود الإداري

يفرض الطابع البيروقراطي المعقّد على المؤسسات الرسمية بطئًا في اتخاذ القرار، وتأخرًا في تنفيذ السياسات، كما يُقيّد قدرتها على الابتكار أو التكيّف مع المتغيرات.

4) ضعف القدرات الفنية والبشرية

تواجه بعض المؤسسات تحديًا في الموارد البشرية المؤهلة، وضعفًا في التدريب والتحديث المعرفي، مما يؤثر في جودة السياسات المُخرجة أو المتابعة التنفيذية لها.

وبناء عليه، نلاحظ أن التحديات البنيوية التي تواجه المؤسسات الرسمية

ليست معزولة؛ بل مترابطة وتؤثر في مجمل دورة السياسات العامة، حيث يبرز تداخل الصلاحيات بوصفه مصدرًا رئيسًا للفوضى التنظيمية، في حين يُعَدّ غياب الاستقلالية عائقًا أمام اتخاذ قرارات مهنية تخدم المصلحة العامة، كما تُظهر المعطيات أن الإصلاح المؤسسي ينبغي أن يشمل تطوير القدرات البشرية وتبسيط الإجراءات؛ لضمان الفعالية والمرونة؛ وعليه، تُمهّد هذه التحديات مدخلًا نقديًا ضروريًا يُطرح في المطلب التالي.

سابعًا: نقد وتحليل الأداء المؤسسي

رغم المكانة المركزية التي تحتلها المؤسسات الرسمية في دورة السياسات العامة، إلا أن أداءها غالبًا ما يشوبه قصور بنيوي ووظيفي يؤثر سلبًا على جودة السياسات وفعاليتها، ولا يقتصر هذا القصور على ضعف الإنجاز؛ بل يشمل محدودية التفاعل مع السياق المجتمعي، والجمود في مواجهة التحديات المتغيرة، والاعتماد المفرط على الإجراءات الشكلية.

ومن أبرز أوجه النقد الموجهة لهذه المؤسسات طابعها النخبوي، وميولها، أحيانًا، لتمثيل مصالح فئات ضيقة على حساب التعدد المجتمعي، إضافة إلى غياب آليات تشاور فعّالة واعتمادها على بيانات غير محدثة، كما يُلاحظ ضعف الرقابة الذاتية داخل هذه المؤسسات، وغياب أدوات تحليل متقدمة، مما يُفضي إلى بطء في الاستجابة، وتراجع القدرة على تصحيح المسار أو تحسين الجودة المؤسسية، وهنا، يسلط الجدول التالي الضوء على أبرز الانتقادات الموجهة إلى أداء المؤسسات الرسمية في السياسات العامة:

أوجه النقد	- التمثيل المحدود - ضعف التشاور والتحليل - الجمود المؤسسي - رقابة ذاتية محدودة

يُظهر الجدول أن التحديات المؤسسية لا تنفصل عن أوجه النقد البنيوي الموجهة إلى أداء المؤسسات الرسمية، فضعف التمثيل والمساءلة يضعفان من

شرعية السياسات، بينما يؤدي الجمود المؤسسي إلى نتائج غير مواكبة للواقع، فغياب التشاور والتحليل يُضعف من دقة التقدير وصحة التدخلات؛ لذلك، فإن مراجعة الأطر المؤسسية وتنشيط آليات الرقابة والمساءلة في تصوري، تُعد خطوة ضرورية لتعزيز الأداء وتحقيق التوازن بين الشرعية والفعالية.

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أن المؤسسات الرسمية تُعد المحور الأساسي لصناعة السياسات العامة من حيث التشريع والتنفيذ والرقابة، إلا أن فعاليتها ترتبط بمدى انسجامها الداخلي وتفاعلها مع الواقع المجتمعي، وتُواجه هذه المؤسسات تحديات مستمرة، أبرزها ضعف التنسيق والجمود الإداري ومحدودية المشاركة، لذا، فإن تطوير أدائها بات ضرورة لضمان نجاعة السياسات، وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحليل أدوار الفاعلين غير الرسميين بوصفهم شركاء فاعلين في منظومة السياسات العامة.

المبحث الثاني: الجهات غير الرسمية في السياسات العامة

تُعدّ الجهات غير الرسمية عنصرًا متنامي التأثير في صناعة السياسات العامة، من خلال دورها في التعبئة المجتمعية، والضغط السياسي، وصياغة الرأي العام، وتشمل هذه الجهات منظمات المجتمع المدني، والإعلام، والأحزاب، والقطاع الخاص، ورغم افتقارها إلى سلطة قانونية مباشرة، فإنها تؤثر في أجندة السياسات من خلال آليات تشاركية ورقابية متنوعة، ويكتسب تحليل دورها أهمية في فهم توازن القوى داخل بيئة السياسات العامة.

أولاً: الإطار النظري للجهات غير الرسمية

تُشير الجهات غير الرسمية في السياسات العامة إلى الفاعلين الذين لا يمتلكون سلطة قانونية مباشرة؛ لكنهم يؤثرون بفعالية في صياغة السياسات أو مراقبتها أو توجيهها، وينطلق هذا المفهوم من نظرية الفاعلية غير الحكومية[34] التي ترى أن النفوذ لا يقتصر على المؤسسات الرسمية؛ بل يتوزع ضمن شبكة

من الفاعلين يمتلكون موارد مجتمعية ورمزية وإعلامية تُوظَّف في التأثير على القرار العام.

وتتنوّع هذه الجهات لتشمل منظمات المجتمع المدني، والأحزاب، والإعلام، والجماعات المهنية، والقطاع الخاص، وتؤدي أدوارًا تشمل التعبئة، والضغط، وتقديم الخبرة، والتمويل، ويؤكد إطار الحوكمة المعاصر على دورها في تعزيز الشفافية والمشاركة، كما تُعد البيئة القانونية والمؤسساتية الداعمة عاملاً حاسمًا في مدى قدرتها على التأثير في مسار السياسات العامة، وعليه، يُلخص الجدول التالي البنية النظرية للجهات غير الرسمية في السياسات العامة:

التعريف	فاعلون من خارج الدولة يُؤثرون في السياسات دون سلطات قانونية مباشرة
الفئات الأساسية	المجتمع المدني – الإعلام – القطاع الخاص – الأحزاب – النخب الفكرية والأكاديمية
أدوات التأثير	التعبئة – الضغط – تقديم البيانات – التمويل – تشكيل الرأي العام – النقد
الشروط المؤسسية الفعالة	حرية التنظيم – الشفافية – الاعتراف القانوني – بيئة إعلامية مستقلة

يُظهر الجدول أن الجهات غير الرسمية لا تعمل في فراغ؛ بل تحتاج إلى بيئة مؤسساتية تضمن حرية العمل وتكافؤ الفرص في التعبير والمشاركة، كما أن تنوع أدوات التأثير يمنحها مرونة عالية في التفاعل مع القضايا العامة، ويُبرز تعدد الفئات داخل هذا الإطار أن التأثير السياسي لم يعد حكرًا على الدولة؛ بل أصبح مشتركًا مع فاعلين متعددي الأدوار.

ثانيًا: الفئات الأساسية للجهات غير الرسمية

تتعدد الفئات التي تندرج ضمن الجهات غير الرسمية، وتتنوع أدوارها بحسب طبيعة النظام السياسي، وحدود الحريات المتاحة، وفيما يلي أبرز هذه الفئات

1) منظمات المجتمع المدني

تشمل الجمعيات الخيرية، النقابات، المنظمات الحقوقية، والمبادرات المجتمعية، وهي تُعبّر عن مصالح شرائح مجتمعية، وتُسهم في إيصال أصوات الفئات

المهمشة، وغالبًا ما تتدخل في تحديد أولويات السياسات الاجتماعية والبيئية، وتُمارس أدوارًا رقابية غير رسمية من خلال التقارير والبيانات الميدانية.

2) الأحزاب السياسية

رغم أن بعضها يمتلك تمثيلاً رسميًا، إلا أن الأحزاب خارج السلطة تُعد جهات غير رسمية، وتؤدي دورًا هامًا في تأطير الرأي العام، وضغطها على السلطة، من خلال وسائل الإعلام أو الحراك السياسي.

3) وسائل الإعلام

تلعب دورًا متناميًا في تشكيل الأجندة العامة من خلال التغطية، والتحقيقات الاستقصائية، وبرامج الحوار السياسي، وتُؤثر في كيفية فهم الجمهور للقضايا، مما يُؤدي إلى توجيه صناع القرار نحو أولويات مجتمعية ضاغطة.

4) القطاع الخاص

يُعد من الفاعلين المهمّين في السياسات، من خلال تأثيره على القرارات الضريبية، وحوافز الاستثمار، والسياسات التوظيفية، كما يُمارس ضغطًا غير مباشر عبر غرف التجارة أو شبكات المصالح الاقتصادية.

5) الجماعات الفكرية والأكاديمية

تُسهم في تقديم البدائل والتحليلات، وتوفير الخبرة التقنية والمعلومات المحايدة، ما يجعلها مصدرًا داعمًا لصناعة القرار القائم على المعرفة.

ووفقًا لما سبق، يتضح أن العلاقة مع الدولة ليست نمطية؛ بل تختلف بين التنافس والتشارك حسب طبيعة النظام السياسي ومدى الانفتاح المؤسسي، وتُشكّل هذه الجهات روافد حيوية تغذي النقاش العام، وتمنح السياسات بُعدًا أكثر شمولية وتمثيلية، كما تُبرز الفئات غير الرسمية تنوعًا كبيرًا في الأدوار والوظائف، حيث يجمع بعضها بين التأثيرين المباشر وغير المباشر.

ثالثًا: أدوار الجهات غير الرسمية في دورة السياسات العامة

تلعب الجهات غير الرسمية أدوارًا متنامية التأثير في دورة السياسات العامة، ولا سيّما في الأنظمة التي تسمح بهامش من التعددية والتعبير، وتمتد أدوارها لتغطي المراحل المختلفة من دورة السياسات العامة بدرجات متفاوتة، مقارنة بالمؤسسات الرسمية، وفيما يلي أبرز تلك المراحل:

1) مرحلة تحديد المشكلات العامة

تبرز الجهات غير الرسمية كأطراف قادرة على تسليط الضوء على القضايا المهمّشة، وجذب الانتباه العام نحوها، إذ تقوم بتحريك الرأي العام، وتنظيم الحملات، وإنتاج تقارير ميدانية تؤثر في الأجندة السياسية.

2) مرحلة صياغة السياسات

تُسهم الجهات غير الرسمية بتقديم بدائل واقعية وتحليلات معمقة، خاصة عبر مراكز التفكير أو شبكات التشاور المجتمعي، وفي هذه المرحلة، يمكن للقطاع الخاص، أيضًا، التأثير عبر الضغط لتعديل مقترحات تتعلّق بالمجالات الاقتصادية أو الاستثمارية.

3) مرحلة تنفيذ السياسات

تشارك بعض الجهات غير الرسمية باعتبارها شريكًا تنفيذيًا، خصوصًا في برامج التنمية المجتمعية، أو من خلال المبادرات المشتركة مع الدولة، بينما تُراقب وسائل الإعلام الأداء التنفيذي، وتكشف الثغرات.

4) مرحلة تقييم السياسات

تُقدّم الجهات غير الرسمية تقارير رقابية مستقلة، ويُسهم الإعلام في كشف الفجوات بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة، بينما توفّر المراكز البحثية تحليلات قائمة على البيانات.

وبناءً على ما تقدم، يتبين أن الجهات غير الرسمية ليست مجرد كيانات داعمة؛ بل فاعلين يملكون أدوات تأثير حقيقية في كل مرحلة من مراحل السياسات

العامة، فبينما تساهم بعض الفئات بتغذية النقاش السياسي، تنخرط أخرى في التنفيذ الميداني أو الرقابة المجتمعية، ويمنح هذا التداخل السياسات بعدًا تشاركيًا؛ لكنه في الوقت ذاته يتطلب تنظيم العلاقة مع الدولة لضمان التوازن بين التعددية والفعالية.

رابعًا: نماذج تطبيقية – الجهات غير الرسمية

تبرز مساهمات الجهات غير الرسمية في السياسات العامة من خلال تجارب تطبيقية متنوّعة، تعكس مدى تنامي دور هذه الفئات في مجالات حيوية، سواء عبر التأثير في القرار أو المشاركة في التنفيذ أو مراقبة الأداء، وفيما يلي ثلاث دراسات حالة توضح ذلك:

1) منظمات المجتمع المدني في تونس

بعد الحراك التونسي عام 2011، شهدت منظمات المجتمع المدني توسّعًا نوعيًا في التأثير على السياسات العامة، خصوصًا في مجالات الحوكمة وحقوق الإنسان والشفافية، وقد أسهمت هذه المنظمات في صياغة الدستور، والمشاركة في الرقابة على الانتخابات، ودفع السلطات نحو تبنّي سياسات أكثر انفتاحًا[35].

2) النقابات المهنية في الأردن

لعبت النقابات المهنية في الأردن، دورًا فعّالاً في التأثير على السياسات الصحية والتعليمية، من خلال البيانات الرسمية، والحملات الإعلامية، ففي العام 2019، نجحت نقابة المعلمين في فرض تعديل على نظام الحوافز والرواتب عبر ضغط شعبي كبير، مما اضطر الحكومة إلى مراجعة سياساتها التعليمية، كما ساهمت النقابات الصحية في تطوير بروتوكولات التعامل مع الجائحة [36].

3) الرقابة المدنية على الانتخابات في السودان

رغم التحديات السياسية، قامت منظمات المجتمع المدني بمراقبة سير الانتخابات السودانية عام 2015، حيث لعبت هذه الجهات دورًا في توثيق

التجاوزات، وتقديم تقارير مفصّلة للجهات الدولية والمحلية، مما شكّل ضغطًا على السلطات لتنظيم العملية الانتخابية بشكل أكثر شفافية، وأدى إلى تعديلات إجرائية في قوانين الانتخابات لاحقًا [37].

تُبيّن النماذج المعروضة تنوّع أدوار الجهات غير الرسمية في التأثير على السياسات العامة، إذ تراوحت تدخلاتها بين الرقابة، والضغط، والمشاركة المباشرة في صياغة القرارات، ففي تونس، شكّلت منظمات المجتمع المدني قوة تأسيسية في دعم الانتقال الديمقراطي، بينما نجحت النقابات الأردنية في فرض مطالبها عبر أدوات احتجاجية منظمة، أما في السودان، فقد أسهمت الرقابة المدنية في تعزيز الشفافية الانتخابية.

خامسًا: التحديات والقيود

رغم الأدوار المتنامية التي تؤديها الجهات غير الرسمية في السياسات العامة، فإن مشاركتها تواجه عدة تحديات بنيوية ووظيفية تُحدّ من فاعليتها، فهذه التحديات قد تختلف من دولة لأخرى؛ لكنها تتقاطع في عدد من النقاط الجوهرية، لعل أهمها:

1) ضعف الإطار القانوني المنظّم

تعاني كثير من الدول من غياب تشريعات واضحة تحدد العلاقة بين الجهات غير الرسمية والدولة، ما يؤدي إلى ارتباك في الأدوار، أو تقليص الفاعلية نتيجة تضييق قانوني أو غموض مؤسسي.

2) غياب التنسيق مع المؤسسات الرسمية

تفتقر أغلب المبادرات غير الرسمية إلى آليات تنسيق فعّالة مع الجهات الحكومية، ما يسبب تكرار الجهود، وتضارب السياسات، كما يُضعف من فرص تبنّي مقترحات ضمن القرارات الرسمية.

3) محدودية الموارد والاستدامة

تُواجه الجهات غير الرسمية صعوبات تمويلية، تجعلها غير قادرة على

الاستمرارية أو التأثير طويل الأمد، لا سيما في المبادرات المجتمعية التي تعتمد على التبرعات أو المنح المؤقتة.

4) الافتقار إلى الكفاءة المؤسسية

تفتقد بعض هذه الجهات إلى التكوين المهني، أو الخبرة التقنية في تحليل السياسات، ما يجعل مساهماتها محدودة أو غير موثوقة من قبل صناع القرار.

ونتيجةً لذلك، يتكشف أن التحديات التي تواجه الجهات غير الرسمية ليست منفصلة عن البيئة العامة للحوكمة، فضعف التشريعات وغياب الشراكة المؤسسية يُضعف من فرص هذه الجهات في التأثير الحقيقي، كما أن التحديات المالية والتنظيمية تفرض عليها البحث عن آليات أكثر احترافية واستدامة، لضمان حضور فعّال في منظومة صنع السياسات.

سادسًا: النقد التحليلي

رغم الاعتراف المتزايد بدور الجهات غير الرسمية، إلا أن أداءها يواجه انتقادات جوهرية تمسّ قدرتها على التأثير، وتتركز هذه الانتقادات في جوانب التمثيل والحياد والكفاءة، حيث يُلاحظ أن بعض منظمات المجتمع المدني لا تعكس فعليًا تطلعات القواعد الاجتماعية؛ بل تُعبّر عن مصالح نخب فكرية أو اقتصادية، كما ينطبق الأمر على وسائل إعلام توجه أجندتها لمصالح ضيقة.

أما من حيث الحياد، فإن انخراط بعض هذه الجهات في الاصطفافات السياسية يُضعف استقلاليتها ومصداقيتها، خاصة حين يرتبط ذلك بتمويل خارجي يُثير الشبهات، وتُعاني العديد من هذه الكيانات من نقص الخبرات الفنية وضعف في أدوات تحليل السياسات، مما يجعلها، أحيانًا، عاجزة عن تقديم حلول عملية، لتتحول إلى مجرد أدوات احتجاج أو تأثير رمزي محدود، وهنا، يستعرض الجدول التالي أبرز الملاحظات النقدية الموجهة للجهات غير الرسمية:

أوجه النقد	- فجوة بين المنظمة والمجتمع - ضعف الحياد - نقص الكفاءة - ضعف في صياغة السياسات

تعكس هذه الانتقادات ضرورة مراجعة بنيتها التنظيمية وممارساتها التشغيلية لضمان شرعية أدائها وفعاليته، إذ إن غياب الحياد، ومحدودية التمثيل، وضعف الكفاءة، تُفرغ مساهماتها من محتواها المجتمعي، وتُقلّص فرصها في التأثير ضمن دورة السياسات العامة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة الداخلية لهذه الجهات، من أجل كسب ثقتي الدولة والمجتمع معًا.

يتّضح من تحليل هذا المبحث أن الجهات غير الرسمية باتت تمثّل فاعلاً محوريًا في صناعة السياسات العامة، لما تتمتع به من مرونة، وقدرة على طرح قضايا مجتمعية، لا تحظى بالاهتمام الكافي من المؤسسات الرسمية، حيث تسهم هذه الجهات في تعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق المشاركة، وتحقيق التوازن في مخرجات السياسات؛ لكن فاعليتها تبقى مشروطة بتوافر بيئة تشريعية داعمة، وإطار مؤسسي يُعزز من استقلاليتها واستدامة عملها، كما أن تكامل أدوارها مع المؤسسات الرسمية، يُعدّ شرطًا لبناء منظومة سياسات أكثر عدالة وفعالية.

المبحث الثالث: الفاعلون الدوليون في السياسات العامة

أصبحت الفاعلية الدولية عنصرًا مؤثرًا في صياغة السياسات العامة الوطنية، خصوصًا في ظل تزايد الترابط العالمي وتداخل القضايا العابرة للحدود، فلم تعد الدول وحدها تحتكر عملية صنع القرار؛ بل باتت المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، تلعب أدوارًا متنامية في التأثير على الأجندات الوطنية، وتُبرز هذه التحولات الحاجة إلى تحليل الفاعلين الدوليين بوصفها قوة ناعمة أو ضاغطة، تسهم في إعادة تشكيل أولويات السياسات العامة وفقًا لمعايير وأهداف متعددة المستويات.

أولاً: الإطار المفاهيمي للفاعلين الدوليين

يُشير مفهوم الفاعلين الدوليين في السياسات العامة إلى الكيانات الخارجية التي تُمارس تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في عملية صنع السياسات العامة داخل الدولة، ويشمل هذا المفهوم منظمات دولية حكومية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، ومنظمات غير حكومية دولية، مثل منظمة العفو الدولية، فضلاً عن شبكات الضغط والتحالفات العابرة للحدود.

ويتميّز هؤلاء الفاعلون بامتلاكهم موارد تنظيمية، ومعرفية، أو مالية تتيح لهم التأثير في قرارات الدول، سواء من خلال تقديم الدعم الفني، أو ممارسة الضغط الدبلوماسي، أو صياغة أجندات جديدة تتصل بحقوق الإنسان، الديمقراطية، والاقتصاد، والأمن العالمي.

ويُعدّ توسّع دور الفاعلين الدوليين من أبرز سمات النظام العالمي المعاصر، حيث يتقاطع نشاطهم مع السياسات العامة المحلية عبر أدوات ناعمة أو مشروطة، مثل التقارير الدولية، والتمويل المربوط بالإصلاح، أو التوصيات المعيارية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى استقلالية القرار الوطني، وحدود التكيّف مع الضغوط الخارجية، وفي هذا الصدد، يُلخص الجدول التالي الفاعلين الدوليين وتصنيفهم حسب الطبيعة والوظيفة:

المنظمات الدولية الحكومية	دعم التنمية – حفظ السلام – صياغة السياسات
المنظمات غير الحكومية الدولية	مراقبة الحقوق – التأثير في السياسات – تعبئة الرأي العام
الشبكات والتحالفات العابرة	تنسيق الجهود – تقديم المبادرات – الضغط الدولي

يعكس الجدول التنوّع في طبيعة الفاعلين الدوليين، واختلاف وسائل تدخلهم في الشؤون الوطنية، فالمنظمات الحكومية الدولية تُمارس تأثيرها من خلال آليات رسمية، بينما تلجأ المنظمات غير الحكومية والشبكات إلى أدوات ضغط ناعمة تستند إلى المعايير الحقوقية أو الأخلاقية، ويؤكد هذا التعدد أن السياسات العامة المعاصرة تُصاغ في فضاء متعدد المستويات.

ثانيًا: المنظمات الدولية الحكومية

تُعدّ المنظمات الدولية الحكومية من أبرز الفاعلين الدوليين في حقل السياسات العامة، إذ تتكوّن من عضوية دول ذات سيادة، وتعمل بموجب اتفاقيات دولية تؤسس إطارًا قانونيًا لتدخلها في شؤون الدول الأعضاء، ومن هذه المنظمات:

- الأمم المتحدة
- البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة التجارة العالمية
- محكمة العدل الدولية

تقوم هذه المنظمات بأدوار متعددة، تتراوح بين تقديم الدعمين؛ المالي والتقني، وطرح التوصيات المعيارية، وفرض الالتزامات المرتبطة بالمساعدات أو القروض، مما يجعلها شريكًا رئيسًا (وأحيانًا مُوجّهًا) في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، لا سيما في الدول النامية أو المتأثرة بالأزمات، ولا يقتصر دور المنظمات الدولية على مجالات الاقتصاد والتنمية؛ بل يمتد تدخلها عبر بوابات متعددة، مثل: حقوق الإنسان، والبيئة، والصحة العامة، ومكافحة الفقر، ودعم الديمقراطية، وبناء السلام، ويُجمل الجدول التالي أبرز مجالات تدخل المنظمات الدولية الحكومية في السياسات العامة [38]:

الأمم المتحدة	حقوق الإنسان – الأمن – البيئة
البنك الدولي	التنمية الاقتصادية – الفقر
منظمة الصحة العالمية	الصحة العامة – الأوبئة
منظمة التجارة العالمية	التجارة الدولية – السياسات الجمركية
محكمة العدل الدولية	القانون الدولي – النزاعات بين الدول

لذا، تلعب المنظمات الدولية الحكومية دورًا فاعلاً في إعادة تشكيل السياسات العامة الوطنية، سواء عبر الدعم المباشر أو عبر التأثير المعياري، وتكمن أهميتها في تقديمها موارد وخبرات تفتقر إليها بعض الحكومات، إلا أن هذا التأثير غالبًا ما يكون مشروطًا برؤية المنظمة وأولوياتها، ما يثير إشكاليات تتعلق بالملكية الوطنية للسياسات ومدى اتساقها مع السياق المحلي.

ثالثًا: المنظمات غير الحكومية الدولية

تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية دورًا متزايد الأهمية في التأثير على السياسات العامة، خاصة في القضايا العابرة للحدود أو تلك التي تتطلب تدخلاً إنسانيًا وحقوقيًا، وتتميّز هذه المنظمات باستقلالها عن الحكومات، وبعملها العابر للدول، ما يُكسبها مرونة أكبر في الوصول إلى الفئات الهشة أو المناطق المتأثرة بالأزمات، وتشمل هذه المنظمات طيفًا واسعًا من الهيئات، مثل:

- العفو الدولية
- هيومن رايتس ووتش
- الشفافية الدولية
- أوكسفام

وغيرها من المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان، والتنمية، ومكافحة الفساد، والمساعدة الإنسانية، وتؤثر هذه المنظمات في السياسات العامة من خلال: تقارير الرصد، والحملات العالمية، والشراكات مع الحكومات، وتكمن فاعلية هذه المنظمات في قدرتها على إنتاج معرفة مستقلة، وخلق ضغط دولي، وتحريك الرأي العام العالمي، كما أنها تسهم في بناء قدرات الفاعلين المحليين عبر التدريب والتمويل والتوجيه. ورغم افتقارها لأدوات رسمية، مثل السُّلطة أو التمويل الحكومي، إلا أن تأثيرها الرمزي والمعرفي بات لا يقل أهمية عن دور الفاعلين الرسميين، وبناءً على ذلك، يُبين الجدول التالي أدوار المنظمات غير الحكومية الدولية في السياسات العامة [39]:

الشفافية الدولية	مكافحة الفساد
هيومن رايتس ووتش	حقوق الإنسان
أوكسفام	التنمية الاجتماعية – الفقر
أطباء بلا حدود	الصحة – الأزمات الإنسانية

يُظهر الجدول كيف أن المنظمات غير الحكومية الدولية تؤدي وظائف مكملة أو بديلة عن المؤسسات الحكومية، لا سيما في حالات الفشل أو الضعف المؤسسي. وتُبرز أدواتها – من تقارير إلى تدخلات مباشرة – قدرةً على التأثير في صياغة السياسات وتوجيه أولويات الحكومات، وإن كانت غالبًا ما تواجه انتقادات تتعلق بتمويلها أو انحيازاتها السياسية.

رابعًا: التفاعل بين السياسات الوطنية والتأثير الخارجي

أصبحت السياسات العامة، خاصة في الدول النامية، خاضعة بدرجات متفاوتة لتأثير الفاعلين الدوليين، بما في ذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية، والشركات متعددة الجنسيات، ويُظهر هذا التفاعل كيف أن السيادة الوطنية لم تعد مطلقة؛ بل باتت تخضع لضغوط وتوجيهات قادمة من الخارج، تُمارَس بوسائل ناعمة، أو بوسائل مباشرة، مثل: الدعم المالي والتقني.

وفي هذا السياق، تُفرض على الدول تبنّي إصلاحات محددة أو سياسات معيّنة في مجالات مثل: الاقتصاد، والصحة، والتعليم، مقابل الحصول على التمويل أو المساعدات الفنية. ومن الأمثلة البارزة: برامج صندوق النقد الدولي التي تشترط تغييرات هيكلية، أو خطط البنك الدولي لإصلاح قطاع التعليم، أو التزامات الدول ضمن اتفاقيات المناخ العالمية.

لا يعني هذا أن الدول تفقد استقلالها بالكامل؛ لكن عملية صنع السياسات تُصبح عرضة للتفاوض والموازنة بين الأجندات المحلية والضغوط الخارجية. وقد يؤدي هذا التفاعل إلى تعزيز التحديث والإصلاح؛ لكنه قد يُفضي، أيضًا،

إلى توتر اجتماعي أو فقدان للشرعية في حال جاءت السياسات مفروضة من الخارج دون مواءمة مع الواقع المحلي، وبناءً على ما تم، يعرض الجدول التالي أشكال تأثير الفاعلين الدوليين على السياسات الوطنية:

صندوق النقد الدولي	تقليص الإنفاق العام – خصخصة القطاعات
البنك الدولي	سياسات تعليمية وصحية جديدة
منظمات حقوق الإنسان	إصلاح قوانين أو حماية فئات معينة
مجلس الأمن	تعديل السياسات الأمنية
منظمة التجارة العالمية	تخفيض الرسوم الجمركية – تحرير التجارة
منظمة اليونسكو	إدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج

يكشف الجدول تعدد مجالات التأثير التي يفرضها الفاعلون الدوليون على السياسات الوطنية، بما يشمل الاقتصاد، والأمن، والحقوق، والتجارة. وتُبرز الأدوات المستخدمة، مثل: القروض، والتقارير، والاتفاقيات، كيف أصبحت السياسات العامة خاضعة لضغوط خارجية متشابكة. كما يوضح الجدول أن هذا التأثير لا يقتصر على التمويل؛ بل يمتد إلى إعادة تشكيل الأولويات الوطنية. ويظل أثر هذه التدخلات مرهونًا بقدرة الدولة على التفاوض والتكيّف دون المساس بالسيادة أو الاستقرار الداخلي.

خامسًا: نماذج تطبيقية – الفاعلون الدوليون

لإيضاح دور الفاعلين الدوليين في السياسات العامة، يمكن استعراض نماذج تطبيقية تُجسّد مدى تأثير هذه الجهات في تصميم وتنفيذ السياسات على المستوى الوطني، وفيما يلي ثلاثة نماذج بارزة:

1) برنامج "الأجندة الوطنية للإصلاح" في الأردن

جاء هذا البرنامج بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وركّز على إصلاحات في قطاعات الاقتصاد والتعليم، وقد استند إلى معايير الحوكمة الرشيدة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، مما دفع الحكومة لتطبيق خصخصة

واسعة وتعديلات تشريعية، ورغم النتائج الإيجابية في تحسين مؤشرات الاستثمار، واجه البرنامج انتقادات حادة بسبب اتساع فجوة العدالة الاجتماعية[40].

2) مبادرة "الصحة للجميع" في رواندا

بدعم من منظمة الصحة العالمية وصندوق التمويل العالمي، أطلقت رواندا برامج تأمين صحي مجتمعي، ركزت على التغطية الشاملة للفئات الفقيرة، واستندت المبادرة إلى مبادئ الشراكة بين الحكومة والمنظمات الدولية، مع تمويل مشترك ورقابة مؤسساتية، حيث نجحت التجربة في خفض معدلات الوفيات وتحسين الخدمات الصحية، وتُعد نموذجًا لتكييف التدخل الدولي مع الواقع المحلي [41].

3) برنامج "شراكة من أجل الحكومة المنفتحة" في تونس

انضمت تونس عام 2014 إلى هذه المبادرة العالمية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، بدعم من منظمات دولية مثل «أوكسفام» و«الشفافية الدولية»، وأدى ذلك إلى سنّ قوانين جديدة حول الوصول إلى المعلومات وإصلاح الموازنات، غير أن التنفيذ واجه تحديات سياسية ومؤسساتية أثرت على فعالية النتائج [42].

وهنا تُظهر تلك النماذج أن الفاعلين الدوليين لا يفرضون نموذجًا واحدًا؛ بل يعملون ضمن أطر متعددة تراوح بين الدعم الفني والتأثير المعياري، ويعتمد النجاح على قدرة الدول على تكييف هذه التدخلات، وتوافر الإرادة السياسية والإدارة الفعالة، كما تؤكد الأمثلة أن الفاعلين الدوليين يمكن أن يكونوا محفزًا للتغيير، بشرط أن تُراعى أولويات المجتمعات المحلية.

سادسًا: التحديات والمحددات

رغم الأدوار المتزايدة للفاعلين الدوليين في دعم السياسات العامة، إلا أن تدخلهم يواجه مجموعة من التحديات والمحددات التي تحدّ من فاعليته أو تثير جدلاً سياسيًا وأخلاقيًا، ومن أبرز هذه التحديات:

1) التمويل المشروط

غالبًا ما تقترن المساعدات الدولية بشروط سياسية أو اقتصادية، ما قد يُجبر الدول المستفيدة على اعتماد سياسات لا تنسجم بالضرورة مع أولوياتها الوطنية أو مصالح فئات واسعة من مواطنيها.

2) تعارض المرجعيات الثقافية

بعض التدخلات الدولية تعتمد على نماذج مفاهيمية وقيمية مستوردة، ما قد يؤدي إلى رفض اجتماعي أو مؤسسي لها، خاصة في الدول ذات الهويات الثقافية المتماسكة.

3) ضعف التملّك المحلي للسياسات

تدخل الفاعلين الدوليين قد يُضعف من ملكية الحكومة أو المجتمع للسياسات المعتمدة، مما يؤثر سلبًا في استدامتها وفعالية تنفيذها.

4) تضارب الأدوار والأجندات

كثرة الفاعلين الدوليين، أحيانًا، تؤدي إلى تكرار المبادرات أو تضاربها، مما يخلق حالة من الفوضى في السياسات العامة بدلاً من التكامل.

ونتيجةً لما سبق، تُبرز التحديات أن فعالية الفاعلين الدوليين لا تتوقف على قدراتهم الفنية أو التمويلية؛ بل تتطلب انسجامًا عميقًا مع السياقات السياسية والثقافية للدول المستفيدة، فحين تُفرض الشروط دون حوار، أو تُغيّب الخصوصيات المحلية، تصبح السياسات معرضة للفشل؛ لذلك، فإن إدارة العلاقة بين الفاعلين الدوليين والوطنيين تقتضي شراكة ندّية، وتنسيقًا مؤسسيًا يوازن بين الدعم الخارجي والسيادة الوطنية.

سابعًا: نقد بنيوي وتحليلي

رغم إسهام الفاعلين الدوليين في تطوير السياسات العامة وتوفير الدعمين؛ المالي والتقني، إلا أن حضورهم لا يخلو من إشكاليات بنيوية تثير جدلاً أكاديميًا،

وتتمثل هذه الإشكاليات في مدى توافق تدخلاتهم مع مبادئ السيادة، والتوازن بين الأجندة الوطنية والأولويات الدولية، فضلاً عن التفاوت في التأثير بين مختلف الجهات الدولية.

إحدى أبرز الملاحظات النقدية ترتبط بطغيان منطق المانح على منطق الشراكة، حيث تميل بعض المؤسسات الدولية إلى فرض نماذج جاهزة دون مراعاة للخصوصيات المحلية. كما أن الهيمنة الغربية على عدد من المؤسسات العالمية – في تقديري – تؤدي، أحيانًا، إلى تغليب مصالح معينة على حساب احتياجات الدول النامية.

كما يُلاحظ أن التنسيق بين الفاعلين الدوليين غالبًا ما يكون ضعيفًا، مما يؤدي إلى تكرار البرامج أو تعارضها، ويُضعف من كفاءة الاستفادة منها، وهنا، يُلخّص الجدول التالي أبرز أوجه النقد للفاعلين الدوليين في السياسات العامة:

أوجه النقد	– فرض شروط ونماذج جاهزة دون تكييف محلي – تركيز على قضايا تخدم المصالح الجيوسياسية – تعدد الجهات دون تنسيق فعّال – تنفيذ سريع بسبب آجال التمويل أو التقييم الدوري

تُظهر هذه الأوجه النقدية أن فاعلية الفاعلين الدوليين لا تقاس، فقط، بحجم تمويلهم أو اتساع حضورهم؛ بل بمقدار احترامهم لسيادة الدول وخصوصياتها، وقدرتهم على العمل بشفافية وشراكة حقيقية، فأي دعم خارجي لا ينبني على التفاهم والتكامل مع السياق المحلي، يبقى معرضًا للرفض أو التآكل التدريجي؛ لذا، فإن إعادة ضبط العلاقة بين الفاعلين الدوليين وصانعي السياسات الوطنية ضرورة لضمان فعالية السياسات العامة وشرعيتها.

خاتمة الفصل الثالث

يتضح من هذا الفصل أن الفاعلين في السياسات العامة لا يقتصرون على المؤسسات الرسمية؛ بل يشملون جهات غير رسمية وفاعلين دوليين يشكّلون

منظومة معقّدة من التفاعل والتأثير المتبادل، وقد بيّنت الدراسة أن فعالية السياسات تعتمد على انسجام هذه الأطراف، وجودة التنسيق فيما بينها، ومدى انفتاح النظام السياسي على التعدد والتشاركية، كما كشف الفصل عن التحديات والقيود التي تعيق الأداء المؤسسي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، مما يُبرز الحاجة إلى إصلاحات بنيوية وتطوير آليات الشفافية والمساءلة، وبذلك، يمُهّد هذا التحليل لتناول مراحل صياغة السياسات العامة في الفصول التالية، ضمن رؤية شاملة تُراعي تعدد الفاعلين وتعقيد السياقات.

الفصل الرابع

النظريات التفسيرية في السياسات العامة

يمثل البُعد النظري أحد الأسس الجوهرية لفهم السياسات العامة، بوصفه إطارًا لتفكيك الظواهر السياسية، وأداة لتفسير أنماط السلوك واتخاذ القرار، حيث تسعى النظريات التفسيرية في هذا الفصل إلى الإجابة عن سؤال مركزي: لماذا تتخذ السياسات العامة أشكالاً بعينها دون غيرها؟، فضمن هذا الإطار تتعدد النظريات بتعدد زوايا التحليل؛ فبعضها ينطلق من البنى المؤسسية، بينما يركز بعضها الآخر على الفواعل والسلوك الفردي، لذا يستعرض هذا الفصل أبرز هذه النظريات من خلال سبعة مباحث، تتناول الإطار النظري وآلية التحليل والاستخدامات التطبيقية والنقدية لكل من:

- النظرية المؤسسية
- النظرية التنظيمية
- النظرية السلوكية
- نظرية الاختيار العقلاني
- نظرية النظم
- نظرية المصلحة العامة
- نظرية الفعل الجماعي

وعليه، يوفّر هذا الفصل مساحةً فكريةً لفهم تحوّلات السياسات العامة ولتفسير أنماطها المتغيّرة، إضافةً إلى تفسير الظواهر السياسية التي تُنتج السياسات العامة.

وفي هذا الصدد، من المهم التمييز بين النظريات التفسيرية والمناهج التحليلية في حقل السياسات العامة، نظرًا لاختلاف كلٍّ منهما في الوظيفة والسياق المنهجي؛ فبينما تركز النظريات على تقديم أطر نظرية لتفسير أسباب الظواهر السياسية، تُعنى المناهج التحليلية في المقابل بتقديم أدوات وخطوات إجرائية، لتحليل السياسات من حيث تصميمها، وتنفيذها، وتقييمها.

بعبارة أدق، تنطلق النظرية من سؤال تفسيري يتمثل في: «كيف يمكن تفسير السياسات العامة؟»، في حين يستند المنهج إلى سؤال تحليلي: «كيف يمكن تحليل السياسات العامة من خلال استخدام أدوات وإجراءات منهجية قابلة للتطبيق؟»، ولتوضيح هذا الفرق بصورة عملية، يُقدَّم الجدول التالي أبرز الفروقات بين النظريات والمناهج في حقل السياسات العامة:

البند	النظريات التفسيرية (الفصل الرابع)	المناهج التحليلية (الفصل الخامس)
السؤال المركزي	كيف يمكن تفسير السياسات العامة؟	كيف يمكن تحليل السياسات العامة؟
الوظيفة	تفسير أسباب ظواهر السياسات العامة	تحليل الإجراءات والخطوات في صنع السياسات
الطبيعة	تفسيرية وفكرية	تحليلية وإجرائية
الأدوات	مفاهيم، فروض، نماذج تفسيرية	خطوات تحليل، أدوات قياس، بيانات ميدانية
أشكالها	النظرية المؤسسية، النظرية السلوكية	المنهج المؤسسي، المنهج السلوكي
نتائجها	بناء الفرضيات ثم تفسير الظواهر السياسية	جمع بيانات الظاهرة ثم تحليلها، واستخلاص النتائج

المبحث الأول: النظرية المؤسسية

تُعدّ النظرية المؤسسية من أقدم النظريات في حقل السياسات العامة، حيث ظهرت مع بدايات علم السياسة الحديث، لتفسير كيف تؤثر الهياكل الرسمية، مثل: الدساتير، والقوانين، والمؤسسات الحكومية في توجيه السلوك السياسي، وتعود أصولها إلى التقليد القانوني والسياسي الأوروبي، مثل: ألمانيا وفرنسا، ثم تطورت لاحقًا مع ظهور المدرسة المؤسسية الجديدة، حيث جاءت كردّ فعل على التفسيرات السلوكية التي أهملت دور المؤسسات [43]، ولعل الجدول التالي يُوضّح عناصر الإطار التمهيدي لهذه النظرية [44]:

اسم النظرية	النظرية المؤسسية
المنظرون	ماكس فيبر (التقليدية)، ثم دوغلاس نورث، جون مارش (المعاصرة)
الظهور	النصف الأول من القرن العشرين، ثم تطوّرت منذ الثمانينيات ضمن تيار المؤسسية الجديدة
دوافع الظهور	الحاجة إلى تفسير دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه السلوك السياسي

وقد انعكس السياق الفكري والمؤسساتي الذي نشأت فيه النظرية، من خلال تركيزها على البناء المؤسسي بوصفه عنصرًا مفسرًا أوليًا للسلوك السياسي، حيث تطورت تدريجيًا لتدمج بين البنى الرسمية والتفاعلات غير الرسمية داخل المؤسسات، مما عزّز من قدرتها التفسيرية، كما ساهمت التغيرات التاريخية، مثل: بناء الدولة، والحوكمة الرشيدة، في توسيع نطاقها ليشمل تحليل الأداء المؤسسي في السياقات الانتقالية والمعاصرة [45].

أولًا: الإطار المفاهيمي في النظرية المؤسسية

تنطلق النظرية المؤسسية من فرضية أن المؤسسات ليست، فقط، هياكل قانونية؛ بل أنساق من القواعد والأعراف التي تؤطّر سلوك الأفراد والجماعات داخل النظام السياسي، حيث تقوم النظرية على مفاهيم، مثل: الشرعية المؤسسية، والاستمرارية، والبنية الشكلية وغير الشكلية، كما تفترض أن شكل المؤسسة وطبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية، يؤثران مباشرة على الخيارات السياسية ومخرجات السياسات العامة [46]. وهنا، يُبيّن الجدول التالي المكونات المفاهيمية للنظرية [47]:

تعريف النظرية	نظرية تُفسّر السياسات العامة من خلال تأثير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على السلوك السياسي وعملية صنع القرار
المفاهيم الأساسية	المؤسسة، الهياكل التنظيمية، الشرعية، الأعراف، السياق التاريخي، الجمود المؤسسي
الفروض أو المسلمات	– المؤسسات تؤطر السلوك السياسي – المؤسسات تفسر الاستمرارية والتغيير

وعليه، يُسهم الإطار المفاهيمي في بناء فهم نظري متماسك لكيفية تأثير المؤسسات في السياسات العامة، ويُبرز النظرية كأداة لفهم الاستقرار والتكرار

في الأنماط السياسية. كما يوضح كيف تُسهم البنية المؤسسية، بما تحمله من قواعد مكتوبة وغير مكتوبة، في تحديد هوية الفاعلين وأدوارهم ضمن العملية السياسية.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في النظرية المؤسسية

تعتمد النظرية المؤسسية على «المؤسسة» كوحدة تفسير رئيسة [48]، سواء كانت رسمية (تنفيذية، تشريعية، قضائية) أو غير رسمية، وتركّز على الطريقة التي تؤثّر بها هذه المؤسسات في إنتاج السياسات وتوجيه الفاعلين.

الوحدة التفسيرية
المؤسسة

ويُظهر اعتماد النظرية على المؤسسة كوحدة تحليل مركزية اتجاهًا بنيويًا في التفسير، إذ تُفهم القرارات العامة في ضوء الهياكل التي تنشأ فيها، كما أن هذا التوجه يمنح النظرية قدرة على تحليل النظم السياسية المقارنة، ويكشف دور الاستمرارية أو الجمود المؤسساتي في عرقلة التغيير أو دعمه.

ثالثًا: آلية التفسير في النظرية المؤسسية

تعتمد النظرية المؤسسية على التفسير البنيوي الذي يرى أن البناء القانوني والتنظيمي يوجّه سلوك الفاعلين السياسيين، وتستخدم مناهج متعددة، مثل: التحليل النصي، والتحليل التاريخي المقارن، والأنثروبولوجيا التنظيمية، وهي في الغالب تمزج بين المناهج الاستنباطية والاستقرائية في تفسير الظواهر السياسية [49]، وعليه يكشف الجدول التالي آلية التحليل:

طريقة التفسير	تفسير سلوكي – بنيوي يستند إلى شكل المؤسسة وأدوارها وتفاعلاتها الداخلية
المنهج المعتمد	استنباطي وتحليلي، مع ميل للمنهج التاريخي والمقارن
أدوات التفسير	التركيز على النصوص الدستورية، دراسة الثقافة التنظيمية، تتبع المسارات التاريخية والمؤسساتية

وتتيح هذه الآلية للنظرية المؤسسية الجمع بين التفسير القانوني والتحليل

الاجتماعي، مما يُعزّز شمولها لفهم الظواهر السياسية المركبة، غير أن تعدّد أدواتها قد يؤدي، أحيانًا، إلى التباس في تطبيقها، ما يستدعي وضوحًا في تحديد السياق والمنهج الملائم لكل دراسة.

رابعًا: التطبيقات العملية في النظرية المؤسسية

وجدت النظرية المؤسسية تطبيقًا واسعًا في مجالات متعددة، خصوصًا في دراسة السياسات الاجتماعية والإدارية، وفهم ظواهر الفساد والجمود السياسي، وقد وظفت في تحليل حالات معاصرة في دول مختلفة[50]، لذلك يعرض الجدول التالي أبرز التطبيقات:

أبرز مجالات التطبيق	- إصلاح الإدارة العامة لفهم مقاومة التغيير في البيروقراطية - الحوكمة ومكافحة الفساد لتحليل التداخل بين الرسمي وغير الرسمي - بناء الدولة لربط الأداء المؤسسي بالسياق التاريخي - السياسات الاجتماعية لتفسير استمرار أنماط تقليدية

تكشف هذه التطبيقات عن قدرة النظرية على تفكيك الأبعاد غير الظاهرة للمؤسسات، وتفسير السلوك السياسي في ظل الجمود، كما تُثبت مرونتها في دراسة السياقات الانتقالية، رغم محدودية قدرتها على التعامل مع التغيرات السريعة أو العوامل الخارجة عن المؤسسة.

خامسًا: الانتقادات الموجهة للنظرية المؤسسية

رغم القيمة التفسيرية للنظرية المؤسسية، إلا أنها وُوجِهت بجملة من الانتقادات، من أبرزها الميل إلى الحتمية البنيوية، والابتعاد، أحيانًا، عن الفاعلين لصالح البُنى، كما انتقدت لصعوبتها في التنبؤ بالتغيرات، وتداخل مدارسها الفرعية[51]، ولعل الجدول التالي يُبيّن أبرز تلك الانتقادات:

أوجه النقد	- الميل إلى الحتمية البنيوية وغياب الاعتبار للفاعلين الفرديين - الابتعاد عن الفاعلين لصالح البُنى المؤسسية في تفسير الظواهر - صعوبة التنبؤ بالتغيرات والتحولات في الأنظمة السياسية أو الاجتماعية - تداخل مفاهيمها مما يؤدي إلى غموض أو تعارض في التفسير

تُبرز هذه الانتقادات الحاجة إلى تطوير النظرية المؤسسية أو مزجها بمقاربات أخرى أكثر تفاعلية، ومع ذلك، تظل النظرية أداة ضرورية لفهم البُعد البنيوي في السياسات، شريطة أن يتم توظيفها ضمن مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد؛ لذلك، فإن النظرية المؤسسية بحاجة إلى تجديد أدواتها التفسيرية بما يستوعب التحولات السريعة والتفاعلات العابرة للمؤسسات.

ملخص النظرية المؤسسية

الإطار المفاهيمي	تفسير السياسات من خلال تأثير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على القرار العام
الوحدة التفسيرية	(المؤسسة) بوصفها وحدة مركزية للتفسير
آلية التفسير	الربط بين الهياكل القانونية والثقافة التنظيمية والسلوك الداخلي للمؤسسة لفهم السياسات
التطبيقات العملية	إصلاح الإدارة، الحوكمة، مكافحة الفساد، بناء الدولة، تحليل الجمود المؤسسي
أوجه النقد	الميل إلى الحتمية البنيوية، إغفال السياقات، بطء التغيير، تعقيد المفاهيم

تُبرِز النظرية المؤسسية أهمية فهم البناء الداخلي للمؤسسات، ليس، فقط، باعتبارها نصوصًا قانونيةً؛ بل باعتبارها أنظمة ثقافية وتاريخية تؤثّر في السياسات العامة، ورغم محدوديتها في التعامل مع المتغيرات السريعة، فإنها تظل من أهم النظريات في تفسير الاستقرار، واستمرارية النماذج السياسية، خاصة حين تُدمج بمقاربات أكثر مرونة وتفاعلية، وبذلك تُعدّ النظرية المؤسسية حجر أساس لتحليل النظم السياسية والإدارية في سياقات متباينة.

المبحث الثاني: النظرية التنظيمية

تشغل النظرية التنظيمية موقعًا محوريًا ضمن النظريات التفسيرية في السياسات العامة، لما تتيحه من أدوات لتحليل البنية الداخلية للتنظيمات الإدارية، بوصفها وحدات تفسير رئيسة لسير السياسات العامة، فقد نشأت هذه النظرية في حقل الإدارة العامة، ثم انفتحت تدريجيًا على

تطورات علم الاجتماع التنظيمي، ما منحها طابعًا تفاعليًا متعدّد الأبعاد، فهي لا تقتصر على دراسة الهياكل الإدارية الرسمية؛ بل تتوسع لتشمل القواعد غير الرسمية، وآليات اتخاذ القرار، وأنماط السلطة والتراتبية داخل المنظمات[52]؛ ولذلك، يُبرز الجدول التالي العناصر الأساسية للإطار التمهيدي لهذه النظرية [53]:

اسم النظرية	النظرية التنظيمية
المنظرون	هربرت سايمون، جيمس تومبسون، تشيستر بارنارد
الظهور	الأربعينيات من القرن العشرين، وتطوّرت في الستينيات مع توسّع الدراسات التنظيمية
دوافع الظهور	الحاجة إلى تفسير عمل التنظيمات الإدارية وتحليل أثر البنية والعلاقات الداخلية في القرار

تُظهر هذه الخلفية كيف ساهمت النظرية التنظيمية في سدّ الفجوة بين التحليل السياسي والإداري، عبر تسليط الضوء على البيروقراطيات باعتبارها جهات فاعلة تنتج السياسات وتنفذها، وتتفاعل مع البيئة بتعقيداتها، وقد وفّرت أدوات تحليلية لفهم سلوك المنظمات في ظل الضغط المؤسسي والقيود الإدارية، مما رسّخ حضورها في تحليل السياسات العامة.

أولًا: الإطار المفاهيمي في النظرية التنظيمية

تنطلق النظرية التنظيمية من فرضية أن فهم السياسات العامة يعتبر ناتجًا للتفاعلات الداخلية ضمن التنظيمات، وليس مجرد انعكاس للهياكل القانونية أو الضغوط الخارجية، حيث تستند إلى جملة من المفاهيم التي تُركّز على التنظيم، باعتباره كيانًا معقدًا تحكمه قواعد رسمية وغير رسمية، وتؤثر فيه العلاقات الداخلية، والثقافة التنظيمية، وتستند على فرضية أن طبيعة اتخاذ القرار، وتوزيع السلطة، ومستوى التخصص، هي عوامل تفسّر الاختلاف في الأداء عبر المؤسسات؛ لذلك يوضح الجدول أدناه أهم مكونات الإطار المفاهيمي للنظرية[54]:

تعريف النظرية	نظرية تُفسّر السياسات العامة من خلال تحليل سلوك التنظيمات الإدارية، وأنماط اتخاذ القرار، والتفاعلات الداخلية بين الوحدات التنظيمية
المفاهيم الأساسية	الهيكل التنظيمي، العقلانية المحدودة، الأدوار الإدارية، الروتين، البيئة التنظيمية
الفروض أو المسلمات	- القرار التنظيمي نتاج تفاعل داخلي وليس فردي - السلوك التنظيمي مشروط بالبيئتين الداخلية والخارجية

يُبرز الإطار المفاهيمي كيف تنتقل النظرية التنظيمية من تفسير السياسة كنص قانوني إلى فهمها كسلوك إداري متأثر بسياقات معقدة، وهو ما يمنحها قدرة على تشخيص أسباب الفعالية أو الفشل داخل المؤسسات، ويجعلها أداة ضرورية لفهم آليات التنفيذ، واتخاذ القرار، والتفاعل بين العاملين داخل التنظيمات.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في النظرية التنظيمية

تُركّز النظرية التنظيمية على «التنظيم الإداري» بوصفه الوحدة التفسيرية المحورية التي يتم من خلالها فهم السياسات العامة [55]، فهي لا تنظر إلى الفرد أو المؤسسة القانونية المجردة؛ بل إلى الكيان الإداري بوصفها منظومة متكاملة تضم وحدات فرعية، ودوائر، ومستويات بيروقراطية، تتفاعل فيما بينها ضمن إطار من القواعد والإجراءات، وتفترض النظرية أن السياسات لا تُنتج من رأس الهرم، فقط؛ بل من خلال العمليات اليومية، والتفاعلات، والتكيّف مع البيئة.

الوحدة التفسيرية
التنظيم الإداري

يكشف هذا التمحور حول التنظيم، كيف يُسهم التفاعل الداخلي، والتراتب، وأساليب الإدارة في تشكيل السياسات، بعيدًا عن التفسير القانوني الصرف، ويُظهر أن فهم السياسات العامة يتطلب التمعن في كيفية عمل التنظيمات، وليس، فقط، تحليل الأطر العامة أو النوايا السياسية، مما يمنح هذه النظرية قوة تحليلية في مجالات التنفيذ الإداري، والحوكمة، وتقييم الأداء المؤسسي.

ثالثًا: آلية التفسير في النظرية التنظيمية

تنطلق النظرية التنظيمية في تفسير الظواهر السياسية من داخل التنظيم ذاته، من خلال تحليل كيفية اتخاذ القرار، وتمرير المعلومات، وتوزيع المسؤوليات، ومعالجة التناقضات الإدارية، وتعتمد هذه النظرية على مزيج من المناهج، أبرزها: التحليل البنيوي، ودراسات الحالة التنظيمية، والأساليب الكمية والنوعية التي ترصد السلوك الإداري، كما تُولي اهتمامًا كبيرًا للبُعد الإجرائي، والترابط بين الروتين، والقيادة، والثقافة التنظيمية[56]؛ لذلك يُبيّن الجدول التالي الآليات التحليلية المعتمدة في هذه النظرية:

طريقة التفسير	تفسير سلوكي – تنظيمي، يركّز على الإجراءات الداخلية والتفاعل بين الوحدات الإدارية
المنهج المعتمد	استقرائي – وصفي، يعتمد على دراسة الحالة، والملاحظة الميدانية، وتحليل العمليات
أدوات التفسير	التركيز على مسارات اتخاذ القرار، توزيع المهام، أنماط الاتصال، قواعد العمل، الثقافة التنظيمية

يعكس هذا الجدول تعدد أدوات النظرية التنظيمية، ويُبرز قدرتها على الوصول إلى أعماق التنظيم السياسي والإداري، لفهم لماذا تتعثر السياسات أو تنجح داخل الجهاز البيروقراطي، كما تُساعد هذه الآلية على رصد مواطن الفشل أو الازدواج الإداري، وتوضّح كيف تؤثر التفاصيل الصغيرة في إنتاج السياسات وتنفيذها.

رابعًا: التطبيقات العملية في النظرية التنظيمية

تُستخدم النظرية التنظيمية في تحليل السياسات العامة عبر استكشاف كيفية عمل المؤسسات من الداخل، خصوصًا فيما يتعلق بإدارة الموارد، وانسياب الأوامر، واتخاذ القرار، وتُعد مفيدة في تفسير تعقيدات الأداء البيروقراطي، وتحديد نقاط القوة أو الاختلالات داخل المنظمات الحكومية، كما تُمكّن من تشخيص الأثر التنظيمي على فعالية السياسات العامة[57]، خصوصًا في قطاعات، مثل: الصحة، والتعليم، والأمن، والحوكمة، وعلى هذا الأساس، يُستعرض الجدول التالي أبرز المجالات التطبيقية للنظرية التنظيمية:

أبرز مجالات التطبيق	- إدارة الأزمات لتحليل ضعف التنسيق بين الوحدات التنظيمية - تنفيذ السياسات العامة لفهم تعثّر التنفيذ بسبب تضارب الأدوار - تقييم الأداء الإداري لتفسير أثر الهيكل التنظيمي على الإنتاجية - الحوكمة الرشيدة لفهم تأثير الروتين الإداري على الشفافية

يكشف هذا الجدول قدرة النظرية التنظيمية على تحليل الحالات الواقعية في المؤسسات الحكومية، من خلال التركيز على البيئة الداخلية، والبنية الإدارية، وسلوك الفاعلين التنظيميين، وتظهر جدواها بشكل خاص في فهم لماذا تفشل السياسات الجيدة عند التطبيق؟ أو كيف تُحرف النوايا السياسية بسبب الإرباك البيروقراطي؟.

خامسًا: الانتقادات الموجهة للنظرية التنظيمية

رغم القيمة التفسيرية للنظرية التنظيمية في فهم السياسات العامة من منظور داخلي إداري، فإنها وُوجِهت بعدد من الانتقادات، خصوصًا تلك المرتبطة بمحدودية التركيز على البيئة الخارجية، وغياب البُعد السياسي في بعض تطبيقاتها، فضلاً عن ميلها، أحيانًا، إلى النمذجة المفرطة أو التجريد النظري، كما وُصفت بأنها تُعطي أهمية زائدة للهياكل والروتين على حساب التفاعلات الاجتماعية [58]، وهنا، يوضح الجدول أدناه أبرز أوجه النقد وتأثيرها التحليلي:

أوجه النقد	- إغفال السياق السياسي يهمش تأثير السلطة والمصالح - الميل للحتمية الإدارية يقلل من الإبداع الفردي - التركيز على التنظيم يضعف فهم الثقافة التنظيمية - التجريد النظري يُصعّب إسقاط النماذج على الواقع

يعكس هذا الجدول أن النظرية التنظيمية، رغم قوتها في تفكيك العمليات الداخلية، قد لا تكون كافية بمفردها لفهم التفاعل الكامل بين التنظيم والبيئتين؛ السياسية والمجتمعية، ومن ثمّ، تزداد فاعليتها عند دمجها مع نظريات أخرى تُراعي السياق، والسلطة، والعلاقات التفاعلية.

ملخص النظرية التنظيمية

الإطار المفاهيمي	تفسير السياسات من خلال فهم البنية والسلوك التنظيمي داخل المؤسسات
الوحدة التفسيرية	(التنظيم الإداري) بوصفه وحدة مركزية للتفسير
آلية التفسير	التركيز على الهياكل، التراتب، الروتين، وأدوار الوحدات التنظيمية
التطبيقات العملية	تحليل الأداء البيروقراطي، تنفيذ السياسات، الحوكمة، وإدارة الأزمات
أوجه النقد	تجاهل السياق السياسي، الحتمية الإدارية، محدودية التفسير الخارجي

وعليه، تبرز النظرية التنظيمية باعتبارها أداة فاعلة في تحليل السياسات العامة من منظور داخلي، خصوصًا في تفسير أسباب تعثّر التنفيذ أو ضعف الفعالية المؤسسية، ويكمن جوهر قوتها في تحليل الهياكل والروتين والتراتب الذي يُوجّه سلوك الوحدات التنظيمية؛ لكنها تظل بحاجة إلى التكامل مع مقاربات أخرى تراعي البيئة الخارجية والمصالح السياسية والفاعلية الفردية، ما يجعلها أكثر مرونة في تفسير الواقع المعقّد للسياسات العامة.

المبحث الثالث: النظرية السلوكية

تُشكّل النظرية السلوكية أحد التحولات الكبرى في دراسة السياسات العامة، حيث انتقلت بالتحليل السياسي من التركيز على الهياكل والمؤسسات إلى الاهتمام بسلوك الأفراد والجماعات، بوصفه محورًا لفهم القرار العام، فقد نشأت هذه النظرية في الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات من القرن الماضي؛ لكنها ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية، متأثرة بعلم النفس وعلم الاجتماع[59]، وفي هذا السياق، يُبرز الجدول التالي العناصر التمهيدية التي شكلت خلفية النظرية السلوكية [60]:

اسم النظرية	النظرية السلوكية
المنظرون	هربرت سيمون، ديفيد إيستون، روبرت دال
الظهور	ثلاثينيات القرن العشرين، وتطورت في الستينيات
دوافع الظهور	الحاجة إلى تجاوز الطرح القانوني وتقديم تفسير واقعي للسلوك السياسي

يعكس هذا الجدول كيف نشأت النظرية السلوكية كردّ على النزعة القانونية الشكلية، وسعت إلى فهم ما يفعله الناس في داخل النظام السياسي، لا ما يُفترض أن يفعلوه.

أولاً: الإطار المفاهيمي في النظرية السلوكية

ترتكز النظرية السلوكية على دراسة السلوك السياسي الفعلي، لا الافتراضات المعيارية، وتنطلق من فرضية أن السلوك يمكن ملاحظته وقياسه، وأن التعميمات العلمية ممكنة إذا استُخدمت أدوات البحث التجريبي، وتُبنى على مفاهيم، مثل: الفاعل السياسي، والدافع، والقرار، والمشاركة، والتفضيل، وعليه، يبيّن الجدول التالي الأبعاد المفاهيمية للنظرية[61]:

تعريف النظرية	تفسير السياسات العامة من خلال تحليل سلوك الأفراد والجماعات داخل البيئة السياسية
المفاهيم الأساسية	السلوك، القرار، الفاعلية، المشاركة، التفضيلات، الدافع، الرضا السياسي
الفروض أو المسلمات	– السلوك يمكن ملاحظته وقياسه – الأفراد يتصرفون وفق دوافع ومصالح

يوضح هذا الجدول أن النظرية تبني تفسيرها على منظور تجريبي، وتؤكد أن فهم السلوك الفردي يُتيح تفسير السياسات باعتبارها نتاجًا تراكميًا لتصرفات متعددة داخل النظام السياسي.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في النظرية السلوكية

تنظر النظرية السلوكية إلى الفرد بوصفه الوحدة تفسيرية الأساسية[62]، سواء كان مواطنًا، أو موظفًا عامًا، أو صانع قرار، أو عضوًا في جماعة ضغط، وتُحلّل كيفية اتخاذ القرارات، وتفاعل الأفراد داخل المؤسسات وخارجها.

الوحدة التفسيرية
الفرد (بوصفه فاعلاً سياسيًا وسلوكيًا)

يُظهر هذا التركيز على الفرد كمفتاح لتفسير القرار العام مدى اهتمام النظرية بتفكيك الدوافع النفسية والاجتماعية للسلوك، ما يمنحها قدرة تفسيرية دقيقة في تحليل المشاركة السياسية، والتصويت، والتفضيلات، والقرارات

اليومية داخل الإدارة العامة.

ثالثًا: آلية التفسير في النظرية السلوكية

تعتمد النظرية السلوكية على التحليل التجريبي المستند إلى ملاحظة السلوك السياسي، وتجميع البيانات الميدانية، وتحليلها إحصائيًا، وتُوظّف مناهج الاستقصاء، والاستبيان، وتحليل المحتوى، ودراسات الحالة؛ لذلك يُبرز الجدول التالي أدوات وآلية التحليل[63]:

طريقة التفسير	تفسير تجريبي – سلوكي قائم على ملاحظة الفاعلين وتحليل تصرفاتهم السياسية
المنهج المعتمد	استقرائي، تجريبي، يعتمد على جمع البيانات وتحليلها
أدوات التفسير	المسوح، الاستبيانات، تحليل السلوك، دراسات الحالة، الإحصاء السياسي

يكشف هذا الجدول أن قوة النظرية السلوكية، تكمن في قدرتها على الربط بين الواقع والنتائج عبر أدوات منهجية دقيقة؛ لكنها في المقابل قد تُقلل من أهمية البُنى والمؤسسات في تشكيل هذا السلوك.

رابعًا: التطبيقات العملية في النظرية السلوكية

سُخّرت النظرية السلوكية في دراسة الرأي العام، وسلوك الناخبين، وأداء الموظفين العموميين، وآليات اتخاذ القرار، وتقييم رضا المواطنين عن الخدمات العامة، وقد أُجريت تطبيقات ميدانية واسعة في الديمقراطيات الغربية، كما استُخدمت في المقابل لتطوير مؤشرات [64]، وبناءً عليه، يعرض الجدول التالي أبرز التطبيقات العملية لهذه النظرية:

أبرز مجالات التطبيق	– الرأي العام لقياس التوجهات واستطلاعات رضا الأفراد – السلوك الانتخابي لتحليل دوافع التصويت ودراسة سلوك الناخبين – الحوكمة المحلية لدراسة تفاعل المواطنين وتقييم الأداء – صنع القرار الإداري لتحليل سلوك الموظفين وصانعي القرار

يعكس ذلك، قدرة النظرية على تحليل الظواهر الجزئية ضمن النظام السياسي، وإنتاج تفسيرات كمية تساعد على فهم سلوك الأفراد في المواقف السياسية.

خامسًا: الانتقادات الموجهة للنظرية السلوكية

رغم دقتها المنهجية، إلا أن النظرية السلوكية تعرّضت لانتقادات حادة، أهمها: تجاهل السياق المؤسساتي والثقافي، والاعتماد المفرط على الكم، وتهميش البُعد القيمي، كما انتقدها بعض المنظرين لابتعادها عن فهم بنية السلطة والدوافع الجماعية [65]، وهنا، يستعرض الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أوجه النقد	- إغفال البنى والسياقات يضعف تفسير السياسات التفاعلية - التركيز على الكم ينتج تفسيرات سطحية أو ميكانيكية - إهمال الثقافة والقيم يصعب فهم السلوك في المجتمعات غير الغربية - ضعف التفسير البنيوي يحد من فهم القرارات السياسية الكبرى

يُعطي ذلك، أن النظرية السلوكية، رغم ما تقدّمه من أدوات قياس دقيقة، تحتاج إلى التكامل مع نظريات أخرى لفهم السياقات الأوسع، خاصة في المجتمعات المعقدة.

ملخص النظرية السلوكية

الإطار المفاهيمي	تفسير السياسات العامة عبر تحليل سلوك الأفراد وتفضيلاتهم داخل النظام
الوحدة التفسيرية	(الفرد) بوصفه الفاعل المركزي في صنع القرار وتفسير السياسة
آلية التفسير	التركيز على الجانب التجريبي - السلوكي القائم على أدوات القياس الميداني والبيانات الكمية
التطبيقات العملية	سلوك الناخبين، الرأي العام، الحوكمة، الإدارة المحلية
أوجه النقد	إغفال البنى، التركيز المفرط على الكم، تجاهل السياقات

ومع ذلك، تُعدّ النظرية السلوكية ثورة في الفكر السياسي الحديث، لأنها أدخلت أدوات علمية إلى حقلٍ كان يطغى عليه الطابع الوصفي أو القانوني، ومع أنها تُركّز على الفرد، وتُنتج تفسيرات دقيقة لسلوك الفاعلين، إلا أن تجاهلها للسياقَين؛ البنيوي والثقافي يجعلها ناقصة التفسير في بعض الحالات، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى توظيفها في إطار مقارن ومتكامل مع نظريات تهتم بالبُنى والعلاقات المؤسساتية، لضمان تفسير شامل للسياسات العامة.

المبحث الرابع: نظرية الاختيار العقلاني

ظهرت نظرية الاختيار العقلاني في منتصف القرن العشرين، بوصفها استجابة علمية لتفسير القرارات السياسية والاقتصادية من منظور فردي يعتمد على العقلانية والمنفعة، وقد انطلقت من أسس الاقتصاد الكلاسيكي، وتحديدًا من مفاهيم المنفعة والبدائل والتكاليف، ثم انتقلت إلى العلوم السياسية عبر أعمال منظّرين، مثل: أنطوني داونز، ووليام رايكر، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير السلوك السياسي على أنه عملية حسابية، يتخذ فيها الأفراد قراراتهم بناءً على تقدير دقيق للفوائد والتكاليف [66]؛ لذلك يستعرض الجدول التالي العناصر التمهيدية الأساسية للنظرية [67]:

اسم النظرية	نظرية الاختيار العقلاني
المنظرون	أنطوني داونز، وليام رايكر، مانكور أولسون
الظهور	الخمسينيات والستينيات، ثم توسعت في السبعينيات والثمانينيات
دوافع الظهور	الحاجة إلى بناء نموذج عقلاني يُفسّر اتخاذ القرار السياسي على أساس تعظيم المنفعة

يُلخص ذلك، أن نشأة النظرية تأثرت بالرغبة في صياغة نموذج عقلاني، يمكن من خلاله فهم السلوك السياسي تمامًا، ما يفسر حضورها القوي في تحليل الانتخابات والسياسات العامة.

أولًا: الإطار المفاهيمي في نظرية الاختيار العقلاني

تستند نظرية الاختيار العقلاني على فكرة أن الفاعلين السياسيين أفراد عقلانيون، يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع بأقل التكاليف، وتفترض أن كل فعل سياسي هو نتيجة لاختيار محسوب بين بدائل متعددة، وتعتمد النظرية على مفاهيم، مثل: العقلانية، والمصلحة الذاتية، والبدائل، وتكلفة الفرصة، ونتائج القرار، وعليه، يوضح الجدول التالي الأبعاد المفاهيمية للنظرية [68]:

تعريف النظرية	تفسير القرار السياسي بوصفه ناتجًا عن سلوك عقلاني يهدف لتعظيم المنفعة وتقليل التكلفة
المفاهيم الأساسية	الفاعل العقلاني، المنفعة، التفضيل، البدائل، التكلفة، المعلومات الكاملة
الفروض أو المسلمات	– الأفراد يتصرفون بشكل عقلاني لتحقيق مصالحهم – الاختيار مبني على حسابات منطقية

يُبرز ذلك، أن الإطار المفاهيمي للنظرية يستند إلى بُنية منطقية صارمة؛ لكنه يفترض بيئة مثالية، أحيانًا، وهو ما يجعلها عرضة للانتقاد في سياقات واقعية أكثر تعقيدًا.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في نظرية الاختيار العقلاني

تنطلق النظرية من الفرد باعتباره وحدة التفسير الأساسية، ولكن ليس أي فرد؛ بل «الفرد العقلاني» الذي يحلل الخيارات المتاحة، ويسلك السلوك الأمثل من منظور مصلحي [69]، ويشمل هذا صانع القرار، الناخب، أو عضو جماعة ضغط.

الوحدة التفسيرية
الفرد العقلاني

يعكس هذا التركيز على الفرد العقلاني محاولة بناء نموذج موحد للسلوك السياسي، مما يمنح النظرية قدرة على التعميم؛ لكنه، في الوقت نفسه، يقلل من أهمية العوامل غير المادية، مثل: القيم، والانتماء، والهوية.

ثالثًا: آلية التفسير في نظرية الاختيار العقلاني

تعتمد النظرية على منطق الاستدلال العقلاني، حيث يُفترض أن الأفراد يجمعون المعلومات، ويقيّمون البدائل، ثم يختارون ما يحقق أعلى فائدة، وتُستخدم أدوات ونماذج محاكاة لتحليل السلوك السياسي؛ لذلك يُبين الجدول التالي آلية التحليل الأساسية [70]:

طريقة التفسير	تفسير سلوكي عقلاني يعتمد على تحليل البدائل وتقدير المنافع والتكاليف
المنهج المعتمد	استنباطي ونموذجي، يستخدم التحليل الاقتصادي ونماذج اتخاذ القرار
أدوات التفسير	نظرية الألعاب، تحليل المنفعة، محاكاة القرارات

يُسلط ذلك، كيف توظّف النظرية أدوات كمية لتفسير الظواهر السياسية، ما يجعلها مؤثرة في التحليل الانتخابي وصنع القرار؛ لكنها تُواجه تحديات عند التعامل مع العوامل غير المحسوسة.

رابعًا: التطبيقات العملية في نظرية الاختيار العقلاني

طُبّقت النظرية في تفسير السلوك الانتخابي، وسلوك جماعات الضغط، وتصميم السياسات، وتوزيع الموارد، واختيار البدائل في الإدارة العامة، كما استُخدمت في فهم عزوف الأفراد عن المشاركة، أو اتخاذ الحكومة قرارات لا تحظى بتأييد شعبي [71]، وعليه، يُستعرض الجدول التالي أبرز التطبيقات العملية:

أبرز مجالات التطبيق	– السلوك الانتخابي لتحليل دوافع تصويت الأفراد – صنع القرار الحكومي لاختيار البدائل وفق تحليل التكلفة – السياسات العامة لتصميم السياسات بناءً على الرشد والمنفعة – نظرية الألعاب لتحليل تفاعلات الفاعلين في القرار

يوضح هذا الجدول أن النظرية تُستخدم في نمذجة سلوك الأفراد والجماعات في السياسات العامة، ما يتيح تنبؤات دقيقة، أحيانًا، ولكنها تبقى محدودة حين تغيب المعلومات الكاملة أو العقلانية الصارمة.

خامسًا: الانتقادات الموجهة لنظرية الاختيار العقلاني

رغم قوة بنائها المنطقي، إلا أن نظرية الاختيار العقلاني تعرضت لنقد حاد، أبرزها تجاهلها للعواطف والقيم والهوية، وافتراضها المسبق لوفرة المعلومات، بالإضافة إلى تجاهلها لتأثير الجماعة والمؤسسة على الفرد [72]؛ لذا، يكشف الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أوجه النقد	– المبالغة في العقلانية تتجاهل العوامل النفسية والثقافية – فرضية المعلومات الكاملة غير واقعية في كثير من السياقات – تهميش الجماعة والسياق يضعف تفسير السلوك الجماعي أو المؤسسي – النزعة الاختزالية تقلص الظواهر السياسية إلى منطق اقتصادي، فقط

يعكس ذلك الحاجة إلى مواءمة النظرية مع مقاربات تأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة للسلوك السياسي، وتراعي الجوانب الاجتماعية والثقافية في القرار العام.

ملخص نظرية الاختيار العقلاني

الإطار المفاهيمي	تفسير السلوك السياسي بوصفه نتاجًا لقرارات عقلانية تراعي المنفعة والتكلفة
الوحدة التفسيرية	(الفرد العقلاني) بوصفه الفاعل الرئيس في اتخاذ القرار
آلية التفسير	التركيز على البدائل والمنافع والتكاليف باستخدام أدوات كمية ونماذج منطقية
التطبيقات العملية	السياسات الانتخابية، تصميم البدائل، اتخاذ القرار الحكومي، تفاعل الفاعلين
أوجه النقد	المبالغة في العقلانية، تجاهل القيم، فرضية المعلومات الكاملة، التفسير الاختزالي

قدّمت نظرية الاختيار العقلاني مساهمة جوهرية في تحليل القرار السياسي، عبر تسليط الضوء على البُعدَين؛ العقلاني والمنطقي في السلوك السياسي؛ لكنها وقعت في فخ التجريد المفرط، وأحيانًا الابتعاد عن الواقعية الاجتماعية والسياسية، ومع ذلك، تبقى إحدى الأدوات الفعّالة في تحليل الخيارات السياسية، خاصة عندما تُدمج مع مقاربات أخرى تراعي التفاعلات المعقدة داخل البيئات السياسية المختلفة.

المبحث الخامس: نظرية النظم

تمثل نظرية النظم إحدى النظريات المهمة في حقل السياسات العامة، وقد ظهرت كرد فعل على المقاربات الضيقة، التي كانت تُركّز على العناصر السياسية بمعزل عن بعضها، وتعود جذورها إلى علم الأحياء والفيزياء؛ لكنها انتقلت إلى علم السياسة بفضل أعمال ديفيد إيستون، الذي اعتبر النظام السياسي وحدة متكاملة تتفاعل عناصره ضمن البيئتين الداخلية والخارجية، وتسعى هذه النظرية إلى فهم السياسات العامة بوصفها ناتجًا عن عملية تفاعلية مستمرة بين مدخلات (مطالب، دعم)، ومخرجات (قرارات، سياسات)، وتغذية راجعة تؤثر على النظام مجددًا [73]؛ لذلك يُبرز الجدول التالي العناصر التمهيدية

الأساسية للنظرية [74]:

اسم النظرية	نظرية النظم
المنظرون	ديفيد إيستون، كارل دويتش، تالكوت بارسونز
الظهور	الخمسينيات والستينيات، ثم طُوّرت لاحقًا في السبعينيات والثمانينيات
دوافع الظهور	الحاجة إلى إطار شامل يربط السياسة بالبيئة، ويفسر التفاعلات المتبادلة

يوضح ذلك كيف أن هذه النظرية حاولت تجاوز ثنائية الفواعل والبُنى، عبر دمج العناصر داخل إطار تفسيري تفاعلي، يُنظر فيه إلى النظام السياسي بوصفه وحدة واحدة تُحلَّل في سياق بيئي أوسع.

أولاً: الإطار المفاهيمي في نظرية النظم

تُفهم السياسات العامة في نظرية النظم على أنها عملية استجابة النظام السياسي لمطالب وضغوط المجتمع، من خلال مدخلات تُعالَج ضمن النظام وتتحول إلى مخرجات، ثم تؤثر مجددًا في شكل تغذية راجعة، وتشمل المفاهيم الأساسية: النظام، والبيئة، والمدخلات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، والاستقرار، والتوازن، وعليه، يوضح الجدول التالي هذه المفاهيم التأسيسية[75]:

تعريف النظرية	تفسير السياسات العامة من خلال تفاعل مدخلات المجتمع مع النظام السياسي الذي يُنتج قرارات تتأثر بالتغذية الراجعة
المفاهيم الأساسية	النظام، البيئة، المدخلات، المخرجات، التغذية الراجعة، الاتزان، التكيف
الفروض أو المسلمات	- كل نظام سياسي يتفاعل مع بيئته - السياسات تأتي استجابة للضغوط الاجتماعية

يُبرز ذلك، كيف تُمكّن النظرية من تحليل التفاعلات بين مختلف مكونات النظام السياسي، وتوضح أن الاستقرار أو التغيير في السياسات مرتبط بقدرة النظام على التكيف مع مدخلات البيئة.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في نظرية النظم

يُعتبر النظام السياسي بمختلف مؤسساته ووظائفه وحدة التفسير الأساسية في هذه النظرية[76]، فهي لا تركّز على فاعل معين؛ بل على بنية متكاملة

تتفاعل داخليًا وخارجيًا.

الوحدة التفسيرية
النظام السياسي

يعكس هذا التركيز على النظام بوصفه وحدة تحليل؛ رغبة في تقديم منظور كلي يربط بين الأجزاء المتناثرة، ويُعطي صورة شاملة عن كيفية إنتاج السياسات العامة في سياق تفاعلي.

ثالثًا: آلية التفسير في نظرية النظم

تعتمد النظرية على آلية تحليل ديناميكية تبدأ من البيئة، وتنتقل إلى النظام، ثم تعود مجددًا عبر التغذية الراجعة، وتُستخدم نماذج تدفق المعلومات، وتحليل الوظائف، وتقدير الاستجابة السياسية [77]، وبناءً على ذلك، يكشف الجدول التالي آلية التحليل:

طريقة التفسير	تفسير تفاعلي – وظيفي يُركّز على معالجة النظام للمدخلات وتحويلها إلى سياسات
المنهج المعتمد	منهج النظم، التحليل التفاعلي، تحليل الوظائف السياسية
أدوات التفسير	نماذج التدفق، تحليل البيئة، قياس الاستجابة السياسية، التغذية الراجعة

يستعرض ذلك كيف تُقدّم النظرية أدوات تحليلية لفهم التغيرات في السياسات من خلال تتبع المدخلات والمخرجات، وتحليل قدرة النظام على الاستجابة للمجتمع.

رابعًا: التطبيقات العملية في نظرية النظم

تُستخدم نظرية النظم في تحليل النظم السياسية المقارنة، وتقييم فعالية السياسات، وفهم تأثير الرأي العام، وتفسير ديناميكيات التغيير في النظام السياسي. وقد استُخدمت في دراسات أمريكية وعربية لفهم الاستقرار أو الاضطراب السياسي[78]، وفي هذا الصدد، يُوضح الجدول أدناه بعض التطبيقات العملية:

أبرز مجالات التطبيق	- تحليل السياسات العامة لتتبع تدفق المدخلات والمخرجات - تقييم الأداء السياسي لقياس قدرة النظام على الاستجابة - تحليل الاستقرار السياسي لفهم آليات التكيف والتوازن داخل النظام - النظم المقارنة لمقارنة السياسة في سياقات مختلفة

يعكس هذا الجدول مرونة النظرية في تفسير استقرار بعض النظم رغم التحديات، ويُظهر قدرتها على الربط بين البيئة والنظام ككل، مما يجعلها مناسبة لدراسات التقييم والتخطيط السياسي.

خامسًا: الانتقادات الموجهة لنظرية النظم

رغم شمولها النظري، وُجّهت للنظرية عدة انتقادات، أهمها طابعها التجريدي المفرط، ميلها للوظيفية الزائدة، واعتمادها على افتراضات توازن واستقرار يصعب تحققها في الواقع السياسي [79]؛ لذلك يعكس الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات

أوجه النقد	- الطابع التجريدي يصعّب تطبيق النظرية على السياقات الواقعية - الوظائفية الزائدة تركز على الاستقرار، وتهمش الديناميكيات والصراع - إغفال الفاعلين يهمّش الأفراد والجماعات لصالح تحليل النظام - محدودية التنبؤ تضعف القدرة على التنبؤ في بيئات متغيرة

يكشف هذا الجدول التحدي الذي تواجهه النظرية في التوفيق بين شموليتها التفسيرية وواقع التعقيد السياسي، ما يستلزم إعادة تكييف أدواتها أو دمجها مع نظريات أخرى تراعي التفاعل البشري.

ملخص نظرية النظم

الإطار المفاهيمي	تفسير السياسات بوصفها ناتجًا عن تفاعل مدخلات المجتمع ومخرجات النظام في سياق بيئي ديناميكي
الوحدة التفسيرية	(النظام السياسي) بوصفه وحدة متكاملة تُعالج الضغوط وتُنتج السياسات
آلية التفسير	التركيز على المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة باستخدام نماذج النظم
التطبيقات العملية	تحليل الاستقرار السياسي، تقييم السياسات، تتبع التفاعلات البيئية
أوجه النقد	التجريد المفاهيمي، الوظائفية الزائدة، تهميش الفاعلين، ضعف التنبؤ

تُعتبر نظرية النظم أداة تحليلية قوية لفهم السياسات العامة من منظور كلي، حيث تُقدّم إطارًا لفهم العلاقات المعقدة بين الدولة والمجتمع، عبر مفهوم «النظام السياسي»، وتكمن قوتها في قدرتها على دمج المدخلات والمخرجات في تحليل متكامل، إلا أن استخدامها يتطلب وعيًا بحدودها، خاصة في البيئات المتغيرة والمعقدة، فهي تُصبح أكثر فاعلية حين تُوظف مع نظريات أخرى تُركّز على الفاعلين أو السياقات الاجتماعية والثقافية.

المبحث السادس: نظرية المصلحة العامة

ظهرت نظرية المصلحة العامة بوصفها طرحًا معياريًا في حقل السياسات العامة، يركّز على الغايات الأخلاقية التي ينبغي أن تُوجّه عملية صنع القرار، لا مجرد تفسير آليات صنع السياسات، وقد تشكّلت جذور النظرية في الفلسفة اليونانية مع أفلاطون وأرسطو، ثم أعادت الفلسفة الحديثة صياغتها ضمن نظريات العقد الاجتماعي والنفعية والعدالة، كما جاء ذلك في أعمال روسو، جيريمي بنتام، وجون رولز، وسعت هذه النظرية إلى تقويم السياسات استنادًا إلى مدى تحقيقها للعدالة، والمساواة، والخير الجمعي، بما يجعلها أداة تحليلية للحكم على «شرعية السياسات» من حيث خدمتها للصالح العام وليس لمصالح نخبوية ضيقة [80]؛ لذلك يقدّم الجدول التالي العناصر التمهيدية الأساسية لنظرية المصلحة العامة[81]:

اسم النظرية	نظرية المصلحة العامة
المنظرون	أفلاطون، أرسطو، جان جاك روسو، جيريمي بنتام، جون رولز
الظهور	منذ الفلسفة الكلاسيكية وحتى القرن العشرين، مع صعود فلسفات العدالة والحوكمة
دوافع الظهور	الحاجة إلى تفسير ثم تقويم السياسات من منظور أخلاقي يُراعي الصالح العام ويحد من التحيز

يعكس هذا الجدول أن نشأة نظرية المصلحة العامة كانت مدفوعة بالرغبة في تقديم معيار أخلاقي للحكم على جودة السياسات العامة، بعيدًا عن الحسابات

التقنية أو النفعية الضيقة، وقد جاءت كرد فعل على النظريات التي تُفسّر السياسات، فقط، من منطلق الفاعلية أو الكفاءة، ولهذا، تُعدّ هذه النظرية ضرورية لفهم القيم العليا التي يجب أن توجه القرار العام، لاسيما في القضايا المرتبطة بالمساواة، والحقوق الاجتماعية، والاستدامة.

أولاً: الإطار المفاهيمي في نظرية المصلحة العامة

تقوم النظرية على فرضية أن الهدف النهائي للسياسات العامة هو خدمة «المصلحة العامة»، بوصفها تعبيرًا عن الخير الجمعي الذي يتجاوز مجموع المصالح الفردية الضيقة، وتتضمن مفاهيم مركزية، مثل: العدالة التوزيعية، والصالح العام، وحقوق الأجيال، والمساواة، والشرعية الأخلاقية للقرار العام، ويُوضّح الجدول التالي أبرز عناصر الإطار المفاهيمي [82]:

تعريف النظرية	تفسير السياسات العامة بوصفها أدوات لتحقيق العدالة والصالح الجمعي، لا بوصفها وسيلة لتحقيق مصالح الفئات المتنفذة فقط.
المفاهيم الأساسية	المصلحة العامة، العدالة، الإنصاف، الخير الجمعي، الصالح المشترك، الحق، الاحتياجات المجتمعية
الفروض أو المسلمات	– السياسات يجب أن تخدم المجتمع ككل – القرار العادل يُراعي الأكثر احتياجًا

يسهم هذا الإطار في توجيه النظر إلى القيم العليا التي ينبغي أن تُبنى عليها السياسات، ويطرح معيارًا أخلاقيًا للحكم على جودتها، ما يجعل النظرية ذات بُعد نقدي وموجّه في آنٍ واحد.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في نظرية المصلحة العامة

تركّز النظرية على «المجتمع» باعتباره وحدة تفسير شاملة [83]، لا بوصفه تجمّعًا لأفراد فحسب؛ بل باعتباره كيانًا يمتلك هوية جماعية، وحقوقًا، واحتياجات كلية تتجاوز مصلحة الفرد الواحد أو الجماعة الضيقة.

الوحدة التفسيرية
المجتمع باعتباره وحدة اعتبارية شاملة تُعبّر عن المصلحة العامة

يُظهر هذا التوجّه البعد الأخلاقي للنظرية، حيث لا تُحلَّل السياسة بوصفها استجابة لحسابات نفعية، فقط؛ بل باعتبارها مسؤولية جماعية تجاه الإنصاف والتوازن المجتمعي.

ثالثًا: آلية التفسير في نظرية المصلحة العامة

تعتمد النظرية على أدوات تحليل معيارية وأخلاقية لتقييم مدى التزام السياسات بتحقيق العدالة والمساواة، وتُوظف مناهج تحليل القيم، والنقاش العمومي، والتقييم التشاركي، ومقاربات العدالة التوزيعية [84]، وهنا، يُجمل الجدول التالي هذه الآلية:

طريقة التفسير	معيارية – أخلاقية تقوم على تحليل الأثر المجتمعي للسياسات
المنهج المعتمد	تحليلي – تقييمي، قائم على المقارنة بالقيم العليا (العدالة، المساواة، الاستدامة)
أدوات التحليل	تحليل الأثر الاجتماعي، العدالة التوزيعية، المقارنة بين الفئات، استشارات مجتمعية

تُبرز هذه الآلية كيف تخرج النظرية عن المنطق الصرف للتكلفة والعائد، لتُركّز على نتائج السياسات من حيث الإنصاف والمساواة والتكافؤ الاجتماعي.

رابعًا: التطبيقات العملية في نظرية المصلحة العامة

تُستخدم النظرية في تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، خصوصًا عند تحليل آثارها على الفئات المهمشة أو الأقل حظًا، كما تُعد مرجعًا في قضايا الاستدامة، والعدالة البيئية، والإصلاح الإداري [85]، وعليه، يوضح الجدول التالي نماذج تطبيقية:

أبرز مجالات التطبيق	– العدالة الاجتماعية لتقييم الإنصاف في توزيع الموارد – الصحة العامة لتحليل السياسات من منظور الفئات المهمشة – التعليم لضمان الحق في التعليم الجيد والمتكافئ – العدالة البيئية لمراعاة حقوق الأجيال القادمة

يكشف ذلك، أن نظرية المصلحة العامة تُستخدم بوصفها أداة للمساءلة المجتمعية والأخلاقية، وتُشكّل معيارًا لتقييم مدى عدالة السياسات العامة وجدواها الاجتماعية.

خامسًا: الانتقادات الموجهة لنظرية المصلحة العامة

رغم مركزية هذه النظرية في الخطاب السياسي والأخلاقي، إلا أنها وُوجهت بعدة انتقادات، أبرزها غموض مفهوم «المصلحة العامة»، وإمكانية استغلاله من قبل السلطة، وصعوبة قياسه كميًا [86]، ويبيّن الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

أوجه النقد	- غموض المفهوم يصعّب تحديد «المصلحة العامة» بدقة - القابلية للتسييس تسمح باستخدام المفهوم لتبرير قرارات منحازة - ضعف القابلية للقياس يجعل من الصعب استخدام مؤشرات كمية لتقييم العدالة - التجريد الأخلاقي يبتعد عن واقع المصالح والنزاعات المجتمعية

تُبرز هذه الانتقادات التحديات التي تواجه النظرية عند الانتقال من الطرح المعياري إلى التطبيق العملي، ما يدفع نحو ضرورة تقييد استخدامها بأدوات قياس واضحة ومعايير تشاركية.

ملخص نظرية المصلحة العامة

الإطار المفاهيمي	تفسير السياسات العامة من منظور تحقيق العدالة والصالح الجمعي
الوحدة التفسيرية	(المجتمع ككل) بوصفه وحدة متكاملة
آلية التفسير	التركيز على الجانب المعياري الأخلاقي، والاعتماد على قيم العدالة والمساواة
التطبيقات العملية	الصحة، التعليم، العدالة البيئية، الإصلاح الإداري
أوجه النقد	الغموض المفاهيمي، التسييس، صعوبة القياس، الطابع التجريدي

تُجسّد نظرية المصلحة العامة بُعدًا قيميًا في تحليل السياسات العامة، حيث لا تكتفي بتفسير السلوك أو تفسير الأنساق؛ بل تُقدّم معيارًا للحكم على جودة السياسة من حيث عدالتها وشموليتها، وتكمن أهميتها في تعزيز بُعد المساءلة المجتمعية، وربط السياسات بالغايات العليا للصالح العام؛ لكنها تتطلب وعيًا حادًا بتحديات الغموض والاستغلال السياسي، ما يجعل من الضروري دمجها مع مقاربات عملية أو تشاركية تضمن الشفافية والفعالية في تطبيقها.

المبحث السابع: نظرية الفعل الجماعي

برزت نظرية الفعل الجماعي في سياق علم الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي، بوصفها استجابة لتفسير التحديات المرتبطة بمشاركة الأفراد في الجهود المشتركة، وقد أسس مانكور أولسون هذا الاتجاه من خلال كتابه – منطق العمل الجماعي – الذي قدّم فيه تفسيرًا لظاهرة «الراكب المجاني» وكيفية تأثير الحوافز في السلوك الجماعي، ولاحقًا، طوّرت إلينور أوستروم هذه النظرية باتجاهات تطبيقية، تهدف لفهم الحوكمة التشاركية وإدارة الموارد الجماعية، وتأتي أهمية هذه النظرية في أنها تُفسّر نجاح أو فشل السياسات العامة التي تعتمد على تفاعل المواطنين ومبادرات المجتمع المدني، ضمن أطر غير رسمية [87]، وفيما يلي، يُقدّم الجدول التالي العناصر التمهيدية الأساسية لهذه النظرية [88]:

اسم النظرية	نظرية الفعل الجماعي
المنظرون	مانكور أولسون، إلينور أوستروم
الظهور	ظهرت في الستينيات، وتطوّرت بشكل نوعي خلال الثمانينيات والتسعينيات
دوافع الظهور	الحاجة إلى تفسير عزوف الأفراد عن المشاركة رغم إدراكهم لأهمية الجهود الجماعية

يُظهر هذا الجدول أن نظرية الفعل الجماعي تطورت ضمن سياق فكري يسعى لفهم العوامل المؤثرة في تعاون الأفراد داخل المجتمع، خصوصًا في مواجهة ما يُعرف بـ«معضلة العمل الجماعي»، وقد مثّلت هذه النظرية نقلة في تحليل السياسات التي تعتمد على تفاعل المجتمع المدني والمبادرات القاعدية، إذ تساعد على فهم أسباب نجاح بعض الحملات أو فشلها رغم عدالة مطالبها. كما أتاحت أدوات تحليلية لفهم سلوك الأفراد داخل الجماعات، وتحديد العوامل التي تُحفّز التنظيم الذاتي والمشاركة الفاعلة.

أولاً: الإطار المفاهيمي في نظرية الفعل الجماعي

تقوم النظرية على فرضية أن الأفراد يسلكون سلوكًا عقلانيًا عند اتخاذ قرار المشاركة أو الانسحاب من الجهود الجماعية، وأن هذا القرار يتأثر بتقدير

الكلفة والعائد الشخصي، كما تعالج مفاهيم مثل: الحوافز، والتكاليف، والتطفل، والتنظيم الذاتي، والحوكمة التعاونية، والموارد المشتركة، ويوضّح الجدول التالي هذا الإطار[89]:

تعريف النظرية	تفسير المشاركة أو الانسحاب في الجهود الجماعية بناءً على تقدير عقلاني للمصالح الفردية مقابل المصلحة الجماعية
المفاهيم الأساسية	الحوافز، التطفل المجاني، السلوك الجماعي، التنظيم الذاتي، حوكمة الموارد المشتركة
الفروض أو المسلمات	- الأفراد لا يشاركون تلقائيًا في العمل الجماعي - غياب الحوافز يؤدي إلى فشل التنظيم

يوضح هذا الإطار أن النظرية تسعى لتفسير الفعل الجماعي بوصفه سلوكًا مشروطًا، يتأثر بالبنية الحافزية، والثقة، والتنظيم الاجتماعي، وليس مجرد استجابة تلقائية لقضية عامة.

ثانيًا: الوحدة التفسيرية في نظرية الفعل الجماعي

تركّز النظرية على الأفراد داخل الجماعات والمنظمات والمجتمعات المدنية، باعتبارهم وحدات تفسيرية أساسية [90]، وتُحلّل كيف يتصرف هؤلاء الأفراد عند مواجهة قضية تتطلب تضافر الجهود، مثل: السياسات البيئية أو الحملات المجتمعية.

الوحدة التفسيرية
الفعل الجماعي للأفراد

يُبرز هذا التركيز كيف أن القرار الفردي في سياق جماعي هو المفتاح لفهم فشل أو نجاح السياسات العامة التي تعتمد على التعاون المجتمعي.

ثالثًا: آلية التفسير في نظرية الفعل الجماعي

تعتمد النظرية على تفسير سلوك الأفراد داخل الجماعة، عبر دراسة عوامل الحافز، الثقة، التنظيم، والرقابة الذاتية، وتُوظف أدوات من الاقتصاد السياسي، ونظرية الألعاب، والدراسات الميدانية لمجموعات المشاركة المجتمعية [91]، ويُبرز الجدول التالي آلية التحليل:

طريقة التفسير	تفسير عقلاني – اجتماعي يربط بين الحوافز الفردية وديناميكيات الجماعة
المنهج المعتمد	استقرائي وتحليلي، يجمع بين النماذج النظرية والدراسات التجريبية
أدوات التفسير	نظرية الألعاب، النماذج الحافزية، دراسات المشاركة المجتمعية، تحليل التنظيمات الأفقية

تُظهر هذه الآلية كيف تعالج النظرية الفعل الجماعي، كحالة تتطلب توازنًا دقيقًا بين الدافع الشخصي والمسؤولية الجماعية.

رابعًا: التطبيقات العملية في نظرية الفعل الجماعي

تُستخدم النظرية في تحليل السياسات التي تتطلب مشاركة مجتمعية نشطة، مثل: حماية البيئة، وإدارة الموارد، والشفافية، والمساءلة المجتمعية. كما تُستخدم في تصميم البرامج التي تسعى إلى إشراك المواطنين في اتخاذ القرار أو تنفيذ المشاريع [92]، ويُبين الجدول التالي أبرز التطبيقات:

أبرز مجالات التطبيق	– الحوكمة المحلية لتفسير المشاركة المجتمعية أو ضعفها – السياسات البيئية لإدارة الموارد المشتركة – الشفافية والرقابة لدعم آليات الرقابة المجتمعية – الحملات الصحية لفهم دوافع المشاركة الجماعية

تكشف هذه التطبيقات أن نظرية الفعل الجماعي تُعد أداة أساسية لفهم «الفجوة في المشاركة» في السياسات العامة، ولتصميم آليات تحفيزية تقلل من ظاهرة التطفل المجاني وتُعزز التنظيم الذاتي.

خامسًا: الانتقادات الموجهة لنظرية الفعل الجماعي

رغم قيمتها التحليلية، تعرّضت النظرية لانتقادات، من أبرزها التركيز المفرط على العقلانية الفردية، وتجاهل السياق الثقافي، وضعف القدرة التنبؤية في حالات التعقيد المجتمعي، كما أُخذ عليها أنها لا تفسّر، دائمًا، سبب مشاركة الأفراد رغم ضعف الحوافز [93]، ويُجمل الجدول التالي أبرز الانتقادات:

أوجه النقد	- المبالغة في العقلانية تتجاهل العوامل القيمية والعاطفية. - تجاهل السياق الثقافي يضعف التفسير في مجتمعات التضامن. - ضعف القدرة التنبؤية يصعب التنبؤ بالسلوك الجماعي في الأزمات. - صعوبة التطبيق في الأنظمة المغلقة يقلص فاعليتها في البيئات السلطوية

تعكس هذه الانتقادات الحاجة إلى تكييف النظرية مع السياقات المحلية، وتوسيع أدواتها لتشمل العوامل الثقافية والاجتماعية.

ملخص نظرية الفعل الجماعي

الإطار المفاهيمي	تفسير المشاركة الجماعية من منظور عقلاني حافزي يرتبط بالمصلحة والتكلفة
الوحدة التفسيرية	(الفعل الجماعي للأفراد)
آلية التفسير	التركيز على الحوافز والسلوك داخل الجماعة باستخدام أدوات تجريبية ونظرية
التطبيقات العملية	الحوكمة، الشفافية، الحملات البيئية، الرقابة المجتمعية
أوجه النقد	العقلانية المفرطة، تجاهل الثقافة، ضعف القدرة التنبؤية، صعوبة التطبيق في الأنظمة المغلقة

تُعدّ نظرية الفعل الجماعي ركيزة لفهم التفاعل بين الفرد والجماعة في صنع السياسات وتنفيذها، حيث تكشف الأسباب الكامنة وراء ضعف المشاركة المجتمعية أو فشل التنظيمات المدنية، وتكمن أهميتها في تقديم أدوات تحليلية لفهم ظواهر التطفل، الامتناع، أو التحفيز الجمعي، ومع أنها تستند إلى منطق عقلاني واضح، إلا أن فعاليتها التطبيقية تتطلب مراعاة الأبعاد الثقافية والسياسية التي قد تؤثر على الفعل الجماعي في الواقع، ما يستدعي دمجها بمقاربات أكثر حساسية للسياق.

خاتمة الفصل الرابع

يتّضح من هذا الفصل أن فهم السياسات العامة لا يتحقق من خلال زاوية واحدة؛ بل يتطلّب توظيف مقاربات نظرية متعددة، حيث تبرز كل نظرية بُعدًا مميزًا: فالمؤسسية تسلط الضوء على البنى القانونية، والتنظيمية على العلاقات الداخلية، والسلوكية على سلوك الأفراد، والعقلانية على منطق المصالح. أما

نظرية النظم فتُبرز التفاعل بين المدخلات والمخرجات، في حين تُذكّر نظرية المصلحة العامة بالقيم والعدالة، وتفسّر نظرية الفعل الجماعي التفاعلي، ويظلّ الفهم المتكامل للسياسات رهنًا بالقدرة على التوفيق بين هذه الأطر بما يتناسب مع طبيعة الظاهرة وسياقها.

الجدول المقارن بين النظريات التفسيرية في السياسات العامة

النظرية	الإطار المفاهيمي	الوحدة التفسيرية	آلية التفسير
النظرية المؤسسية	تفسير السياسات من خلال تأثير البنى الرسمية وغير الرسمية	المؤسسة	الاعتماد على النصوص والقواعد والتاريخ المؤسسي
النظرية التنظيمية	تفسير السياسة كسلوك تنظيمي ناتج عن العلاقات الداخلية والهيكل الإداري	التنظيم الإداري	الاعتماد على دراسة الحالة، والمسارات الداخلية
النظرية السلوكية	تفسير السياسات العامة عبر سلوك الأفراد وتفضيلاتهم	الفرد (الفاعل السياسي)	الاعتماد على الاستبيانات والمسوح والسلوك القابل للقياس
نظرية الاختيار العقلاني	تفسير القرار السياسي كنتيجة لاختيار عقلاني يهدف لتعظيم المنفعة	الفرد العقلاني	الاعتماد على نماذج كمية، البدائل، نظرية الألعاب
نظرية النظم	تفسير السياسات كتفاعل بين مدخلات المجتمع ومخرجات النظام	النظام السياسي	الاعتماد على المدخلات – المخرجات – التغذية الراجعة
نظرية المصلحة العامة	تفسير السياسة كأداة لتحقيق العدالة والإنصاف والخير العام	المجتمع كوحدة جماعية أخلاقية	الاعتماد على المعيار الأخلاقي، أدوات العدالة التوزيعية
نظرية الفعل الجماعي	تفسير المشاركة أو الامتناع عن العمل الجماعي من منظور الحوافز والمصلحة	العمل الجماعي للأفراد	الاعتماد على أدوات التنظيم والتحفيز

الفصل الخامس

المناهج التحليلية في السياسات العامة

تُصنف المناهج التحليلية في السياسات العامة من الركائز المنهجية التي تسمح بدراسة كيفية صياغة السياسات، وتنفيذها، وتقييمها بطريقة علمية ومنظمة، وعلى خلاف النظريات التي تهدف إلى تفسير الظواهر، فإن المناهج التحليلية تُعنى بكيفية «تحليل ما يحدث» اعتمادًا على أدوات وتقنيات تتيح فحص السياسات؛ لذلك لا تسعى المناهج إلى بناء فرضيات تفسيرية بقدر ما تضع مرتكزات منهجية وإجرائية تساعد الباحث على تفكيك مكونات السياسات وفهم علاقاتها البنائية والوظيفية.

ومن أجل تجنّب الخلط بين المنظور التفسيري (النظريات) والمنظور التحليلي (المناهج)، يُبيّن الجدول التالي الفروق بين النظرية المؤسسية بوصفها (نموذجًا تفسيريًا)، والمنهج المؤسسي بوصفه (أداة تحليلية)، بما يوضح طبيعة الانتقال من الفصل الرابع إلى الفصل الخامس:

	النظرية المؤسسية (تفسيرية)	المنهج المؤسسي (تحليلية)
الوظيفة	تفسر: أثر المؤسسات في صياغة واستمرار السياسات العامة.	تحلل: أدوار المؤسسات في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات.
المنطلقات	فرضيات تفسيرية: (المؤسسات تُنتج الاستمرارية أو الجمود السياسي)	مرتكزات تحليلية: (الهياكل التنظيمية، مسارات القرار)
الواقع	تفسر لماذا تؤثر المؤسسات على نتائج السياسة؟	تحلل كيف تُصاغ السياسات فعليًا داخل المؤسسات؟
المنهجية	تفسيرية: تعتمد على التأطير النظري والنماذج الفكرية	تحليلية: تعتمد على أدوات إجرائية مثل تحليل الهياكل، الأدوار
المفاتيح	تفسر – تفترض – تعلل – تنتج	تحلل – ترتكز على – تستخدم – تبنى على
الهدف	بناء فهم نظري لظواهر السياسات العامة في ضوء المؤسسات.	تقديم أدوات لفهم السياسات كما تُصاغ وتُطبّق داخل الهياكل المؤسسية.

المبحث الأول: المنهج المؤسسي في تحليل السياسات العامة

يُعتبر المنهج المؤسسي من أقدم المناهج التحليلية التي اُستخدمت في دراسة السياسات العامة، حيث نشأ في ظل الاهتمام المتزايد بدور المؤسسات الرسمية في تشكيل القرارات والسياسات داخل الدولة، ويركّز هذا المنهج على القواعد والهياكل التنظيمية والنظم الرسمية التي تؤطر صنع القرار العام، ويفترض أن فهم كيفية عمل هذه المؤسسات يُمكّن من تحليل السياسات على نحو أدق، كما يتيح المنهج المؤسسي تتبع العلاقات التنظيمية وتحديد مسارات السلطة والمسؤولية داخل النظم الحكومية [94]، وهو بذلك يُسهم في تفكيك العمليات الإجرائية التي تمر بها السياسات العامة من التصور إلى التنفيذ.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمنهج المؤسسي

يرتكز المنهج المؤسسي على تحليل الهياكل الرسمية والتنظيمية التي تُمارَس من خلالها السلطة العامة، وهو ينظر إلى المؤسسات بوصفها كيانات قائمة لها قواعد وإجراءات تحدد مسارات القرار، وتُوجّه سلوك الفاعلين داخلها، ويركّز هذا المنهج على دراسة البنية المؤسسية، والوظائف التنظيمية، وكيفية تأثير التنظيم الرسمي على المخرجات السياسية، ولا يسعى إلى تقديم تفسيرات سببية أو فرضيات عامة؛ بل يقدّم أدوات لفهم آليات العمل المؤسسي [95]، وفي هذا السياق، يبين الجدول التالي أهم عناصر الإطار المفاهيمي للمنهج المؤسسي:

تعريف المنهج	أداة تحليلية لفهم كيفية صنع السياسات العامة داخل الأطر والمؤسسات الرسمية
المرتكزات الأساسية	البنية المؤسسية، القواعد التنظيمية، الإجراءات الرسمية، التراتبية الإدارية

يعكس الجدول تركيز المنهج المؤسسي على الجوانب البنيوية والإجرائية داخل المؤسسات الرسمية، فهو لا يتناول «لماذا» تتخذ السياسات اتجاهًا معينًا؛ بل «كيف» تُتخذ داخل نسق تنظيمي قائم، ويُعد هذا التوجه التحليلي ضروريًا

لتفكيك عمليات اتخاذ القرار وتقييم الأداء المؤسسي في مختلف مراحل السياسات العامة.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل للمنهج المؤسسي

يعتمد المنهج المؤسسي على أدوات تحليلية تركّز على البنية الرسمية للمؤسسة، وآليات عملها الداخلي، وموقعها في النظام السياسي العام، وتشمل هذه الأدوات تحليل القوانين والنصوص التأسيسية، ومراجعة الهياكل التنظيمية، وغالبًا ما يتّبع التحليل المؤسسي مراحل منظمة تبدأ من توصيف البنية، ثم فهم الإجراءات، وصولاً إلى متابعة الأثر المؤسسي على المخرجات [96]، وفي هذا الإطار، يُبرز الجدول التالي أبرز أدوات ومراحل التحليل في المنهج المؤسسي:

أولاً: توصيف البنية	تحليل الهيكل التنظيمي، وتوزيع الصلاحيات داخل المؤسسة
ثانيًا: دراسة القواعد	مراجعة اللوائح والقوانين والإجراءات التي تضبط عمل المؤسسة
ثالثًا: تتبع العمليات	تحليل سلسلة القرارات والربط بين الفاعلين المؤسسين عبر الزمن والملفات المختلفة

يُظهر الجدول تدرّج أدوات التحليل المؤسسي من وصف الهيكل إلى تتبع الفعل المؤسسي، وهذا التسلسل يُسهم في فهم كيفية تفاعل القواعد والهياكل في إنتاج السياسات، كما يتيح للمحلل تشخيص أماكن القصور أو الفاعلية داخل المنظومة المؤسسية، خاصة حين يُستخدم لمقارنة مؤسسات متعددة أو مراحل متعددة داخل مؤسسة واحدة.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية للمنهج المؤسسي

يُستخدم المنهج المؤسسي في تحليل سياسات متعددة ترتبط بهياكل رسمية معقدة، مثل: سياسات التعليم، أو الصحة، أو الإدارة المحلية، وتكمن فعاليته في مجالات تُمارَس فيها السلطة ضمن أطر بيروقراطية واضحة، حيث يسمح بفهم دور كل مستوى إداري في إنتاج القرار، كما يُستخدم في تقييم فعالية المؤسسات العامة، وتشخيص الخلل، وفي هذا الصدد، يستعرض الجدول التالي

نماذج تطبيقية للمنهج المؤسسي:

السياسات التعليمية	تحليل دور وزارات التعليم والمجالس المحلية في اتخاذ قرارات تطوير المناهج
السياسات الصحية	تقييم العلاقة المؤسسية بين وزارة الصحة والمراكز الصحية المحلية في تنفيذ البرامج

يُبرز الجدول تنوع المجالات التي يمكن للمنهج المؤسسي أن يُستخدم فيها، ويؤكد على قابليته للتطبيق العملي خاصة في النظم البيروقراطية، ويساعد في كشف التعقيدات التنظيمية التي تؤثر على فعالية السياسات، مما يعزز قيمته التحليلية في السياسات ذات الطابع المؤسسي العميق.

رابعًا: نقد المنهج المؤسسي

رغم قوته في تحليل الأطر الرسمية، يُؤخذ على المنهج المؤسسي إهماله للسياقات غير الرسمية، مثل: الثقافة التنظيمية، والمصالح الفردية، والتحولات السياسية التي تتجاوز القواعد المكتوبة، كما أنه يفترض ثبات الهياكل، ولا يتماشى بسهولة مع التحولات المتغيرة في صنع القرار [97]؛ لذا، يكشف الجدول التالي أبرز أوجه النقد التي توجه إلى المنهج المؤسسي:

النقد	- إغفال الأبعاد غير الرسمية في صنع القرار (مثل النفوذ غير الرسمي) - صعوبة التكيف مع البيئات السياسية المتغيرة - تحليل جامد لا يراعي التأثيرات في المؤسسات

يُشير الجدول إلى حدود المنهج المؤسسي في التعامل مع السياسات كظواهر، فتركيزه على القواعد الرسمية يجعله غير كافٍ لفهم العمليات السياسية الكاملة؛ لذلك يُفضّل، غالبًا، دمجه مع مناهج أخرى توفر بعدًا أكثر شمولاً للسياق.

وبناءً على ما سبق، يشكل المنهج المؤسسي مدخلاً تحليليًا لدراسة السياسات العامة من منظور الهياكل والقواعد الرسمية، فهو يوفّر أدوات منهجية دقيقة لفهم كيفية تنظيم العمل العام واتخاذ القرارات ضمن المؤسسات، ومع ذلك، فإن محدوديته في استيعاب الديناميات غير الرسمية تدفع إلى استخدامه ضمن

إطار تكاملي مع مناهج أخرى، لضمان تحليل شامل وواقعي للسياسات العامة، فإدراك هذه الحدود هو ما يمنح المنهج المؤسسي قيمته الحقيقية باعتباره أداة تحليلية متخصصة.

المبحث الثاني: المنهج السلوكي في تحليل السياسات العامة

نشأ المنهج السلوكي في ظل التحوّل نحو التركيز على الأفراد بوصفهم وحدات تحليل مركزية في دراسة الظواهر السياسية، ويُعنى هذا المنهج بفهم كيف يتصرف الفاعلون ضمن النظام السياسي، وما العوامل التي تؤثر على مواقفهم وقراراتهم، وقد أسهم المنهج السلوكي في إثراء تحليل السياسات العامة من خلال توجيه الانتباه إلى السلوك الواقعي لصانعي السياسات والجمهور والمؤثرين، بدلاً من الاقتصار على الهياكل والمؤسسات [98]، وهو بذلك يتقاطع مع أدوات علم النفس السياسي وعلم الاجتماع، ويُستفاد منه في تحليل تفضيلات الناخبين، واستجابات المسؤولين، ودوافع المجموعات المؤثرة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمنهج السلوكي

يرتكز المنهج السلوكي على تحليل الأفعال والمواقف التي تصدر عن الأفراد والجماعات داخل النظام السياسي، بوصفها تعبيرًا عن مصالحهم وتفضيلاتهم، ويعتمد على الملاحظة والقياس والبحث التجريبي لتحليل الظواهر السلوكية المرتبطة بصنع القرار السياسي؛ لكنه لا يهتم بالبنية الرسمية أو القواعد المؤسسية؛ بل يركّز على الفعل الإنساني القابل للرصد والتقييم [99]، وبناءً على ذلك، يسلط الجدول التالي الضوء على العناصر الأساسية التي يتأسس عليها الإطار المفاهيمي للمنهج السلوكي:

تعريف المنهج	أداة تحليلية تركز على دراسة سلوك الأفراد والجماعات وتأثيره في صياغة السياسات
المرتكزات الأساسية	الفعل الفردي، المصلحة، التفضيل، التفاعل الاجتماعي، والسياق الثقافي

يُبرز الجدول تركيز المنهج السلوكي على دراسة السلوك الفعلي بوصفه المحرك الأساسي في صناعة السياسة، وهذا التوجه يبتعد عن الهياكل المؤسسية ويقترب من الواقع الحي، ما يجعله مناسبًا لفهم التفاعلات الدقيقة خلف صناعة القرار، خاصة عندما يكون سلوك الفاعلين أكثر تأثيرًا من البنية الرسمية.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل للمنهج السلوكي

يعتمد المنهج السلوكي على أدوات كمية وكيفية، منها الاستبيانات، والمقابلات، والملاحظة المباشرة، وتحليل المحتوى، بهدف قياس التوجهات والمواقف والسلوكيات، ويتبع خطوات تبدأ بجمع البيانات عن السلوك السياسي، ثم تصنيفها وفق مؤشرات، ثم تحليل العلاقات بين السلوك وصنع القرار [100]، وعلى هذا الأساس، يُوضح الجدول التالي أبرز أدوات ومراحل التحليل في المنهج السلوكي:

أولاً: الرصد	الملاحظة، المسح الاجتماعي، الاستبيانات
ثانيًا: التصنيف	تصنيف السلوكيات وفق التوجهات (دعم، رفض، تردد، وغيرها)
ثالثًا: التحليل	ربط السلوك بالتأثير المحتمل على السياسات (استجابة، تغيير، مقاومة)

يُبيّن الجدول أن المنهج السلوكي لا يكتفي بملاحظة السلوك؛ بل يحوّله إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، ما يجعله منهجًا مرنًا وعلميًا، ويمكن لهذه الأدوات أن تفتح المجال لفهم سلوك الجمهور والنخب بشكل واقعي.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية للمنهج السلوكي

يُستخدم المنهج السلوكي في تحليل استجابات الرأي العام، وتوجهات التصويت، وسلوك الجماعات الضاغطة، ومواقف صانعي السياسات في بيئات معقدة، وهو مفيد في السياسات التي تتأثر مباشرة برضا المواطنين أو ضغط الرأي العام، مثل: السياسات الاجتماعية أو البيئية أو الضريبية، وفي هذا السياق، يستعرض الجدول التالي نماذج تطبيقية للمنهج السلوكي:

الحملات الانتخابية	تحليل أثر المناظرات على قرارات التصويت
السياسات البيئية	تحليل استجابة المواطنين لحملات التوعية البيئية

يكشف الجدول قدرة المنهج السلوكي على تتبع أنماط السلوك الجماعي والفردي في ميادين متعددة، وهو ما يجعله أداة ضرورية لفهم التأثير الشعبي والفعلي في صياغة السياسات، كما يمنح هذا المنهج قدرة على التنبؤ بالسلوك السياسي المحتمل في مواقف مستقبلية.

رابعًا: نقد المنهج السلوكي

رغم دقته التجريبية، يُنتقد المنهج السلوكي لتركه البنية المؤسسية جانبًا، وفرضه، أحيانًا، نموذجًا سلوكيًا مبسطًا لا يُراعي تعقيدات البيئة السياسية، كما قد يؤدي التركيز على السلوك إلى تجاهل الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط القرار العام[101]، وفي هذا الإطار، يتطرق الجدول التالي إلى أبرز الانتقادات التي توجه إلى المنهج السلوكي:

النقد	- قصور في تفسير بعض القرارات المرتبطة بهياكل رسمية معقدة - إهمال الأبعاد النوعية أو غير القابلة للقياس بسهولة - اختزال السلوك السياسي في قرارات فردية دون فهم عميق للسياق

يُظهر الجدول أن الاعتماد الحصري على المنهج السلوكي قد يُنتج -في اعتقادي- تحليلاً ناقصًا، ما لم يُدمج مع مناهج أخرى تُراعي البنية والسياسات العامة ككل، لذلك يُنصح باستخدامه كأداة مكمّلة لفهم جزء مهم من الواقع السياسي، لا بوصفه إطارًا وحيدًا.

وانطلاقًا مما سبق، يساهم المنهج السلوكي في تطوير تحليل السياسات العامة من خلال تركيزه على الفاعلين وسلوكهم الواقعي، مما يجعله ضروريًا لفهم ديناميات الرأي العام، والمواقف السياسية، والتفاعلات بين الأفراد والمؤسسات، ومع ذلك، فإن نجاحه التحليلي يعتمد على دمجه مع مناهج أخرى تُكمل أبعاده، ويظل المنهج السلوكي أداة تحليلية فاعلة متى ما استُخدمت ضمن بيئة سياسية مرنة وقابلة للقياس السلوكي.

المبحث الثالث: المنهج العقلاني في تحليل السياسات العامة

يُعد المنهج العقلاني أحد المناهج الكلاسيكية في تحليل السياسات العامة، حيث يرتكز على أن صانع القرار يتصرف بطريقة منطقية ومنظمة لتحقيق أهداف محددة، وينبني هذا المنهج على مسار خطي من تحديد المشكلة، ثم جمع المعلومات، وصياغة البدائل، فالمقارنة بينها، وانتهاءً باتخاذ القرار الأكثر جدوى، ويعكس هذا النموذج نموذجًا مثاليًا لصانع القرار، الذي يُفترض فيه أن يمتلك القدرة والمعرفة الكاملة لتقدير كل البدائل، وقد شُكّل هذا المنهج على يد هربرت سايمون، ثم طُوّر، لاحقًا، ليتوافق مع تعقيدات الواقع العملي[102]، ما جعله أحد أبرز الأسس النظرية في نماذج صنع القرار في السياسات العامة.

أولًا: الإطار المفاهيمي للمنهج العقلاني

ينطلق المنهج العقلاني من مبدأ أساسي يتمثل في أن صنع القرار هو عملية منظمة، تهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، عبر مقارنة دقيقة بين البدائل المتاحة، ويستند هذا المنهج إلى أن القرارات السياسية تُتخذ على أساس حسابات منطقية، وليس عبر العواطف أو الضغوط الآنية، وتُبنى عملية التحليل فيه على تسلسل عقلاني يشمل تحديد الأهداف، وتقييم الوسائل، واختيار البديل الأمثل[103]، وعليه، يستعرض الجدول التالي الإطار المفاهيمي للمنهج العقلاني:

تعريف المنهج	مسار تحليلي يهدف إلى اتخاذ القرار الأمثل بناءً على مقارنة عقلانية للبدائل
المرتكزات الأساسية	المنطق، الكفاءة، البدائل، المعلومات الكاملة، الجدوى

يوضح الجدول كيف أن المنهج العقلاني يفترض وجود بيئة تحليلية مثالية تسمح بتقييم كل البدائل بطريقة منطقية، إلا أن هذه الفرضية تجعل المنهج أكثر مثالية من أن يُطبق حرفيًا؛ لكنه يظل مرجعًا مهمًا في فهم نماذج التفكير المنظم في السياسات العامة.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل للمنهج العقلاني

يستخدم المنهج العقلاني أدوات منهجية تبدأ بتوصيف المشكلة، ثم تحليل البيانات ذات الصلة، تليها صياغة البدائل، وتقدير النتائج المتوقعة، وأخيرًا اختيار البديل الأمثل، ويتطلب هذا النهج توفر بيانات دقيقة، ووضوح الأهداف، وقدرة على المقارنة بين المعايير المختلفة [104]، وبناءً على ذلك، يُجمل الجدول التالي مراحل وأدوات التحليل في هذا المنهج:

أولاً: تحديد المشكلة	أدوات التحليل الوصفي، تحليل الوضع الراهن، جمع البيانات
ثانيًا: صياغة البدائل	النمذجة، تحليل السيناريوهات، بناء مصفوفة الخيارات
ثالثًا: تقييم البدائل	تحليل التكلفة والمنفعة، المؤشرات الكمية، مقاييس الفاعلية والكفاءة

يُظهر الجدول أن المنهج العقلاني يتطلب – في تصوري – تسلسلاً صارمًا في خطوات التحليل، ويستند إلى أدوات كمية دقيقة، وهو ما يجعله ملائمًا للمجالات التي تتوفر فيها بيانات قابلة للقياس؛ لكنه قد يواجه تحديات في البيئات التي يسودها الغموض، وتخضع، أحيانًا، لضغوط سياسية غير العقلانية.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية للمنهج العقلاني

يُطبق المنهج العقلاني في المجالات التي تُصاغ فيها السياسات ضمن بيئة مستقرة نسبيًا، وتتوفر فيها بيانات دقيقة، وهو شائع في السياسات الاقتصادية، والتخطيط العمراني، وسياسات الإنفاق العام، حيث يمكن تحليل الخيارات وفق كلفة وفائدة، ويعكس الجدول التالي بعض الاستخدامات العملية للمنهج العقلاني:

السياسات الاقتصادية	تحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية
السياسات العمرانية	اختيار قطعة أرض لإنشاء منطقة سكنية جديدة بناءً على كلفة الأرض والخدمات

يُبرز الجدول كيف أن المنهج العقلاني يخدم صنّاع السياسات في المجالات التي تُمكن من المقارنة الواضحة؛ لكنه لا يكون، دائمًا، صالحًا في سياقات سياسية معقدة أو بيئات غير مستقرة. ولذلك تُستخدم مبادئه، غالبًا،

كنموذج استرشادي لا كتطبيق حرفي.

رابعًا: نقد المنهج العقلاني

يواجه المنهج العقلاني انتقادات متعددة، أبرزها افتراضه التوفر التام للمعلومات، وقدرة صانع القرار على المقارنة الدقيقة، وهو ما لا يتحقق في الواقع غالبًا، كما يُغفل العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في القرار، ويبالغ، أحيانًا، في عقلنة الفعل السياسي[105]، وعلى هذا الأساس، يعرض الجدول التالي أهم أوجه النقد الموجهة لهذا المنهج:

النقد	- قصور في فهم قرارات تُتخذ في ظل معلومات ناقصة أو مضللة - تجاهل تأثير الثقافة، والأيديولوجيا، والضغوط السياسية والإعلامية - صعوبة استخدامه في الواقع العملي المعقّد الذي لا يسمح بتحليل مثالي

يكشف الجدول أن المنهج العقلاني يظل مثاليًا في بنائه، ويواجه تحديات حين يُطبّق في بيئات غير عقلانية أو شديدة التسيّس، لذا يُفضّل أن يُستخدم باعتباره مرجعًا تحليليًا يساعد على ترتيب الأفكار وليس باعتباره نموذجًا تطبيقيًا صارمًا.

وفي ضوء ما تقدم، يُقدّم المنهج العقلاني في صنع القرار إطارًا تحليليًا منطقيًا ومنظمًا لتقييم البدائل وصياغة السياسات، وهو ما يجعله مفيدًا في دعم التفكير الاستراتيجي، غير أن نجاحه يعتمد - في رأيي - على مدى واقعية البيانات المتاحة ومرونة النظام السياسي، ويبقى هذا المنهج أداة تحليلية قوية متى ما استُخدم بوعي في السياقات المناسبة، لا سيما إذا أُدمج مع أدوات مرنة تراعي البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة.

المبحث الرابع: منهج النظم في تحليل السياسات العامة

يمثل منهج النظم أحد أبرز المناهج التحليلية في حقل السياسات العامة، حيث ينظر إلى السياسة بوصفها «نظامًا» تتفاعل فيه المدخلات والمخرجات ضمن بيئة متسارعة. واستمد هذا المنهج جذوره من النظرية العامة للنظم التي برزت

في العلوم الطبيعية والاجتماعية، وطبّق لاحقًا على النظم السياسية عبر أعمال ديفيد إيستون. وينطلق هذا المنهج من فرضية أن كل نظام سياسي يتلقى مطالب وضغوطًا من البيئة المحيطة (مدخلات)، ويستجيب لها عبر قرارات وإجراءات (مخرجات)، ثم يُعيد التفاعل من خلال التغذية الراجعة [106]، وقد ساهم هذا المنهج في تنظيم التفكير في عملية صنع السياسات وتقديم نماذج تحليلية ذات طابع شامل وتكامل وظيفي.

أولاً: الإطار المفاهيمي لمنهج النظم

يرتكز منهج النظم على مفهوم النظام السياسي كنظامٍ متكاملٍ يتفاعل مع بيئته، بحيث تُفهم السياسات العامة من خلال علاقاتٍ التأثير والتأثر بين العناصر الأساسية: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، والبيئة [107]، ويُظهر هذا المنهج كيف تتأثر عملية صنع القرار بعوامل داخلية وخارجية متشابكة، ما يجعله مفيدًا لفهم تعقيدات السياق السياسي، وفي هذا السياق، يبين الجدول التالي المرتكزات التحليلية المركزية لهذا المنهج:

تعريف المنهج	منظور تحليلي يُفهم فيه صنع السياسات باعتباره عملية داخل نظام سياسي يتفاعل مع بيئته.
المرتكزات الأساسية	المدخلات، العمليات، المخرجات، التغذية الراجعة، البيئتين الداخلية والخارجية.

يُظهر هذا الإطار أن منهج النظم يركّز على العلاقات البينية والتفاعلية ضمن النظام، ما يعزز قدرته على تفسير التغيرات الديناميكية في السياسات. ومع ذلك، فإن تجريده المفرط، أحيانًا، قد يقلل - حسب تقديري - من دقته في التنبؤ أو التفسير التفصيلي.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل لمنهج النظم

يعتمد هذا المنهج على أدوات تحليلية تُمكّنه من تشريح النظام السياسي إلى مكوّناته الأساسية: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، مع تتبع آلية التفاعل بين هذه العناصر من خلال التغذية الراجعة [108]، ويُوظف المحللون هذا النموذج

لتقييم استجابات السياسات للضغوط البيئية، وفي هذا الإطار، يعرض الجدول التالي أدوات ومراحل التحليل الأساسية:

أولاً: تحليل المدخلات	تحليل المطالب، الضغوط، مجموعات المصالح، الرأي العام، البيئة الخارجية
ثانيًا: تحليل العمليات	تتبع آليات صنع القرار، المفاوضات داخل النظام، دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية
ثالثًا: تحليل المخرجات	دراسة القرارات والسياسات الناتجة، انعكاسها على المجتمع، الفاعلية والقبول
رابعًا: التغذية الراجعة	مراقبة أثر المخرجات، ورصد ردود الأفعال، وتعديل المسار بناء على التقييم

يبين هذا الجدول كيف يُتيح منهج النظم للمحلل فهمًا عميقًا للسياقات التي تؤثر في السياسات العامة من خلال مراحل متسلسلة مترابطة. وتبرز قوته في تتبع تأثير البيئة على السياسات وردود فعل النظام، ما يمنحه طابعًا ديناميكيًا تحليليًا.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية لمنهج النظم

يُستخدم منهج النظم في تحليل السياسات التي تتسم بالتعقيد البنيوي والتفاعل بين أطراف متعددة، لا سيما في المجالات التي تكون فيها البيئتين؛ السياسية والاجتماعية عاملاً حاسمًا في صنع القرار، وقد وُظّف هذا المنهج في مجالات، مثل: الصحة، والتعليم، والتخطيط البيئي، وبناءً على ذلك، يكشف الجدول التالي أمثلة تطبيقية لهذا المنهج:

السياسات الصحية	تحليل استجابة النظام الصحي لوباء COVID-19
السياسات التعليمية	دراسة إصلاح التعليم بناءً على تقارير جودة الأداء

يعكس هذا الجدول تنوع مجالات استخدام منهج النظم، خاصة في البيئات التي تتطلب تحليلاً شموليًا يُراعي تعقيدات البيئة وتعدد المؤثرات، ويُعد هذا المنهج مرنًا وقابلاً للتكيف مع السياقات المتغيرة.

رابعًا: نقد منهج النظم

رغم ما يتمتع به من شمولية وتكامل، يواجه منهج النظم عدة انتقادات، أبرزها ميله للتجريد المفرط، وصعوبة تطبيقه بشكل عملي دون تبسيط، كما أنه

يتجاهل، أحيانًا، الدور الفعلي للسلطة والصراع السياسي داخل النظام [109]، وعلى هذا الأساس، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه النقد:

النقد	- ضعف القدرة على تفسير الظواهر الدقيقة والمعقدة سياسيًا - إغفال الأبعاد التنافسية للقوى السياسية ومراكز النفوذ - محدودية القدرة على تقديم تفسيرات دقيقة أو نماذج استشرافية للمستقبل

يُبرز الجدول نقاط الضعف المنهجية في منهج النظم، وخاصة في تحليله للصراعات السياسية الفعلية؛ لكنه يظل مفيدًا بوصفه أداة إطارية لتحليل العلاقات المتغيرة بين الفاعلين والبيئة والنظام.

ووفقا لما تم، يمثل منهج النظم أساسًا تحليليًا، يساعد في فهم تفاعل النظام السياسي مع بيئته، وتفسير كيفية تشكل السياسات العامة في ضوء هذه التفاعلات، وعلى الرغم من محدوديته في كشف الديناميات الدقيقة للصراع السياسي، فإنه - في تصوري - يظل إطارًا مرجعيًا ضروريًا لتحليل النسق العام لصنع السياسات، ويمكن أن يكون أكثر فاعلية إذا دُمج مع مناهج أخرى أكثر تفصيلاً في تناول الأبعاد الاجتماعية والسياسية.

المبحث الخامس: المنهج الكمي في تحليل السياسات العامة

يمثّل المنهج الكمي إحدى الأدوات المنهجية الحديثة في تحليل السياسات العامة، حيث يعتمد على استخدام البيانات الرقمية والنماذج الإحصائية لقياس الظواهر وتقييم البرامج واتخاذ القرارات، ويُعزز هذا المنهج موضوعية التحليل ودقّته من خلال التركيز على المؤشرات، العلاقات السببية، والنمذجة التنبؤية. ويُوظّف المنهج الكمي بشكل واسع في تقييم الأداء الحكومي، وتحليل كفاءة السياسات، ومقارنة البدائل المتاحة استنادًا إلى نتائج قابلة للقياس [110]، وتكمن أهميته في قدرته على تقديم أدلة كمية داعمة لصنّاع القرار، إلا أنه لا يخلو من التحديات خاصة فيما يتعلّق بتبسيط الظواهر المعقدة وتحويلها إلى أرقام.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمنهج الكمي

يعتمد المنهج الكمي على تحويل الظواهر السياسية إلى متغيرات قابلة للقياس، مما يتيح دراستها بلغة الأرقام والنسب والتكرار والانحدار، وهو منهج يستند إلى مرتكزات موضوعية قابلة للاختبار عبر أدوات إحصائية ومعادلات رياضية[111]، ويسعى إلى تحقيق درجة عالية من الموثوقية والحيادية في التحليل، وفي هذا السياق، يبين الجدول التالي المرتكزات التحليلية الأساسية للمنهج الكمي:

تعريف المنهج	مقاربة تحليلية تعتمد على استخدام البيانات الرقمية والإحصائية لدراسة السياسات وتقييمها
المرتكزات الأساسية	المتغيرات الكمية، الفرضيات القابلة للاختبار، النماذج الرياضية، المؤشرات الإحصائية

يُظهر المنهج الكمي في الجدول أعلاه، التزامًا بالمعايير العلمية الصارمة، ويمنح الباحث أدوات قوية لقياس التأثيرات والسياسات؛ لكن هذه الأدوات قد تفشل، أحيانًا، في التقاط الأبعاد النوعية والمعنوية للظواهر السياسية والاجتماعية.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل للمنهج الكمي

يشمل المنهج الكمي عدة أدوات تحليلية، مثل: الاستبيانات، وتحليل الانحدار، والسلاسل الزمنية، وتحليل التباين، ونماذج القرار، كما تُقسَّم مراحل التحليل إلى تصميم البحث، جمع البيانات، تحليلها، وتفسير النتائج [112]، وعليه، يسلط الجدول التالي الضوء على أدوات ومراحل التحليل في المنهج الكمي:

أولاً: تصميم الدراسة	صياغة المتغيرات والفرضيات، اختيار العينة، بناء أدوات القياس
ثانيًا: جمع البيانات	تطبيق الاستبيانات، الاستفادة من قواعد البيانات الحكومية أو الدولية
ثالثًا: تحليل البيانات	تحليل العلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات
رابعًا: تفسير النتائج	تقييم دلالة النتائج واستخلاص الاستنتاجات حول أثر السياسات أو جدواها

يُبرز هذا المنهج طبيعة التحليل المتدرجة والمنظمة، مما يجعله مفيدًا في اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة كمية دقيقة؛ لكنه يتطلب مهارات تقنية عالية، فضلاً عن توفر بيانات موثوقة وبيئة بحثية مناسبة.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية للمنهج الكمي

يُستخدم المنهج الكمي في مجالات متعددة تشمل تحليل السياسات الاجتماعية، وتقييم السياسات الاقتصادية، وقياس الأداء المؤسسي، وحتى صياغة النماذج التنبؤية في القطاعات الصحية أو التعليمية، وفي هذا الإطار، يبين الجدول التالي بعض الاستخدامات التطبيقية:

السياسات الإعلامية	تحليل أثر الحملات الإعلامية على سلوك الجمهور باستخدام الاستبيانات الإحصائية
السياسات السكانية	استخدام النماذج الإحصائية لتقدير معدلات النمو السكاني وتوزيع الفئات العمرية

تُظهر الأمثلة التطبيقية اتساع نطاق استخدام المنهج الكمي في مختلف الحقول، حيث تسهم البيانات الرقمية في صياغة سياسات قائمة على الأدلة، مما يعزز المساءلة والتخطيط الاستراتيجي.

رابعًا: نقد المنهج الكمي

رغم دقته وموضوعيته، إلا أن المنهج الكمي يتعرض لنقد منهجي يتعلق بتخليه عن الواقع، وعدم قدرته على التقاط الأبعاد الثقافية أو المعنوية للقرارات السياسية، كما أنه يتطلب بنية تحتية بحثية متطورة، وبالتالي، قد يعجز في البيئات ضعيفة البيانات [113]، وبناءً على ذلك، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه النقد:

النقد	- تجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر في نتائج السياسات - ضعف التحليل في حال غياب قواعد بيانات دقيقة أو وجود انحياز في جمع المعلومات - محدودية إدراك البعد التفسيري أو الفلسفي للقرارات والسياسات

تُظهر هذه النقاط حدود المنهج الكمي في تفسير الظواهر ذات الطابع المعقد أو السياقي، ما يستدعي، أحيانًا، دمجه بمناهج نوعية للحصول على فهم أكثر شمولاً.

وعليه، يمثّل المنهج الكمي أداة قوية لتحليل السياسات العامة بشكل قائم على الأدلة، من خلال ما يوفره من نتائج دقيقة وموضوعية، إلا أن هذه القوة تقابلها -في اعتقادي- حاجة متزايدة للحذر من الإفراط في الاعتماد عليه دون

النظر إلى السياق الاجتماعي والسياسي، حيث يُعد الجمع بينه وبين مناهج أخرى، خصوصًا الكيفية، خيارًا ضروريًا لتقديم تحليل متوازن وفعّال في حقل السياسات العامة.

المبحث السادس: المنهج الكيفي في تحليل السياسات العامة

يشكّل المنهج الكيفي أحد الأساليب الأساسية في تحليل السياسات العامة، ويُركّز على فهم السياقات والدلالات والمعاني التي تحيط بالقرارات والسياسات، من خلال دراسة الحالة، والمقابلات المتعمقة، وتحليل الخطاب، والملاحظة الميدانية، ولا يسعى هذا المنهج إلى التعميم بقدر ما يسعى إلى تقديم فهم عميق للكيفية التي تتشكل بها السياسات، وتُنفّذ ضمن بيئات اجتماعية وثقافية وسياسية معقدة، حيث يُوظَّف المنهج الكيفي عندما تكون الظواهر المدروسة غير قابلة للقياس الرقمي [114].

أولًا: الإطار المفاهيمي للمنهج الكيفي

يرتكز المنهج الكيفي على الاقتراب التفسيري والتأويلي للواقع، حيث يُنظر إلى السياسات العامة باعتبارها نتاجًا لتفاعلات معقدة بين الفاعلين، والسرديات، والبنى الرمزية، ويسعى المنهج إلى تفكيك هذه التفاعلات واكتشاف أنماط المعنى الكامنة خلف النصوص والسياسات والممارسات [115]، وفي هذا الإطار، يُجمل الجدول التالي المرتكزات الأساسية للمنهج الكيفي:

تعريف المنهج	مقاربة تحليلية تهدف إلى فهم السياسات من خلال معانيها، وسياقاتها، وتفاعلات الفاعلين المرتبطين بها.
المرتكزات الأساسية	التأويل، التفسير، دراسة الحالة، تحليل الخطاب، التفاعل الرمزي.

وهنا، يكشف المنهج الكيفي عن أبعاد لا يمكن رصدها رقميًا، مثل: الرموز، والمواقف، والمصالح الضمنية، مما يجعله ذا فاعلية عالية في فهم القرارات التي لا تُفهم، فقط، بالأرقام؛ بل بالسياق والمعنى.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل للمنهج الكيفي

يعتمد المنهج الكيفي على أدوات غير رقمية تشمل: المقابلات، وتحليل الوثائق، وتحليل الخطاب، والملاحظة بالمشاركة، وتبدأ مراحل التحليل بالتوصيف الدقيق للمشكلة، ثم جمع البيانات النوعية، فالتحليل التفسيري، وأخيرًا توليد الأنماط المفاهيمية والنتائج [116]، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي أدوات ومراحل التحليل:

أولاً: تحديد المجال	اختيار الظاهرة السياسية وتحديد السياق الاجتماعي المرتبط بها
ثانيًا: جمع البيانات	المقابلات المتعمقة، تحليل الوثائق، الملاحظة الميدانية، المذكرات الميدانية
ثالثًا: التحليل النوعي	الترميز المفتوح، بناء المفاهيم، المقارنة المستمرة، استخراج الأنماط التفسيرية
رابعًا: تفسير النتائج	بناء الروايات والتحليلات حول كيفية صنع السياسات ولماذا تم اتخاذ قرارات معينة

يُبرز الجدول الطبيعة المرنة والتدرجية للمنهج الكيفي، الذي يُراعي الخصوصيات الثقافية والسياسية في تحليل السياسات، مما يمنح التحليل بعدًا أدق من الرصد الكمي.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية للمنهج الكيفي

يُستخدم المنهج الكيفي لفهم السياسات في سياقات معقدة أو غير رسمية، مثل: تحليل الفاعلين خلف الكواليس، أو الخطاب السياسي، أو تفسير نتائج السياسات غير المتوقعة، وعلى هذا الأساس، يبين الجدول التالي نماذج تطبيقية لهذا المنهج:

السياسات الاجتماعية	دراسة سرديات الفقر في خطاب برامج الحماية الاجتماعية
السياسات الثقافية	تحليل الخطاب الحكومي حول الهوية الوطنية

تكشف الأمثلة عن أهمية المنهج الكيفي في كشف ما وراء «الظاهر»، والذهاب إلى عمق التجربة الإنسانية لفهم كيف تُبنى وتُنفّذ السياسات بشكل فعلي، لا كما هو مذكور، فقط، في الوثائق الرسمية.

رابعًا: نقد المنهج الكيفي

رغم قوته التفسيرية، يُنتقد المنهج الكيفي من حيث افتقاره إلى القابلية للتعميم، واحتمالية التحيز، وصعوبة تكرار نتائجه، كما أن نتائجه تعتمد كثيرًا على مهارة الباحث

وخلفيته التأويلية [117]، وفي هذا السياق، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه النقد:

النقد	- يصعب نقل نتائج دراسة حالة واحدة إلى سياقات سياسية أخرى - قد تؤثر مواقف الباحث أو توجهاته على النتائج النهائية للتحليل - غياب أدوات قياس دقيقة يؤدي، أحيانًا، إلى صعوبة في تقييم مصداقية النتائج

وتُبرز هذه الانتقادات الحاجة إلى الحذر في استخدام المنهج الكيفي منفردًا، مما يجعل دمجه بمناهج كمية أو مقارنة، خيارًا استراتيجيًا للوصول إلى تحليل شامل ومتوازن.

وبناءً على ما سبق، يُعد المنهج الكيفي من المناهج المحورية في تحليل السياسات العامة، حيث يمنح الباحث أدوات لتفكيك المعاني العميقة التي تتخلل عملية صنع القرار، ورغم محدودية قابليته للتعميم، إلا أن عمقه في فهم الأبعاد الرمزية والمعنوية يجعله - في تفسيري - أساسيًا في دراسة الظواهر المعقدة؛ لذا، فإن تكامله مع المنهج الكمي أو المقارن يعزز من فعالية التحليل السياسي ويقدّم صورة أكثر اكتمالاً للواقع.

المبحث السابع: منهج السياسات المقارن في تحليل السياسات العامة

يُعتبر منهج السياسات المقارن من أبرز المناهج التحليلية التي تُستخدم في دراسة السياسات العامة، حيث يهدف إلى مقارنة السياسات في سياقات مختلفة لاكتشاف أوجه الشبه والاختلاف، واستخلاص الأنماط والعبر، ويُستخدم هذا المنهج لفهم كيفية معالجة الدول المختلفة لمشكلة عامة واحدة، أو تحليل تأثير النظم السياسية والاقتصادية على فعالية السياسات [118]، وتكمن قوته في تمكين الباحث من تجاوز حدود الحالة المفردة إلى آفاق التعميم النظري والاستفادة التطبيقية، من خلال المقارنة بين الدول، أو المناطق، أو الوحدات.

أولاً: الإطار المفاهيمي لمنهج السياسات المقارن

يرتكز منهج السياسات المقارن على مبدأ تحليل السياسات ضمن بيئات متعددة،

من خلال وضع حالتين أو أكثر تحت المجهر التحليلي، واستقصاء الفروقات أو التشابهات في صنع القرار، والتنفيذ، والنتائج، أو الأثر، حيث يهدف إلى التعرّف على العوامل المحددة لنجاح أو فشل السياسات في سياقات مختلفة، مع التركيز على البنية المؤسسية، والثقافة السياسية، ونمط الحكم [119]، وفي هذا الإطار، يُجمل الجدول التالي المرتكزات الأساسية لمنهج السياسات المقارن:

تعريف المنهج	أسلوب تحليلي يُعنى بمقارنة السياسات العامة بين وحدات سياسية مختلفة لاستخلاص الأنماط والفروق
المرتكزات الأساسية	التنوع السياقي، ضبط المتغيرات، الفرضيات المقارنة، منهجية الحالة المتعددة

يوضح الإطار المفاهيمي أنّ المقارنة ليست غاية في ذاتها؛ بل وسيلة لتحليل السياسات بعمق عبر زوايا متعددة، من خلال استكشاف ما يجعل سياسة ما ناجحة في بلد، وأقل نجاعة في بلد آخر.

ثانيًا: أدوات ومراحل التحليل لمنهج السياسات المقارن

يعتمد هذا المنهج على أدوات متنوعة تشمل تحليل المحتوى، وجداول المقارنة، والمقابلات، وتحليل الوثائق الرسمية، وتُقسّم مراحل التحليل عادة إلى اختيار الحالات، فضبط المتغيرات، فجمع البيانات، ثم تحليل التباينات، ثم صياغة الاستنتاجات المقارنة [120]، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي أدوات ومراحل التحليل:

أولاً: اختيار الحالات	تحديد سياقين أو أكثر تتشابه في الموضوع وتختلف في المتغيرات الأخرى ذات الصلة
ثانيًا: ضبط المتغيرات	تحديد المتغير المستقل والتابع والعوامل المتداخلة المؤثرة على النتائج
ثالثًا: جمع البيانات	الوثائق الرسمية، المؤشرات الدولية، تقارير التقييم، المقابلات مع صانعي القرار
رابعًا: التحليل المقارن	بناء مصفوفة مقارنة، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف والنتائج الناجمة عنها

يعكس الجدول الترتيب المنهجي الذي يتطلبه هذا المنهج لضمان نتائج دقيقة وموضوعية، لا سيما في ظل تعدد العوامل المؤثرة في البيئات السياسية المختلفة.

ثالثًا: الاستخدامات التطبيقية لمنهج السياسات المقارن

يُوظّف هذا المنهج في دراسة قضايا التعليم، والصحة، والأمن، والبيئة، وغيرها، لمقارنة فعالية السياسات العامة في دول أو مناطق مختلفة، أو عبر فترات زمنية

مختلفة داخل الدولة نفسها، وهنا، يبين الجدول التالي أمثلة تطبيقية لهذا المنهج:

السياسات التعليمية	مقارنة بين فنلندا وألمانيا في مخرجات نظام التعليم العام
السياسات الصحية	مقارنة بين كندا والولايات المتحدة في فعالية نظام الرعاية الصحية
سياسات الطاقة	مقارنة بين المغرب وألمانيا في تطبيق سياسات الطاقة المتجددة

تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على تعميم الدروس المستفادة من سياقات مختلفة، مما يُفيد في توجيه صانعي السياسات نحو تبني حلول مُجرَّبة وفعالة وفقًا لظروفهم المحلية.

رابعًا: نقد منهج السياسات المقارن

رغم مزاياه، يُواجه هذا المنهج عددًا من الانتقادات أبرزها صعوبة تحقيق التكافؤ التام بين الحالات، والتعقيد في ضبط المتغيرات، فضلاً عن إمكانية السقوط في التبسيط أو الاستنتاج غير الدقيق [121]، وعلى هذا الأساس، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه النقد:

النقد	- قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة بسبب صعوبة الموازنة التامة بين الحالات المقارنة - تعقيد في تحديد العوامل المؤثرة بشكل مستقل في كل حالة - التركيز على التشابهات قد يُغفل الفروقات الجوهرية بين البيئات السياسية

تكشف هذه الانتقادات عن أهمية الحذر في تطبيق المنهج المقارن، والاعتماد على خبرة الباحث في اختيار الحالات المناسبة، وتحديد الفروق الدقيقة دون الوقوع في تعميمات مفرطة.

وعليه، يُعتبر منهج السياسات المقارن أداة فعالة لفهم الاختلافات البنيوية والثقافية والسياسية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. وعلى الرغم من التحديات المنهجية المرتبطة به، فإنه يفتح آفاقًا واسعة أمام الباحث لفهم أفضل الممارسات واستخلاص الأنماط التفسيرية، ويتطلّب هذا المنهج دقة في ضبط المتغيرات ووعيًا بالاختلافات السياقية لضمان نتائج موثوقة تسهم في تطوير السياسات العامة.

خاتمة الفصل الخامس

يشكّل تنوّع المناهج التحليلية في حقل السياسات العامة انعكاسًا لتعدّد الأبعاد التي تتقاطع عندها الظاهرة السياسية، سواء من حيث الفاعلين أو العمليات أو السياقات، وفي ختام هذا الفصل، من المفيد عرض جدول مقارن يوضّح الفروقات الجوهرية بين المناهج التي تم تناولها، بهدف تسهيل استيعاب الخصائص الفارقة لكل منهج تحليلي:

المنهج	التعريف	المرتكزات	النقد
المؤسسي	يُحلل السياسات من خلال الهياكل الرسمية والقواعد المنظمة للمؤسسات	القوانين الرسمية، البنية التنظيمية، الإجراءات المؤسسية	يُغفل تأثير العوامل غير الرسمية والسياقات الاجتماعية والسياسية
السلوكي	يُركز على سلوك الأفراد والجماعات في صنع القرار السياسي	الملاحظة، التجريب، النماذج السلوكية، قياس التفضيلات	يهمل الأطر البنيوية والقيم الثقافية المؤثرة في السلوك
العقلاني	يُبنى على فرضية اتخاذ قرارات رشيدة بعد تحليل البدائل والنتائج	التحليل المنطقي، الكفاءة، تحقيق المنفعة القصوى بأقل تكلفة	يفترض عقلانية غير واقعية، ويُهمِل المحددات النفسية والاجتماعية
النظم	يُفسر السياسات بوصفها مخرجات لنظام متكامل من مدخلات وعمليات	المدخلات، العمليات، المخرجات، التغذية الراجعة	يُبسّط الواقع السياسي ويُهمل الفواعل غير النظامية
الكمي	يُقارب السياسات باستخدام أدوات إحصائية ونماذج رياضية دقيقة	البيانات الرقمية، النماذج الرياضية، المعادلات	يُقصي الجوانب الكيفية والسياقات الثقافية والاجتماعية
الكيفي	يُحلل السياسات بالتركيز على المعنى والسياق والتجربة	دراسة الحالة، المقابلات، تحليل المضمون، السياقات الاجتماعية	محدود في التعميم، ويتأثر بذاتية الباحث
المقارن	يُقارن بين السياسات في سياقات مختلفة لاستخلاص أنماط أو فروقات جوهرية	المقارنة المنهجية، الحالات المرجعية، تحليل المتغيرات بين السياقات	صعوبة التحكم بالمتغيرات، واحتمال إسقاط نتائج على سياقات غير مناظرة

الفصل السادس

مراحل عملية السياسات العامة

تمثّل مراحل السياسات العامة سلسلة مترابطة من الخطوات الإجرائية، وتُبنى فيها القرارات الحكومية على أسس علمية، تراعي واقع المجتمع واحتياجاته المتغيرة، وتبدأ هذه العملية بتحديد المشكلات العامة، مرورًا بجمع المعلومات وتحليلها، وصياغة الأهداف، ثم رسم السياسات العامة وتحويلها إلى خطط تنفيذية قابلة للتطبيق، وصولاً إلى تنفيذها وتقييم نتائجها.

ولا تُعدّ هذه المراحل مجرد خطوات خطية منفصلة؛ بل هي عملية تفاعلية تتداخل فيها الأبعاد السياسية والتنظيمية، وتتطلب تفاعلاً مستمرًا بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، لذا سيتم في هذا الفصل، تناول كل مرحلة على حدة، مع التركيز على منطقها الداخلي، وأدواتها المنهجية، والتحديات التي قد تعترضها، مما يوفّر فهمًا متكاملاً لدورة السياسات العامة بوصفها مسارًا عمليًا.

المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلات العامة

أولاً: مفهوم المشكلة العامة

تشير المشكلة العامة إلى حالة من القصور أو التفاوت أو المعاناة، التي تُصيب فئة من المجتمع وتتطلب تدخلاً حكوميًا منظمًا، وهي تختلف عن المشكلات الخاصة من حيث نطاقها وتأثيرها العام، إذ تتعلق بقضايا تمسّ المصلحة العامة، وتستوجب إدراجها ضمن جدول السياسات، وتُعرّف، أيضًا، بأنها فجوة بين الوضع القائم والوضع المنشود، بما يستدعي تدخّلاً عبر أدوات السياسات العامة [122]، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي الفروق الأساسية بين المشكلة العامة والمشكلة الخاصة من حيث النطاق، والتأثير، وآليات التدخل:

	المشكلة العامة	المشكلة الخاصة
النطاق	تشمل فئة واسعة من المواطنين أو المجتمع ككل	تقتصر على أفراد أو جماعات محددة
التأثير	تؤثر على المصلحة العامة أو النظام العام	تؤثر على مصالح فردية أو محدودة
الاهتمام السياسي	تستدعي تدخلاً حكوميًا وتشريعيًا	غالبًا لا تندرج ضمن أولويات صانعي السياسات
الحلول المطلوبة	تتطلب سياسات عامة وخططًا استراتيجية	يمكن حلها بوسائل شخصية أو قانونية فردية
الأمثلة	البطالة، التلوث، التعليم المتردي	نزاع على ملكية عقار، مشكلة عائلية، ديون شخصية

تُظهر هذه المقارنة أهمية التمييز المفاهيمي بين ما يستوجب تدخلاً عامًا، وما يُصنّف ضمن الاهتمامات الفردية أو الخاصة، وتُساعد هذه التفرقة في ضبط أولويات الدولة، وتوجيه الموارد نحو القضايا ذات الطابع الجمعي، مما يعزّز من فاعلية السياسات العامة ويحدّ من هدر الجهود في مسائل ذات طابع فردي لا تندرج ضمن اختصاصات السياسات العامة.

ثانيًا: مصادر ظهور المشكلات العامة

تتعدد المسارات التي تُفضي إلى بروز المشكلات العامة داخل النسق السياسي، إذ قد تنشأ بفعل التغيرات المجتمعية أو الضغوط الاقتصادية أو التحولات البيئية، حيث لا تتبع جميع المشكلات من ذات المصدر؛ بل تختلف باختلاف السياقين؛ الزمني والمكاني، وطبيعة النظام السياسي، وقد يكون ظهور المشكلة نتيجة تصعيد إعلامي، أو ضغط مجموعات المصالح، أو نتيجة فجوة بين مخرجات السياسة وتوقعات المواطنين، وفي هذا الإطار، يبين الجدول التالي أبرز المصادر التي تؤدي إلى بروز المشكلات العامة، مع توضيح طبيعتها وأمثلة على كل مصدر:

التغيرات الديموغرافية	ارتفاع معدلات الشيخوخة يتطلب سياسة رعاية متقدمة
الكوارث والأزمات	أزمة المياه أو الزلازل تستدعي سياسات استجابة سريعة
وسائل الإعلام	التغطية الإعلامية لظاهرة العنف الأسري
الجماعات الضاغطة	النقابات المهنية تطالب بتحسين ظروف العمل
الفجوة بين التوقعات والنتائج	انخفاض جودة التعليم رغم رفع الموازنات

وتُظهر القراءة التحليلية لهذا الجدول أن ظهور المشكلات ليس عشوائيًا؛ بل ناتج عن تفاعل معقد بين عوامل داخلية وخارجية، بعضها يمكن التنبؤ به والبعض الآخر ينشأ بصورة مفاجئة. كما أن دور الفاعلين المؤسسيين وغير الرسميين حاسم في الدفع بالمشكلة نحو العلن، أو في إبقائها ضمن الدوائر المغلقة، وبالتالي، فإن فهم هذه المصادر يُعد أمرًا جوهريًا لضبط توقيت تدخل السياسات وتقدير مستوى الاستجابة الملائم.

ثالثًا: معايير إدراج المشكلة على جدول أعمال السياسات

ليست كل المشكلات العامة التي تظهر في المجتمع تُدرج تلقائيًا ضمن أولويات صانعي القرار؛ بل تمر عبر مجموعة من المعايير التي تحدد ما إذا كانت تستحق التحوّل إلى قضية سياسية، حيث إن عملية إدراج المشكلة على جدول الأعمال تشكل نقطة تحول، لأنها تعني انتقالها من مجرد ظاهرة إلى موضوع يستوجب تدخل الدولة، وقد تتوقف هذه العملية على حجم التهديد الذي تمثّله المشكلة، أو مدى قدرتها على جذب انتباه الجمهور ووسائل الإعلام، أو طبيعة الضغوط السياسية المحيطة بها[123]، وفي هذا الصدد، يستعرض الجدول التالي أبرز المعايير التي تُستخدم عند اتخاذ قرار إدراج مشكلة معينة على جدول أعمال السياسات العامة:

حجم المتأثرين	قضية البطالة إذا تجاوزت نسبة معينة من السكان
درجة الإلحاح	ارتفاع معدلات الجريمة في فترة زمنية قصيرة
التأثير الاقتصادي	تراجع الإنتاج بسبب غياب سياسات التدريب المهني
التغطية الإعلامية	تكرار حوادث السير وانتشارها على مواقع التواصل
الحراك المجتمعي	حملات الضغط لإقرار تشريعات لحماية البيئة

ويُظهر هذا الجدول كيف أن إدراج مشكلة ما على جدول الأعمال، لا يعتمد، فقط، على طبيعة المشكلة؛ بل على العوامل المحيطة بها، مثل: التوقيت السياسي، والضغوط المجتمعية، ومدى جاهزية النظام السياسي للاستجابة، كما أن بعض المشكلات تظل خارج نطاق الاهتمام الرسمي رغم خطورتها، بسبب ضعف تمثيل المتضررين أو نقص البيانات أو تعارضها مع مصالح نافذة، لذا، فإن فهم

هذه المعايير يُعد أساسًا لتحليل كيفية تَشَكُّل الأجندة السياسية وأسباب غياب أو تغييب بعض القضايا.

رابعًا: أهمية تحديد المشكلة في دورة السياسات العامة

يُعد تحديد المشكلة العامة خطوة تأسيسية لا يمكن تجاوزها أو التقليل من شأنها في دورة صنع السياسات، إذ إنها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه مراحل التحليل، والتخطيط، والتنفيذ، والتقييم، فالغموض في تعريف المشكلة، أو تضخيم بعض جوانبها وإهمال جوانب أخرى، قد يؤدي إلى وضع سياسات غير ملائمة أو حتى مدمرة، لذا كلما كان التعريف دقيقًا وواضحًا، زادت فرص تصميم تدخلات فعّالة تتوافق مع طبيعة المشكلة وأبعادها الحقيقية [124]، وبناءً على ذلك، يكشف الجدول التالي أبرز أوجه التأثير التي يُحدثها تحديد المشكلة على مراحل السياسات العامة:

جمع المعلومات	توجيه الجهود نحو بيانات ذات صلة بالمشكلة الفعلية
صياغة السياسات	اقتراح حلول واقعية ومناسبة لحجم المشكلة وطبيعتها
التخطيط التنفيذي	تحديد أولويات واضحة في توزيع الموارد والإجراءات
التقييم	اعتماد مؤشرات تتناسب مع طبيعة المشكلة

ويُبرز هذا الجدول الدور المحوري الذي يلعبه تعريف المشكلة في نجاح السياسات العامة، فالتحديد الدقيق لا يُوجّه الجهود، فقط، نحو الحلول الأنسب؛ بل يمنع – في تقديري – الانزلاق في دوامة الحلول العشوائية أو المجتزأة، كما أن عدم الوضوح في هذه المرحلة يؤثر سلبًا على فعالية التقييم، إذ يصعب قياس النجاح إن لم تكن الأهداف منبثقة من فهم سليم للمشكلة.

خامسًا: الصعوبات التي تواجه تحديد المشكلات

لا يخلو تحديد المشكلات العامة من تحديات منهجية وسياسية وإجرائية، إذ إن المشكلات نادرًا ما تُقدَّم على شكل معطى واضح وجاهز؛ بل غالبًا ما تكون مركبة ومتعددة الأبعاد، وقد تتداخل فيها جوانب اجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها

من الجوانب، كما أن بعض المشكلات قد تكون «مُخفاة» عمدًا أو غير معترف بها سياسيًا، مما يُصعّب من إمكانية طرحها على جدول أعمال السياسات، وقد تواجه المؤسسات صعوبة في التمييز بين المظاهر السطحية للمشكلة وجذورها العميقة، أو بين الأعراض والسبب الحقيقي، ومن هذا المنطلق، يستعرض الجدول التالي أبرز الصعوبات التي قد تعرقل عملية تحديد المشكلات العامة:

الصعوبات التي قد تعرقل عملية تحديد المشكلات العامة	- غموض المفاهيم يؤدي إلى تشخيص خاطئ للمشكلة - تضارب المصالح يخلق تعريفات متحيزة قد تضلل مسار السياسات - نقص البيانات أو انحيازها يضعف القدرة على بناء تصور واقعي للمشكلة - الطابع المركب للمشكلات يصعب الفصل بين عناصر المشكلة ومعالجتها بشكل مجزأ - ضغوط الرأي العام أو الإعلام يوجه الاهتمام نحو قضايا هامشية أو مؤقتة

ويُظهر هذا الجدول تعدد المستويات التي تعرقل عملية التحديد الدقيق للمشكلة، فالعقبة قد تكون معرفية حين يغيب الوضوح، أو سياسية حين تتدخل المصالح، أو مؤسساتية حين تفتقر الأجهزة الرسمية إلى أدوات الرصد والتحليل، لذا فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب بناء قدرات تحليلية متقدمة، واعتماد آليات تشاركية تسمح ببلورة فهم جماعي للمشكلة يتجاوز الانطباعات الفردية والانحيازات، وبهذا، يُمكن القول إن جودة السياسات تبدأ من جودة التعريف بالمشكلة.

ملخص المرحلة الأولى: مرحلة تحديد المشكلات العامة

المهام		النتائج المتوقعة
- تشخيص الظواهر ذات الطابع العام - تحليل أسباب المشكلة - إبراز الحاجة إلى التدخل الحكومي	المرحلة الأولى تحديد المشكلات العامة	- وضوح في تعريف المشكلة المستهدفة - توجيه الانتباه السياسي نحوها - تمهيد الطريق لبناء سياسات أكثر دقة

المبحث الثاني: مرحلة جمع البيانات وصياغة الأهداف

تُعدّ مرحلة جمع البيانات وصياغة الأهداف من الركائز في عملية السياسات العامة، إذ تقوم عليها قدرة صانع القرار على فهم الواقع بدقة وتحديد مسارات

التدخل المناسبة، فلا يمكن تصور سياسة ناجحة دون الاستناد إلى بيانات موثوقة، كما أن تحديد الأهداف يمثل الترجمة العملية لطموحات السياسات ومقاصدها، وعليه، فإن التفاعل بين المعرفة الدقيقة والهدف الواضح يُشكّل نقطة الانطلاق الحقيقية لأي سياسة فعالة.

أولاً: أهمية جمع البيانات في السياسات العامة

تُوفّر البيانات إطارًا معرفيًا يُمكّن صانع السياسات من فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، واكتشاف أنماط الخلل والاحتياجات، كما تساهم في تقليص مساحة التقديرات العشوائية، من خلال إتاحة مؤشرات دقيقة تساعد في اتخاذ القرار الرشيد، وتتنوع مصادر جمع البيانات بين السجلات الرسمية، والاستبانات، والمسوحات الميدانية، إضافة إلى قواعد بيانات المؤسسات الدولية والمحلية [125]، وعلى هذا الأساس، يبيّن الجدول التالي أبرز مصادر البيانات التي تُستخدم في مراحل السياسات العامة، مع توضيح طبيعة كل منها:

الإحصاءات الحكومية	معدلات البطالة، نسب المواليد مقابل الوفيات
الاستبيانات الميدانية	آراء المواطنين حول جودة الخدمات
قواعد البيانات الدولية	مؤشر الفساد، تقرير التنمية البشرية
الدراسات الأكاديمية	أبحاث حول الهجرة أو السياسات التعليمية
الرصد الإعلامي	متابعة الخطاب العام حول قضايا معينة

تُظهر هذه المعطيات أن الاعتماد على مصدر واحد لجمع البيانات لا يلبّي الحاجة المعرفية الكاملة التي تتطلّبها عملية صنع السياسات العامة، فكل مصدر يقدّم منظورًا جزئيًا ومحدّدًا، وقد يحمل في طياته تحيّزات منهجية أو قصورًا في التغطية الزمنية أو الجغرافية؛ لذلك فإن التعدد في المصادر لا يعزز، فقط، شمولية التحليل؛ بل يسمح، أيضًا، بالمقارنة المتقاطعة بين النتائج والتحقق من مصداقيتها، فالتنويع في أدوات وأساليب جمع البيانات يتيح الجمع بين الأبعاد الكمية التي تقيس الأثر، والنوعية التي تفسر السلوك والدوافع، ما يمنح صانع القرار قاعدة معرفية أكثر تماسكًا.

ثانيًا: شروط البيانات الجيدة في صناعة السياسات

لا تكفي وفرة البيانات في حد ذاتها لضمان اتخاذ قرارات سليمة، إذ إن الجودة المنهجية هي المعيار الحاسم في فاعلية البيانات، فالبيانات الجيدة يجب أن تكون دقيقة، ومحدثة، وقابلة للتحقق، ومناسبة للسياق التحليلي، كما ينبغي أن تخضع لمعايير واضحة في الجمع والمعالجة، حتى لا تؤدي إلى نتائج مغلوطة أو استنتاجات مضللة، وفي هذا السياق، يستعرض الجدول التالي الشروط الأساسية التي يجب أن تتوافر في البيانات المستخدمة في السياسات العامة:

الحداثة	أن تكون البيانات محدثة وتعكس الواقع القائم
الدقة	خلوّها من الأخطاء المنهجية أو الإحصائية
الشمول	تغطية الجوانب الرئيسة للظاهرة المدروسة
القابلية للتحقق	إمكانية التحقق من مصدر البيانات وآليات جمعها
القابلية للمقارنة	إتاحة المجال لمقارنة المؤشرات عبر الزمن أو بين المناطق

تؤكد هذه الشروط على أن البيانات لا تُعدّ مجرد مدخل رقمي أو توصيف إحصائي؛ بل هي ركيزة معرفية تستدعي التحقق والتدقيق قبل إدراجها في التحليل السياسي، فضعف الحداثة يجعل المعلومات متقادمة وغير ذات صلة، كما أن نقص الدقة أو غياب الشمول يؤدي إلى رؤى مشوشة أو جزئية للواقع، أما القابلية للتحقق والمقارنة، فهي ما يُمكّن صانع القرار من اختبار فرضياته على ضوء أدلة قابلة للاختبار والتكرار، وبذلك، تصبح جودة البيانات شرطًا سابقًا لجودة السياسات نفسها، مما يستدعي امتلاك أجهزة الدولة لآليات تقييم البيانات ومهارات التحليل النقدي، لضمان توافق القرارات مع المتغيرات الواقعية لا الافتراضات النظرية أو الانطباعات المسبقة.

ثالثًا: منهجيات تحليل البيانات في سياق السياسات العامة

يتطلّب تحليل البيانات استخدام أدوات منهجية مناسبة تُترجم الأرقام والمعطيات إلى مؤشرات قابلة للتفسير والتوظيف في السياسات، وتختلف منهجيات التحليل باختلاف نوع البيانات (كمية أو كيفية)، وهدف التحليل، والسياق السياسي

المرتبط به، ويُستخدم في ذلك تقنيات تحليل الانحدار، وتحليل الاتجاهات الزمنية، والتفسير النوعي للبيانات غير الرقمية. وفي هذا الإطار، يُوضح الجدول التالي أبرز منهجيات تحليل البيانات في مجال السياسات العامة [126]:

تحليل الانحدار	ربط متغيرات مثل التعليم بالبطالة
تحليل الاتجاهات	تتبع تطور مؤشرات، مثل: الصحة أو الدخل
التحليل المقارن	مقارنة أداء السياسات بين جهتين
تحليل المحتوى	دراسة الخطاب الرسمي حول قضية معينة
تحليل الشبكات	تحليل علاقات الفاعلين في السياسات العامة

تُشير هذه الأدوات إلى أن اختيار المنهجية لا ينبغي أن يكون عشوائيًا أو مبنيًا، فقط، على التفضيل الشخصي للباحث؛ بل يجب أن يُحدَّد بدقة انطلاقًا من طبيعة البيانات وطبيعة الإشكالية قيد التحليل، فالبيانات الكمية تتطلب أدوات، مثل: تحليل الانحدار، أو الاتجاهات، بينما تنفرد البيانات الكيفية بأدوات تأويلية مثل تحليل المحتوى، كما أن بعض القضايا تحتاج إلى مقاربات مختلطة تجمع بين الكمية والكيفية لتفسير ظواهر مركّبة، مثل: العلاقات بين الفاعلين، أو تقييم فعالية السياسات.

رابعًا: صياغة الأهداف في السياسات العامة

تمثل الأهداف مقاصد السياسات العامة، وهي توجه جميع الخطوات نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس والتقييم، وتتنوّع الأهداف بين قصيرة ومتوسطة المدى وطويلة الأجل، كما تختلف من حيث الطموح والجدوى الواقعية، ويشترط في الأهداف أن تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، واقعية، ومؤطّرة زمنيًا، وفي هذا الصدد، يكشف الجدول التالي أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في صياغة الأهداف:

الخصائص	- محددة - قابلة للقياس - قابلة للتحقيق - واقعية - مؤطّرة زمنيًا

تُظهر هذه الخصائص أن صياغة الأهداف ليست مجرد خطوة شكلية أو إجراء تنظيمي؛ بل تمثل حجر الزاوية في ضبط مسار السياسات العامة وتوجيه الموارد والقرارات نحو نتائج ملموسة، فالأهداف المحددة والقابلة للقياس تُسهّل متابعة الأداء، وتوفّر معايير واضحة للحكم على مدى النجاح أو الفشل، كما أن قابلية التحقيق والواقعية تمنع تبنّي أهداف طموحة لا تتناسب مع القدرات المتاحة، مما يُجنّب السياسات الوقوع في فجوة التوقعات، أما الإطار الزمني، فيضمن ألا تتحول الأهداف إلى وعود مفتوحة؛ بل يُقيَّم التقدم في فترات محددة.

خامسًا: العلاقة التفاعلية بين البيانات والأهداف

تُعد العلاقة بين جمع البيانات وصياغة الأهداف علاقة تفاعلية متبادلة، حيث تُستخدم البيانات لتوجيه صياغة الأهداف، في حين تُسهم الأهداف الواضحة في تحديد نوع البيانات المطلوبة، فكلما كانت الأهداف دقيقة ومحددة، سَهُل على صانع القرار اختيار المؤشرات الملائمة، وكلما كانت البيانات وافية وموثوقة، أمكن بناء أهداف واقعية ومبنية على احتياجات فعلية، هذا التفاعل يمثل صلب التخطيط في السياسات العامة القائم على الأدلة [127]، وبناءً على ذلك، يُبيّن الجدول التالي أنماط العلاقة التفاعلية بين البيانات والأهداف في السياسات العامة:

	أثر البيانات في الأهداف	أثر الأهداف في البيانات
تحديد الأولويات	تُساعد على فرز القضايا وفق شدة الحاجة	توجّه عملية جمع البيانات نحو مجالات محددة
صياغة مؤشرات الأداء	توفّر معطيات لبناء أهداف قابلة للقياس	تُحدد نوع المؤشرات التي ينبغي جمعها
التقييم المرحلي	تسمح بقياس التقدم نحو الأهداف	توجّه أدوات التقييم والمعايير
الواقعية والتنفيذ	تمنع صياغة أهداف غير قابلة للتحقيق	تضبط نطاق البيانات لتكون عملية

تُظهر هذه القراءة أن العلاقة بين البيانات والأهداف ليست خطية؛ بل دائرية، حيث يؤثر كل طرف في الآخر باستمرار، ومن هنا، تُعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية في دورة السياسات العامة، لأنها تؤسس لكل ما يليها من تخطيط وتنفيذ وتقييم. ومن دون هذا التفاعل، تصبح السياسات إما عمياء بلا دليل، أو طموحة بلا سند واقعي.

ملخص المرحلة الثانية: مرحلة جمع البيانات وصياغة الأهداف

المهام		النتائج المتوقعة
- جمع بيانات موثوقة من مصادر متعددة - تحليل البيانات باستخدام منهجيات دقيقة - صياغة أهداف قابلة للقياس والتنفيذ	المرحلة الثانية جمع البيانات وصياغة الأهداف	- أهداف دقيقة تستجيب للمشكلة العامة - توفير أساس معرفي لصُناع القرار - ضبط السياسات وفقًا لأولويات مدروسة

المبحث الثالث: مرحلة رسم السياسات العامة وتحويلها إلى خطط تنفيذية

تُشكّل مرحلة رسم السياسات العامة وتحويلها إلى خطط تنفيذية، نقطة التحوّل من التفكير الاستراتيجي إلى الفعل المؤسسي الملموس، ففي هذه المرحلة، يتم الانتقال من بلورة الرؤى والأهداف العامة إلى وضع البدائل وتقدير آثارها، ثم اختيار المسارات العملية الملائمة وترجمتها إلى برامج وخطط تنفيذي.

أولاً: مفهوم رسم السياسات العامة

يقصد برسم السياسات تلك العملية التي يُحدد من خلالها صانعو القرار الإطار العام للتدخل الحكومي، بما يشمل الخيارات المتاحة، وأدوات التدخل، والتوجهات العامة لتحقيق الأهداف، ولا تُعد هذه المرحلة مجرّد اختيار للبدائل؛ بل تتضمن تحليلاً استباقيًا للأثر المحتمل لكل خيار، وتحديدًا للوسائل التنظيمية والتمويلية المطلوبة، كما تتأثر هذه المرحلة بالتوازنات السياسية، والإمكانات المؤسسية، ومواقف الفاعلين، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي

العناصر الأساسية لعملية رسم السياسات [128]:

الهدف	ما الذي تسعى السياسة إلى تحقيقه؟
البدائل	ما الخيارات الممكنة لتحقيق الهدف؟
الأدوات	ما الوسائل التي سيتم استخدامها تشريعية، مالية، تنظيمية .. وغيرها؟
الأثر المتوقع	ما النتائج المحتملة لكل خيار؟
المحددات	ما المحددات المؤسسية أو السياسية أو المالية؟

يُظهر هذا الجدول أن عملية رسم السياسات لا تقتصر على اختيار هدف عام؛ بل تنطوي على شبكة مترابطة من القرارات التي تشمل تحديد الأهداف، واستكشاف البدائل، واختيار الأدوات المناسبة، وتقدير الآثار المتوقعة، والنظر في القيود المحيطة، وتنبع أهمية هذه المرحلة من كونها تُحدّد المسار العام للسياسة، وتضع الإطار الذي ستتحرك ضمنه باقي المراحل، فكل عنصر من عناصر الرسم يؤثر في العناصر الأخرى، ويجب أن يكون منسجمًا معها، كما أن تجاهل أحد هذه الجوانب قد يؤدي إلى تصميم سياسة غير فعالة أو غير قابلة للتنفيذ، وبالتالي، فإن النجاح في هذه المرحلة يتطلب قدرًا عاليًا من الكفاءة التحليلية، والقدرة على الموازنة بين الطموح والموارد المتاحة، وبين الحاجات المجتمعية والواقعية السياسية.

ثانيًا: آليات تحويل السياسات إلى خطط تنفيذية

بعد الانتهاء من رسم السياسات العامة وتحديد معالمها، تبدأ مرحلة التحويل إلى خطط تنفيذية محددة، تُترجم فيها الأهداف الكبرى إلى خطوات عملية ومهام زمنية وموارد مخصصة، وتُعنى هذه المرحلة بتفصيل [129]:

- من سيفعل؟
- ماذا سيفعل؟
- متى سيفعل؟
- كيف سيفعل؟

وهي بذلك تمثّل الجسر بين صياغة التوجهات وتنفيذها على أرض الواقع، وتستند عملية تحويل السياسات إلى خطط تنفيذية إلى آليات تنظيمية وإدارية تشمل إعداد الأطر المؤسسية، توزيع المسؤوليات، جدولة البرامج، وتحديد مؤشرات الأداء، وفي هذا الإطار، يستعرض الجدول التالي أبرز هذه الآليات ودورها في ضمان تنفيذ فعّال للسياسات العامة

الجدولة الزمنية	تحديد تواريخ بدء وتنفيذ وإنهاء المهام
توزيع المسؤوليات	تحديد الجهات المنفذة والمشرفة والداعمة
تخصيص الموارد	ربط الأهداف بالتمويل والموارد البشرية
مؤشرات الأداء	قياس التقدم ومراقبة جودة التنفيذ
خطط الطوارئ	الاستعداد للتعامل مع العراقيل والمخاطر

تُظهر هذه الآليات أن نجاح عملية تنفيذ السياسات العامة لا يتوقف على صياغة الأهداف أو تحديد السياسات فحسب؛ بل يعتمد بدرجة كبيرة على وجود خطة تنفيذية دقيقة تُراعي التسلسل الزمني، وتحدد الأدوار والمسؤوليات، وتربط الأهداف بالموارد المتاحة، فغياب الجدولة الزمنية أو ضعف التنسيق بين الجهات المعنية قد يؤدي إلى تعطيل الأثر المطلوب، حتى وإن كانت السياسة مصممة بطريقة جيدة، كما أن مؤشرات الأداء تمثل أداة رقابية فعّالة لرصد التقدم، وتعديل المسار عند الضرورة، وهو ما يُبرِز أهمية وجود خطط طوارئ مرنة لمواجهة المستجدات، لذا، فإن الدمج بين الجاهزية المؤسسية، والانضباط الزمني، والمرونة التنفيذية – في تقديري – يُشكّل معادلة النجاح الحقيقي لأي سياسة عامة.

ثالثًا: العلاقة التكاملية بين رسم السياسات وخطط التنفيذ

تُعد العلاقة بين رسم السياسات العامة وخطط تنفيذها علاقة تكاملية، إذ لا قيمة لصياغة سياسات مثالية إذا لم تُقترن بآليات تنفيذ فعالة، كما أن الخطط التنفيذية تفقد معناها في غياب رؤية سياسية واضحة تحدد

الوجهة والأهداف، ومن هنا، فإن فعالية السياسات العامة لا تُقاس، فقط، بمرحلة التخطيط؛ بل بمدى تحويل هذا التخطيط إلى إنجازات ملموسة عبر تنفيذ منظم، حيث إن التكامل بين المرحلتين يتجلى في تبادل التأثير والتغذية الراجعة؛ فرسم السياسة يُحدد الأهداف والغايات، بينما تُظهر عملية التنفيذ مدى واقعية هذه الأهداف وقدرة النظام على تحقيقها، وفي هذا الصدد، يبيّن الجدول التالي أوجه هذا التكامل وأهميته في دورة السياسات العامة:

	في مرحلة رسم السياسات	في مرحلة التنفيذ
الهدف	تحديد التوجهات العامة	ترجمة التوجهات إلى أنشطة
الفاعلون	صانعو القرار والخبراء	الإدارات المنفذة والبيروقراطيات
نوع المخرجات	وثائق استراتيجية، خطط عليا	برامج ومشروعات على أرض الواقع
التغذية الراجعة	صياغة البدائل وتوقع النتائج	تعديل التنفيذ أو العودة للصياغة

يُظهر الجدول أن الفصل بين مرحلتي رسم السياسات وتنفيذها أمر غير واقعي في السياق العملي، إذ إن كلًّا منهما يُكمل الآخر ضمن دورة ديناميكية متكاملة، فنجاح التنفيذ مرهون بجودة التخطيط الاستراتيجي، بينما يعتمد تحسين التخطيط ذاته على المعطيات المستخلصة من التنفيذ، ويتطلب هذا الترابط وجود قنوات مؤسسية فعالة للتنسيق، تسمح بتغذية راجعة مستمرة، وتعديل السياسات حسب ما يظهر من عقبات ميدانية أو تحولات مجتمعية، كما أن الاختلاف في طبيعة الفاعلين بين المرحلتين يستدعي بناء جسور تواصل واضحة بين المستوى السياسي والمستوى الإداري، لضمان وحدة التوجه ومرونة الإنجاز.

ملخص المرحلة الثالثة: مرحلة رسم السياسات وتحويلها إلى خطط تنفيذية

المهام		النتائج المتوقعة
- تطوير البدائل وتحليل أثر كل منها - اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف - إعداد خطط تنفيذية بمؤشرات واضحة	المرحلة الثالثة رسم السياسات وتحويلها إلى خطط تنفيذية	- سياسات واقعية منسجمة مع الإمكانيات - خطط تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق - ربط فعال بين الأهداف العامة والإجراءات

المبحث الرابع: مرحلة تنفيذ السياسات العامة

تمثل مرحلة تنفيذ السياسات العامة المرحلة التي تنتقل فيها السياسات من مستوى الصياغة النظرية إلى التطبيق العملي، وهي من أكثر المراحل تعقيدًا وتأثيرًا على فعالية السياسات، فنجاح السياسة لا يُقاس فقط بجودة تصميمها؛ بل بقدرتها على التحقق في الواقع وتحقيق الأهداف التي وُضعت من أجلها، وتُعد هذه المرحلة بمثابة اختبار حقيقي لمستوى التنسيق بين الفاعلين، وكفاءة المؤسسات، ووضوح الإجراءات.

ويتأثر التنفيذ بجملة من العوامل، منها: طبيعة النظام الإداري، ودرجة المركزية أو اللامركزية، والموارد المتاحة، وكذلك بمدى وضوح الأدوار وتكامل الصلاحيات. وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها الحاسمة في تحويل السياسات إلى نتائج ملموسة، إذ قد تنهار أفضل السياسات نظريًا إذا أُسيء تنفيذها أو غابت الرقابة على تنفيذها.

أولاً: مفهوم تنفيذ السياسات العامة

يُقصد بتنفيذ السياسات العامة – كما أراه – تحويل الأهداف والسياسات التي تم اعتمادها من قِبل السلطات إلى برامج وخطط وأنشطة يتم تطبيقها في الميدان من قِبل مؤسسات وإدارات الدولة، ويشمل التنفيذ سلسلة من الخطوات العملية تبدأ من تخصيص الموارد وتنظيم الكوادر، وصولاً إلى إنجاز المهام وتقديم الخدمات، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي العناصر الأساسية التي يتكوّن منها مفهوم تنفيذ السياسات العامة:

الجهة المنفذة	المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تطبيق السياسة
أدوات التنفيذ	الموارد المالية، الكوادر البشرية، الإطار القانوني
الأنشطة	البرامج والمشروعات والمبادرات
النتائج المستهدفة	تحسين الوضع القائم، تقديم الخدمات، معالجة المشكلة

يعكس هذا الجدول اتساع دائرة التنفيذ لتشمل كافة الأبعاد العملية المرتبطة

بتحقيق الأهداف العامة، ما يعني أن هذه المرحلة لا تقتصر على مجرد -تطبيق حرفي- لما تم التخطيط له مسبقًا؛ بل تتطلب قدرًا كبيرًا من التنسيق بين الجهات المعنية، والقدرة على التكيف مع المستجدات الميدانية، إضافة إلى المتابعة المستمرة وضبط الأداء، ويُعد التنفيذ الناجح مؤشرًا على فاعلية الإعداد المسبق من جهة، وعلى كفاءة الإدارة والحوكمة من جهة أخرى. كما أن هذه المرحلة تُعد المعيار العملي الذي تُختبر فيه السياسة على أرض الواقع، وبالتالي فإن أي خلل فيها قد يؤدي إلى انحراف النتائج عن الأهداف الأصلية، مهما كانت جودة التصميم أو دقة التخطيط.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في تنفيذ السياسات

يخضع تنفيذ السياسات لمجموعة من العوامل التي قد تُعزز نجاحها أو تعيقها، وتختلف هذه العوامل باختلاف السياقات السياسية والمؤسسية والاجتماعية، ومن أبرزها: وضوح السياسة، وكفاءة الجهاز الإداري، والدعم السياسي، وتوفر الموارد، ومشاركة المستفيدين [130]، ومن هذا المنطلق، يكشف الجدول التالي أبرز العوامل المؤثرة في تنفيذ السياسات العامة:

وضوح الأهداف	يسهل من عملية الترجمة العملية للسياسة
توفر الموارد	يُحدد نطاق التنفيذ وسرعته
البنية الإدارية	تحدد قدرة المؤسسات على الإنجاز والمتابعة
الثقافة التنظيمية	تؤثر على الالتزام والتنفيذ المرن
المشاركة المجتمعية	تزيد من القبول والتفاعل مع البرامج الحكومية

يوضح هذا الجدول أن تنفيذ السياسات العامة ليس مجرد فعل إداري تقني؛ بل هو عملية تشاركية متعددة الأبعاد تتطلب تناغمًا دقيقًا بين عناصر استراتيجية وبشرية ومؤسسية، فكل عامل من العوامل المذكورة يشكّل حلقة مؤثرة في سلسلة التنفيذ، وأي خلل في أحدها قد يؤدي إلى تباطؤ العملية أو تشويه الأهداف الأصلية للسياسة، ومن هنا، فإن تحقيق نتائج ملموسة لا يعتمد فقط على

وضوح التصورات المبدئية؛ بل، أيضًا، على مدى جاهزية البنية التنفيذية، وتوفر الموارد، وقابلية المجتمع للتفاعل والمشاركة.

ثالثًا: أساليب تنفيذ السياسات العامة

تتعدد الأساليب التي يُمكن من خلالها تنفيذ السياسات، وتعتمد هذه الأساليب على نوع السياسة، ومجالها، ومستوى التدخل الحكومي المطلوب، فبعض السياسات تُنفذ عبر التنظيم والرقابة، وأخرى عبر الحوافز أو عبر الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى هذا الأساس، يستعرض الجدول التالي الأساليب الأكثر شيوعًا في تنفيذ السياسات العامة:

التنظيم والرقابة	إصدار قوانين ولوائح لتوجيه السلوك
تقديم الخدمات	تنفيذ مباشر عبر المؤسسات الحكومية
الحوافز الاقتصادية	إعفاءات، دعم مالي، منح
العقوبات	فرض غرامات أو جزاءات لضمان الالتزام
الشراكات	تنفيذ مشترك مع القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني

يعكس هذا التنوع في الأساليب مرونة مرحلة التنفيذ، إذ لا توجد وصفة واحدة تصلح لجميع السياسات، فاختيار النمط المناسب للتنفيذ يرتبط بطبيعة المشكلة المستهدفة، وقدرات الجهات المنفذة، ومدى تفاعل البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، قد تتطلب السياسات الصحية تدخلاً مباشرًا من الدولة عبر تقديم الخدمات، بينما تَفضُل السياسات البيئية استخدام الحوافز والعقوبات لتعديل سلوك الأفراد والمؤسسات. كما أن إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع يوسّع من قاعدة التنفيذ ويُخفّف العبء عن الدولة.

رابعًا: التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات العامة

رغم أهمية هذه المرحلة، فإن تنفيذ السياسات غالبًا ما يُواجه مجموعة من التحديات، منها ما هو هيكلي يتعلق بالمؤسسات، ومنها ما هو سياسي يرتبط بتغيير الأولويات، أو ما هو ميداني يتعلق بصعوبات الواقع التنفيذي[131]، وفي هذا السياق، يُوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي قد تُعيق تنفيذ السياسات:

التحديات التي قد تُعيق تنفيذ السياسات	- ضعف التنسيق بين الجهات - البيروقراطية الزائدة - نقص الموارد - غياب المساءلة

تُبرز هذه التحديات الحاجة إلى بناء إدارة تنفيذية تعتمد على المرونة المؤسسية والتنسيق البيني، حيث إن غياب الانسجام بين الجهات المنفذة قد يُجهض الأثر الكلي للسياسة، كما أن البيروقراطية الزائدة تُعيق التفاعل السريع مع المتغيرات، ما يستدعي تبنّي أساليب حوكمة أكثر مرونة. ويتطلب نقص الموارد والمساءلة تبني نهج تشاركي في تخصيص الإمكانات، وربط الإنفاق بالنتائج لا بالمدخلات فقط، أما مقاومة التغيير فتدل على قصور في إشراك المستفيدين أو ضعف في بناء الرؤية المشتركة.

ملخص المرحلة الرابعة: مرحلة تنفيذ السياسات العامة

المهام		النتائج المتوقعة
- تخصيص الموارد المالية والبشرية للتنفيذ - توزيع الأدوار وتنسيق الجهود بين الجهات - متابعة الأداء والتعامل مع العقبات	المرحلة الرابعة تنفيذ السياسات العامة	- تنفيذ فعلي للسياسات على الأرض - تحسين جودة الخدمات العامة - مرونة في الاستجابة للتحديات

المبحث الخامس: مرحلة تقييم السياسات العامة

تُعد مرحلة التقييم إحدى الحلقات المهمة في دورة السياسات العامة، إذ تُوفّر قاعدة معرفية حاسمة لقياس مدى فاعلية السياسات ومدى تحقق الأهداف المعلنة، وتكمُن أهمية التقييم في كونه لا يكتفي بتقدير النتائج؛ بل يذهب إلى فحص العمليات، والكلفة، والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة، ما يسمح بتحسين الأداء، وتصحيح الانحرافات، أو حتى إنهاء السياسات غير المجدية، فلا يُنظر إلى التقييم على أنه نهاية لدورة السياسات العامة؛ بل هو بداية جديدة تستند إلى «التغذية الراجعة» التي تُشكّل أساسًا للتعديل أو إعادة الصياغة.

أولًا: مفهوم تقييم السياسات العامة

يُقصد بتقييم السياسات العامة تلك العملية المنهجية التي تهدف إلى فحص مدى تحقيق الأهداف، وجودة الأداء، وملاءمة الوسائل المستخدمة، حيث تُستخدم فيه أدوات كمية ونوعية لقياس التأثير، والكفاءة، والعدالة. ولا يقتصر التقييم على الحكم على النتائج؛ بل يشمل، أيضًا، تحليل العمليات، وتحديد الأسباب التي أدّت إلى النجاح أو الإخفاق [132]، وفي هذا الإطار، يُبيّن الجدول التالي أهم الأبعاد التي يشملها مفهوم التقييم:

الفعالية	مدى تحقيق الأهداف المعلنة للسياسة
الكفاءة	العلاقة بين الموارد المستخدمة والنتائج المحققة
العدالة	مدى استفادة الفئات المستهدفة بشكل عادل
الاستدامة	قدرة السياسة على الاستمرار في إنتاج النتائج الإيجابية
الملاءمة	مدى توافق السياسة مع الحاجات والسياق المجتمعي

تُظهر هذه المعطيات أن تقييم السياسات لا يقتصر على سؤال: «هل حققنا الهدف؟»؛ بل يمتد إلى فحص العمقين التنفيذي والاستراتيجي للسياسة، فمثلًا، قد تحقق السياسة نتائج جيدة، ولكن على حساب العدالة أو الكفاءة، كما أن الاستدامة والملاءمة عنصران يتجاوزان التقييم الكمي السطحي نحو فحص مدى تفاعل السياسة مع المجتمع على المدى الطويل.

ثانيًا: أهداف تقييم السياسات العامة

يُحقّق التقييم جملة من الأهداف التي تُعزّز من جودة صنع القرار وتُسهم في تطوير الأداء الحكومي، فالتقييم لا يهدف إلى المحاسبة فقط؛ بل يسعى إلى توليد معرفة قابلة للاستخدام في تعديل السياسات، وتوفير الأدلة التي تدعم أو تُعارض استمرار بعض البرامج، وفي هذا الصدد، يستعرض الجدول التالي أبرز أهداف التقييم:

أهداف تقييم السياسات العامة	- تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات - تزويد المسؤولين بمعلومات دقيقة ومُحدثة - إظهار أثر الإنفاق العام على المجتمع - توجيه الميزانيات بناءً على نتائج واقعية - بناء تراكم معرفي يفيد في صياغة سياسات مستقبلية

يُبرز هذا الجدول كيف أن التقييم لا ينتمي إلى منطق «المساءلة فقط»؛ بل إلى منطق «التحسين المستمر»، فعندما يتم توظيف نتائج التقييم في دعم اتخاذ القرار وتخصيص الموارد، تتحول السياسات من كونها مشاريع إدارية إلى مسارات معرفية متطورة، كما أن تراكم الخبرة التقييمية داخل المؤسسات الحكومية يخلق نوعًا من «الذاكرة المؤسسية»، ما يسهم في منع تكرار الأخطاء وإعادة إنتاج التجارب الفاشلة.

ثالثًا: أنواع تقييم السياسات العامة

يتخذ التقييم أشكالاً متعددة، تختلف حسب المرحلة الزمنية للتقييم، والهدف من العملية، ونوع البيانات المستخدمة، وتُستخدم أنواع التقييم المختلفة لتغطية الجوانب المتنوعة للسياسات، من التخطيط وحتى الأثر البعيد، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي أهم أنواع التقييم [133]:

التقييم القبلي	قبل تنفيذ السياسة
التقييم المرحلي	أثناء التنفيذ
التقييم البَعدي	بعد انتهاء التنفيذ
التقييم المقارن	عبر سياسات أو مناطق مختلفة
التقييم التشاركي	بمشاركة المستفيدين

تدلّ هذه الأنواع على أن التقييم ليس لحظة واحدة؛ بل سلسلة من العمليات المترابطة، تبدأ بالتوقع، وتمتد إلى المراقبة، وتنتهي بالتحليل المقارن، فمثلاً، يُتيح التقييم المرحلي إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، بينما يُوفر التقييم البَعدي فهمًا شاملاً لفعالية السياسة. كما أن إشراك المستفيدين عبر التقييم التشاركي يُعزّز من شرعية القرارات، ويمنح السياسات صبغة ديمقراطية.

رابعًا: أدوات وتقنيات تقييم السياسات

تتنوّع الأدوات المستخدمة في تقييم السياسات بين أدوات كمية تعتمد على الإحصاء والبيانات، وأدوات كيفية تُركّز على التفسير والسياق، وغالبًا ما يتم الدمج بين الطريقتين لتحقيق أقصى قدر من الدقة والشمول، ومن هذا المنطلق، يستعرض الجدول التالي أبرز أدوات وتقنيات التقييم [134]:

الاستبيانات	قياس رضا المستفيدين وتقييم النتائج
المقابلات	فهم السياقات والخلفيات والدوافع
تحليل الوثائق	مراجعة التقارير والخطط الرسمية
تحليل التكلفة	تقييم الكفاءة الاقتصادية للسياسات
مجموعات التركيز	استكشاف آراء متنوعة بشأن فاعلية السياسة

تُوضح هذه الأدوات أن التقييم ليس مسألة «قياس نمطي»؛ بل عملية تحليلية تستند إلى فهم عميق للسياق، فالاستبيانات قد تُظهر الأثر الكمي؛ لكن المقابلات تفسر الأسباب، ومجموعات التركيز تكشف عن التجارب والمعاني، وهنا، تكمن قوة التقييم الناجح في الجمع بين الكم والكيف، بين المؤشر والتفسير، بين الرقم والحكاية، ولذلك، فإن نجاح التقييم يعتمد على تكامل الأدوات، لا على تفضيل إحداها بمعزل عن الأخرى.

خامسًا: التحديات التي تواجه تقييم السياسات العامة

رغم أهمية التقييم، فإن ممارسته تواجه تحديات متعددة، تتراوح بين نقص البيانات، وضبابية الأهداف، وضعف الاستقلالية، أو حتى المقاومة السياسية من الجهات الخاضعة للتقييم، وعلى هذا الأساس، يُظهر الجدول التالي أبرز التحديات:

أبرز التحديات التي تواجه تقييم السياسات العامة	– ضعف ثقافة التقييم – نقص البيانات أو عدم شفافيتها – التحيز السياسي – ضعف التمويل – قلة الكفاءات المتخصصة

تُبرِز هذه التحديات أن التقييم لا ينجح إلا في بيئة تؤمن بدوره، وتوفر له الاستقلالية والمهنية، فغياب ثقافة التقييم يُفرغه من مضمونه، ويجعله إجراءً شكليًا لا يؤثر في القرار، كما أن التحيز السياسي أو غموض الأهداف يُقيدان قدرة التقييم على إصدار أحكام موضوعية، ومن هنا، فإن بناء بيئة داعمة تتطلب إصلاحًا إداريًا وتشريعيًا وثقافيًا، يعيد للتقييم مكانته كمحرّك للتغيير والتحسين في السياسات العامة، فمرحلة التقييم لا تقتصر على قياس النتائج؛ بل تُعد بوابة لتصحيح المسار وبناء سياسات أكثر نضجًا وفاعلية.

ملخص المرحلة الخامسة: مرحلة تقييم السياسات العامة

المهام		النتائج المتوقعة
- قياس مدى تحقق الأهداف المعلنة - مراجعة كفاءة السياسات وعدالتها - تقديم تغذية راجعة مبنية على الأدلة	المرحلة الخامسة تقييم السياسات العامة	- تعديل أو تحسين أو إنهاء السياسات - تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية - دعم القرارات القادمة على أساس دقيق

خاتمة الفصل السادس

يتضح من استعراض مراحل عملية السياسات العامة أنها لا تُشكّل مسارًا خطيًا جامدًا؛ بل تمثّل عملية تفاعلية تتطلب تنسيقًا دقيقًا بين المعرفة العلمية والواقع العملي، فمن لحظة إدراك وجود مشكلة عامة، إلى مرحلة التقييم النهائي، تمر السياسات بجملة من الخطوات المتداخلة، التي يكمّل بعضها بعضًا، ويؤثر كل منها على جودة المخرجات النهائية، وفيما يلي، ملخص لأبرز مكونات كل مرحلة من مراحل عملية السياسات العامة، بما يشمل المهام والنتائج المتوقعة:

ملخص مراحل عملية السياسات العامة

المهام		النتائج المتوقعة
- تشخيص الظواهر ذات الطابع العام - تحليل أسباب المشكلة - إبراز الحاجة إلى التدخل الحكومي	المرحلة الأولى تحديد المشكلات العامة	- وضوح في تعريف المشكلة المستهدفة - توجيه الانتباه السياسي نحوها - تمهيد الطريق لبناء سياسات أكثر دقة

المهام	المرحلة الثانية جمع البيانات وصياغة الأهداف	النتائج المتوقعة
- جمع بيانات موثوقة من مصادر متعددة - تحليل البيانات باستخدام منهجيات دقيقة - صياغة أهداف قابلة للقياس والتنفيذ		- أهداف دقيقة تستجيب للمشكلة العامة - توفير أساس معرفي لصُناع القرار - ضبط السياسات وفقًا لأولويات مدروسة

المهام	المرحلة الثالثة رسم السياسات وتحويلها إلى خطط تنفيذية	النتائج المتوقعة
- تطوير البدائل وتحليل أثر كل منها - اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف - إعداد خطط تنفيذية بمؤشرات واضحة		- سياسات واقعية منسجمة مع الإمكانيات - خطط تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق - ربط فعال بين الأهداف العامة والإجراءات

المهام	المرحلة الرابعة تنفيذ السياسات العامة	النتائج المتوقعة
- تخصيص الموارد المالية والبشرية للتنفيذ - توزيع الأدوار وتنسيق الجهود بين الجهات - متابعة الأداء والتعامل مع العقبات		- تنفيذ فعلي للسياسات على الأرض - تحسين جودة الخدمات العامة - مرونة في الاستجابة للتحديات

المهام	المرحلة الخامسة تقييم السياسات العامة	النتائج المتوقعة
- قياس مدى تحقق الأهداف المعلنة - مراجعة كفاءة السياسات وعدالتها - تقديم تغذية راجعة مبنية على الأدلة		- تعديل أو تحسين أو إنهاء السياسات - تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية - دعم القرارات القادمة على أساس دقيق

الفصل السابع

مجالات السياسات العامة

- الجزء الأول-

تتعدد مجالات السياسات العامة، نظرًا لتنوع التحديات التي تواجهها الدول، وتعقيد التفاعلات بين القطاعات المختلفة، ويهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض منهجي لأهم هذه المجالات من خلال تقسيمها إلى جزأين متكاملين، يعكس كل منهما بُعدًا وظيفيًا ومؤسسيًا محددًا، ففي الجزء الأول، سيتم تناول أربعة مجالات رئيسة في السياسات العامة، وهي:

- السياسات الاقتصادية
- السياسات الاجتماعية
- السياسات البيئية
- السياسات التكنولوجية والرقمية

أما الجزء الثاني - سيتم تناوله في الفصل الثامن - فيُركّز على مجالات أخرى لا تقل أهمية من حيث تأثيرها في استقرار الدولة وتعزيز حضورها داخليًا وخارجيًا، وهي:

- السياسات الأمنية والدفاعية
- السياسات الثقافية
- السياسات الإعلامية
- السياسات الخارجية

ويُعد هذا التقسيم خطوة منهجية تتيح تحليل كل مجال بعمق، مع إبراز خصوصياته ومرجعياته النظرية والتطبيقية، دون إغفال العلاقة التفاعلية التي تربطه بمجالات السياسات العامة الأخرى.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية

تحتل السياسات الاقتصادية موقعًا محوريًا ضمن منظومة السياسات العامة، إذ تُعد الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق

الاستقرار المالي والنمو التنموي، وتتكامل هذه السياسات مع غيرها من السياسات العامة، مثل الاجتماعية والبيئية، في تشكيل الإطار الكلي للتنمية الوطنية، ويختلف مضمون السياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، تبعًا للأولويات الاقتصادية، والأنماط المؤسسية، والموارد المتاحة، ما يجعلها مجالاً خصبًا للتحليل والتقييم في ضوء الأهداف المعلنة والنتائج المحققة.

أولاً: مفهوم السياسات الاقتصادية وأهدافها

تشير السياسات الاقتصادية إلى منظومة من التدخلات الحكومية المصممة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية وتحقيق أهداف كلية، تتعلق بالنمو والاستقرار والتوزيع العادل للموارد، وتستند هذه السياسات إلى تصور شامل للدور الاقتصادي للدولة، حيث توظف أدوات مالية ونقدية وتشريعية لتحقيق التوازن بين قوى السوق والمصلحة العامة، وتعد السياسات الاقتصادية جزءًا أساسيًا من السياسات العامة، نظرًا لما تمارسه من تأثير مباشر على حياة الأفراد ومسارات التنمية الوطنية، وتُظهر أهداف السياسات الاقتصادية نطاقها الواسع ودورها الحيوي في ضبط الأداء الاقتصادي الكلي، كما يتّضح من الجدول التالي الذي يستعرض أبرز هذه الأهداف:

أبرز أهداف السياسات الاقتصادية	- رفع الناتج المحلي وزيادة الإنتاجية الوطنية - خلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة - ضبط التضخم وحماية القوة الشرائية - تقليص الفجوات الطبقية وضمان العدالة الاجتماعية - تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار المالي - تحفيز بيئة الأعمال وجذب رؤوس الأموال

تبرز هذه الأهداف الطابع الشمولي للسياسات الاقتصادية، حيث تسعى إلى التوفيق بين متطلبات النمو والعدالة والاستقرار، ويتطلب تحقيقها تكيّفًا، دائمًا، مع المتغيرات المحلية والدولية، ومراعاة توازنات دقيقة بين المصالح الاجتماعية والقيود الاقتصادية، كما أن نجاح هذه الأهداف مشروط بقدرة صانعي السياسات

على التنسيق بين الأدوات المختلفة وتحقيق الانسجام المؤسسي في التطبيق.

ثانيًا: أنواع السياسات الاقتصادية

تنقسم السياسات الاقتصادية إلى أنواع رئيسة بحسب طبيعة التدخل والمجال المستهدف، حيث تتوزع بين السياسات الكلية التي تهدف إلى ضبط الأداء الاقتصادي العام، والسياسات القطاعية التي تركز على دعم أو إصلاح قطاعات بعينها، كما يمكن تصنيفها وفق الغاية، إلى سياسات توسعية تهدف إلى تحفيز النمو، أو سياسات انكماشية تهدف إلى السيطرة على التضخم والعجز المالي، حيث يُعتبر هذا التنوع ضروريًا لتوفير الاستجابة الملائمة للتحديات الاقتصادية المتغيرة، وعليه، يستعرض الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الاقتصادية مع توضيح خصائص كل منها [135]:

السياسات المالية	تُعنى بتحريك النشاط الاقتصادي من خلال الضرائب والإنفاق العام
السياسات النقدية	ضبط عرض النقود والفائدة للتحكم في التضخم وتحفيز الاستثمار
السياسات التجارية	تنظيم التجارة الخارجية لضبط الميزان التجاري وحماية الصناعات الوطنية
السياسات الهيكلية	تحسين البنية المؤسسية والقدرات الإنتاجية على المدى الطويل
السياسات التوسعية	تُستخدم في حالات الركود لتحفيز الطلب والنمو الاقتصادي
السياسات الانكماشية	تُستخدم للحد من التضخم وضبط الإنفاق الحكومي والعجز المالي

يُظهر هذا التصنيف أن فعالية السياسات الاقتصادية لا ترتبط بنوع واحد من التدخل؛ بل تعتمد على الجمع المتوازن بين السياسات الكلية والقطاعية، والاختيار الدقيق بين التوسيع والانكماش حسب الحالة الاقتصادية، كما أن نجاح هذه السياسات يتطلب انسجامًا بين الأهداف الاقتصادية والواقع الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن مرونة مؤسسية تتيح تعديل المسارات عند الضرورة.

ثالثًا: أدوات السياسات الاقتصادية

تُستخدم في السياسات الاقتصادية مجموعة متنوعة من الأدوات التي تمكّن الدولة

من التدخل في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه وفق أهدافها المرسومة، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات مالية، مثل إيرادات الدولة وإنفاقها، وأدوات نقدية تضبط عرض النقود وأسعار الفائدة، فضلاً عن أدوات تنظيمية وتشريعية تُستخدم لتنظيم الأسواق أو دعم بعض القطاعات الحيوية، ويُعدّ حسن اختيار الأداة وتوقيتها من أهم عوامل نجاح التدخل الاقتصادي، ويبيّن الجدول التالي أبرز الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية، مع توضيح طبيعة كل منها ووظيفتها:

أبرز أدوات السياسات الاقتصادية	- الضرائب والإنفاق الحكومي - أسعار الفائدة - المعروض النقدي - التعرفة الجمركية - التشريعات الاقتصادية - الحوافز والدعم الحكومي

يكشف تنوع هذه الأدوات عن مرونة السياسات الاقتصادية في التعامل مع المتغيرات الهيكلية والدورية في الاقتصاد، كما أن تكامل استخدام هذه الأدوات يُمكّن الدولة من معالجة المشكلات المركّبة، مثل التضخم المصحوب ببطالة أو تراجع الإنتاج، ومع ذلك، فإن فعالية الأدوات لا تعتمد على طبيعتها فقط؛ بل، أيضًا، على بيئة تطبيقها ومدى استجابة الأطراف الاقتصادية المختلفة لها.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الاقتصادية

تتعدد الجهات التي تسهم في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وتشمل هذه الجهات مؤسسات رسمية تتمتع بصلاحيات قانونية، إلى جانب فاعلين غير رسميين يمتلكون القدرة على التأثير غير المباشر، ويعتمد دور كل فاعل على طبيعة النظام السياسي، ومستوى المركزية، ومدى الانفتاح على المشاركة المجتمعية، وتُعتبر العلاقة بين هؤلاء الفاعلين عاملاً حاسمًا في فاعلية السياسات، حيث يتطلب التنسيق المؤسسي تعاونًا مستمرًا بين صانعي القرار والمستشارين والمجتمع، ويُوضح الجدول التالي أبرز الفاعلين في مجال السياسات الاقتصادية وأدوارهم المحورية [136]:

الحكومة المركزية	رسم السياسات الاقتصادية العامة وتحديد الأهداف الاستراتيجية
وزارة المالية	إعداد الموازنة العامة، وتحديد الضرائب والإنفاق الحكومي
البنك المركزي	إدارة السياسة النقدية، وضبط عرض النقود، وتحديد أسعار الفائدة
السلطة التشريعية	المصادقة على التشريعات الاقتصادية ومساءلة الحكومة عن الأداء المالي
القطاع الخاص	تنفيذ الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتأثير على السياسات
المؤسسات الدولية	تقديم الدعم المالي والتقني، وتوجيه الإصلاحات الاقتصادية في بعض السياقات

يُبرز هذا الجدول أن السياسات الاقتصادية لا تُصاغ من فراغ؛ بل هي نتاج تفاعل معقد بين أطراف متعددة تختلف مصالحها وأدوارها، فبينما تضطلع الحكومة بدور مركزي في التخطيط والتوجيه، يؤدي القطاع الخاص دورًا حيويًا في التنفيذ والتكيّف مع متطلبات السوق، كما أن وجود المؤسسات الدولية، يُضيف بُعدًا خارجيًا يؤثر في محتوى السياسات وشروط تمويلها، لذا، فإن فاعلية السياسة الاقتصادية مرهونة بقدرة الفاعلين على التنسيق والتكامل، وتجاوز التناقضات المحتملة في الأولويات والوسائل.

خامسًا: التحديات والقيود - السياسات الاقتصادية

تواجه السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، مجموعة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تحدّ من فعاليتها أو تُقيد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه التحديات في معوقات داخلية، مثل: ضعف التنسيق المؤسسي، أو محدودية الموارد المالية، أو مقاومة الإصلاح، فضلاً عن التحديات الخارجية، مثل: التقلبات الاقتصادية العالمية، والضغوط المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، حيث تؤثر هذه المعوّقات بشكل مباشر على تصميم السياسات، وعلى آليات تنفيذها، وفعالية نتائجها، وفي هذا السياق، يستعرض الجدول التالي أبرز التحديات التي قد تُواجه السياسات الاقتصادية، مع بيان أثرها:

أبرز تحديات السياسات الاقتصادية	– التأثير على الاستثمارات والتجارة وأسعار الصرف – ازدواجية الجهود وتضارب السياسات – الحد من قدرة الدولة على الإنفاق التحفيزي أو الاجتماعي – تسرب الموارد وتقويض الثقة في السياسات – توجيه الإنفاق نحو خدمة الديون بدلًا من الاستثمار في التنمية

يُجمل هذا الجدول أن التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لا تنبع من جانب واحد فقط؛ بل تتوزع بين بُنى النظام الاقتصادي المحلي، وسياقات دولية متغيرة، فالتعقيد في بنية الاقتصاد العالمي يجعل الدول عرضة لتأثيرات لا يمكنها التحكم بها كليًا، فيما تُفاقم المشاكل الداخلية من هشاشة السياسات وعدم استقرارها، ولذلك، فإن إدراك هذه التحديات مسبقًا، والتخطيط لكيفية مواجهتها، يُعد شرطًا ضروريًا لوضع سياسات اقتصادية أكثر واقعية ومرونة واستدامة.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الاقتصادية

تُعد سياسة التحفيز المالي التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مثالاً على كيفية توظيف السياسات الاقتصادية في مواجهة الأزمات الدورية، حيث قامت الحكومة الأمريكية بإقرار حزمة ضخمة من الإنفاق العام وخفض الضرائب من خلال «قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار»، بهدف إنعاش الاقتصاد، وخلق فرص عمل، ودعم المؤسسات المتضررة، ما ساهم في تجنب كساد اقتصادي طويل الأمد [137].

يُظهر هذا المثال كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تُستخدم كأدوات مرنة وسريعة الاستجابة في مواجهة الأزمات، فرغم الانتقادات التي وُجهت لبعض مكونات الحزمة، إلا أن التجربة الأمريكية أثبتت فاعلية التدخل الحكومي المنظم عند وقوع صدمات اقتصادية كبرى، كما يؤكد المثال أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ؛ بل تتطلب بيئة مؤسسية قوية، وتنسيقًا بين الفاعلين، ورصدًا دقيقًا للأثر المرحلي والطويل المدى، مما يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار والتعافي.

ملخص السياسات الاقتصادية

الأهداف	تدخل حكومي منظم لضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو، والعدالة، والاستقرار
الأنواع	سياسات مالية، نقدية، تجارية، هيكلية، توسعية، انكماشية
الأدوات	الضرائب، الإنفاق الحكومي، أسعار الفائدة، المعروض النقدي، التعرفة الجمركية
الفاعلون	الحكومة، البنك المركزي، المؤسسات الدولية، القطاع الخاص، مراكز البحوث
التحديات والقيود	تقلبات الاقتصاد العالمي، العجز المالي، التداخل المؤسسي، عدم الاستقرار السياسي

المبحث الثاني: السياسات الاجتماعية

تُعد السياسات الاجتماعية أحد المكونات الأساسية للسياسات العامة، حيث تُعنى بتحسين جودة الحياة والارتقاء بالعدالة الاجتماعية والإنصاف بين فئات المجتمع. وتركز هذه السياسات على القطاعات الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والإسكان، وغيرها من المجالات التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، حيث تشكّل هذه السياسات الأداة التي تعتمدها الدولة لتقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق الاندماج المجتمعي، وتوفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الهشة والمهمشة.

أولًا: مفهوم السياسات الاجتماعية وأهدافها

تُعرّف السياسات الاجتماعية بأنها التدخلات المنظمة التي تقوم بها الدولة لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتعزيز العدالة والمساواة بين المواطنين، وضمان الحد الأدنى من الحقوق والخدمات الأساسية للجميع، وتهدف هذه السياسات إلى حماية الفئات الضعيفة، وتمكين الأفراد من الوصول إلى الموارد الاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة، وبناء على هذا التعريف، يبيّن الجدول التالي أبرز أهداف السياسات الاجتماعية في السياق المعاصر:

أبرز أهداف السياسات الاجتماعية	– تقليص الفوارق الطبقية وتحقيق تكافؤ الفرص – دعم النساء، والأطفال، وذوي الإعاقة، وكبار السن – توفير خدمات صحية شاملة وبتكلفة ميسرة لجميع المواطنين – تحسين المخرجات التعليمية وتعزيز فرص التعلم المستمر – تأمين دخل أساسي وتوفير آليات للتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة

تُظهر هذه الأهداف أن السياسات الاجتماعية تسعى إلى إحداث توازن إنساني ومجتمعي في وجه الضغوط الاقتصادية والسياسية، وهي في جوهرها تعبّر عن دور الدولة بصفتها راعيًا للمصلحة العامة وليس فقط كمنظّم اقتصادي، كما أن تعدد هذه الأهداف يقتضي تنسيقًا دقيقًا بين المؤسسات، وتكاملاً في الأدوات لضمان تحقيق نتائج ملموسة وعادلة.

ثانيًا: أنواع السياسات الاجتماعية

تتنوّع السياسات الاجتماعية بحسب نطاق تدخلها وطبيعة الفئة المستهدفة، وتشمل سياسات الرعاية، والتعليم، والوقاية، والإدماج الاجتماعي، وتختلف هذه الأنواع من حيث أهدافها ووسائلها؛ فبينما تهدف بعض السياسات إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة، تركّز أخرى على منع تدهور الأوضاع الاجتماعية من خلال التدخل المبكر، في حين تسعى سياسات الإدماج إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والحد من الإقصاء، وانطلاقًا من هذا التصنيف، يُجمل الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الاجتماعية ووظائفها[138]:

سياسات الرعاية	تقديم الدعم للفئات المحتاجة، مثل: المسنين، وذوي الإعاقة، والأسر الفقيرة
سياسات الوقاية	منع المشكلات الاجتماعية من خلال التدخل المبكر، والتعليم، والصحة الوقائية
سياسات الإدماج الاجتماعي	تعزيز مشاركة الفئات المهمشة وتحقيق المساواة في الفرص والاندماج الثقافي
السياسات التصحيحية	معالجة التفاوتات والاختلالات الناتجة عن السياسات الاقتصادية أو الفشل المؤسسي
السياسات الشاملة	تغطية واسعة تشمل السكان جميعًا، مثل سياسات الصحة والتعليم والإسكان

يكشف هذا التصنيف مدى تنوّع أبعاد السياسات الاجتماعية، وهو ما يتطلب صياغة برامج متعددة المستويات تُراعي التمايز بين فئات المجتمع وخصوصية كل إقليم أو قطاع. كما يعكس أهمية التكامل بين السياسات الوقائية والرعائية

والتصحيحية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التهميش والإقصاء، مما يجعل من التنوع في الأنواع أداة لتعزيز الاستجابة المرنة والفعالة.

ثالثًا: أدوات السياسات الاجتماعية

تعتمد السياسات الاجتماعية على حزمة من الأدوات التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وتشمل هذه الأدوات: التشريعات التي تنظم الحقوق والواجبات الاجتماعية، والبرامج الحكومية التي توفر الخدمات الأساسية، والأنظمة المالية التي تمكّن من تمويل هذه السياسات، كما تستعين ببعض آليات الحماية الاجتماعية، مثل: الإعانات، والتأمينات، والدعم النقدي، والعيني، وبناءً على ذلك، يوضح الجدول التالي أبرز أدوات السياسات الاجتماعية:

أبرز أدوات السياسات الاجتماعية	– التشريعات الاجتماعية – الخدمات العامة – الدعم المالي – أنظمة التأمين الاجتماعي – الشراكات المجتمعية

تكشف هذه الأدوات عن الطابع المتداخل للسياسات الاجتماعية، حيث تجمع بين الجوانب القانونية والمؤسسية والمالية، بما يعزز من قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة داخل المجتمع. كما أن فعالية هذه الأدوات تتطلب مرونة في التطبيق، وقدرة على التكيّف مع التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الاجتماعية

تتوزع مسؤوليات السياسات الاجتماعية بين عدد من الفاعلين، يتقدمهم الجهاز الحكومي، إضافة إلى البرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، حيث يضطلع كل من هؤلاء بدور في مراحل تصميم السياسات وتمويلها وتنفيذها، بحسب طبيعة النظام السياسي، ونمط توزيع السلطات، والموارد المتاحة، وانطلاقًا من هذا التنوع، يسلط الجدول التالي الضوء على

أبرز الفاعلين الرئيسين في السياسات الاجتماعية ومجالات تدخلهم [139]:

الحكومة	وضع السياسات العامة، وتخصيص الميزانيات، والإشراف على التنفيذ
البرلمان	سنّ التشريعات الاجتماعية، ومراقبة الأداء، وتوجيه السياسات من خلال المساءلة
مؤسسات المجتمع المدني	تقديم الخدمات التكميلية، والدفاع عن الفئات الضعيفة، وتعبئة المجتمعات المحلية
المنظمات الدولية	الدعم المالي والفني، ونقل الخبرات، ومتابعة التزامات الدولة الدولية
القطاع الخاص	توفير فرص العمل، والمشاركة في المسؤولية الاجتماعية، والدعم الخيري

تكشف هذه الخارطة التفاعلية عن تعددية مراكز التأثير في صياغة السياسات الاجتماعية، مما يتطلب درجة عالية من التنسيق بين الفاعلين لتفادي التداخل أو تضارب الأدوار، كما أن إدماج القطاع غير الحكومي يضفي على السياسات بُعدًا تشاركيًا يعزز من فعاليتها وقربها من المواطنين، وهذا التداخل في الأدوار يُحتِّم تبنّي نماذج حوكمة مرنة قائمة على التعاون والتكامل، لا التنافس والانفصال المؤسسي.

خامسًا: التحديات والقيود - السياسات الاجتماعية

تواجه السياسات الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على السواء، جملة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق فعاليتها، ومن أبرز هذه التحديات: محدودية الموارد المالية، وعدم كفاءة الأجهزة الإدارية، وتضارب الأولويات السياسية، وغياب التنسيق بين الجهات المنفذة، بالإضافة إلى الضغوط الديموغرافية المتزايدة، والتفاوتات الإقليمية في تقديم الخدمات، ولتوضيح أبرز هذه التحديات، يُبرز الجدول التالي أهم المعوقات التي تُضعف من أثر السياسات الاجتماعية:

أبرز تحديات السياسات الاجتماعية	- ضعف الميزانيات المخصصة يحدّ من نطاق السياسات وفعاليتها - قلة الكفاءات وتضارب الصلاحيات يُربك التنفيذ ويضعف التنسيق - تفاوت توزيع الخدمات بين الحضر والريف يؤثر على العدالة الاجتماعية - ارتفاع عدد السكان يُشكل عبئًا على نظم الرعاية والصحة والتعليم - ضعف الميزانيات المخصصة يحدّ من نطاق السياسات وفعاليتها

تُبين هذه المعوقات عن الطبيعة المركبة للسياسات الاجتماعية، إذ تتطلب استجابات مرنة تتجاوز الحلول التقليدية، كما أن التحديات ليست، فقط، تقنية أو مالية؛ بل تمسّ بجوهر الحوكمة والإدارة العامة، ولذا فإن التعامل مع هذه التحديات يستوجب إصلاحات مؤسسية، وتفعيل آليات المساءلة والشفافية، إلى جانب التخطيط المتكامل الذي يراعي الفوارق المجتمعية والجغرافية.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الاجتماعية

تُعد تجربة نظام الحماية الاجتماعية في جنوب إفريقيا نموذجًا لسياسات اجتماعية، تهدف إلى مواجهة الفقر وعدم المساواة بعد مرحلة الفصل العنصري، حيث اعتمدت الحكومة منذ منتصف التسعينيات مجموعة من البرامج الاجتماعية، أبرزها منح الإعالة الاجتماعية، التي تستهدف الفئات الهشّة، مثل: الأطفال، وكبار السن، والمعاقين، عبر تحويلات نقدية مباشرة[140].

تُظهر هذه التجربة كيف يمكن للسياسات الاجتماعية أن تسهم في معالجة آثار التمييز التاريخي وتوفير شبكة أمان للفئات الأكثر هشاشة، مع تعزيز التماسك الاجتماعي في سياق تحولات سياسية واقتصادية كبرى.

ملخص السياسات الاجتماعية

الأهداف	تستهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، حماية الفئات الهشة، وتحقيق التنمية البشرية
الأنواع	سياسات الصحة، التعليم، السكن، الحماية الاجتماعية، الأسرة، النوع الاجتماعي
الأدوات	الإنفاق الاجتماعي، الدعم المباشر، القوانين الحمائية، أنظمة التأمين
الفاعلون	الحكومة، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، القطاع الخاص
التحديات والقيود	محدودية الموارد، البيروقراطية، الاستهداف غير الفعّال، غياب التنسيق

المبحث الثالث: السياسات البيئية

تُعتبر السياسات البيئية أحد أبرز مجالات السياسات العامة، إذ تعكس استجابة الدولة لمجموعة من التحديات البيئية المعقدة التي تشمل التغير المناخي، وتلوث

الهواء والماء، وتدهور الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وتُشكّل هذه السياسات حلقة وصل بين التنمية المستدامة والحفاظ على التوازن البيئي، من خلال أدوات قانونية، اقتصادية، وتقنية، تنظم سلوك الأفراد والمؤسسات تجاه البيئة، وتبرز أهميتها في ظل الضغوط المتزايدة على النظم البيئية، بما يجعلها أداة ضرورية لتأمين مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

أولاً: مفهوم السياسات البيئية وأهدافها

تشير السياسات البيئية إلى مجموعة التوجهات والتدابير التي تعتمدها الدولة بهدف حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والبشرية، وتُعتبر هذه السياسات انعكاسًا لتطور الوعي المجتمعي بقضايا البيئة، ومدى إدماجها ضمن الأولويات الوطنية والدولية، حيث تشمل أهدافها تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية، والحد من التلوث، وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات البيئية إلى تحقيقها:

أبرز أهداف السياسات البيئية	– خفض انبعاثات الغازات الملوثة للماء والهواء والتربة – ضمان استدامة المياه، الغابات، الطاقة، والتربة – تنظيم عمليات التدوير والتخلص الآمن من النفايات – حماية الأنواع المهددة والنظم البيئية الحساسة – تعزيز ثقافة الاستدامة والمسؤولية البيئية بين المواطنين

تعكس هذه الأهداف الطبيعة التشاركية والمتداخلة للسياسات البيئية، حيث تتقاطع الاعتبارات البيئية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن رؤية تنموية متكاملة، فالسياسات البيئية لم تعد محصورة في حماية الطبيعة؛ بل باتت جزءًا لا يتجزأ من صُلب السياسات العامة، ومرتبطة بمفاهيم الاستدامة والعدالة البيئية والحوكمة، كما أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تبني نهج وقائي قائم على التخطيط الطويل المدى، وتفعيل أدوات التقييم البيئي في كافة مراحل دورة السياسات.

ثانيًا: أنواع السياسات البيئية

تتنوّع السياسات البيئية من حيث طبيعتها والمجالات التي تستهدفها، وتُصنّف إلى أنماط متعددة تعبّر عن استجابات الدولة للتحديات البيئية المختلفة. ويُراعى في هذا التصنيف أن تكون السياسات معنية صراحة بالبيئة دون تداخل مباشر مع مجالات أخرى، ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين السياسات الانبعاثية التي تركز على تقليص ملوثات الهواء والغازات الدفيئة، والسياسات الوقائية البيئية التي تهدف إلى منع الضرر قبل وقوعه عبر أدوات التقييم والترخيص، والسياسات المناخية التي تستجيب لآثار التغير المناخي من خلال التكيّف والتخفيف، إضافة إلى السياسات الترميمية التي تُعنى بإصلاح النظم البيئية المتدهورة، وسياسات التنوع البيولوجي التي تركّز على حماية الأنواع والنظم البيئية الحساسة، وعليه، يستعرض الجدول التالي أبرز هذه الأنواع ووظائفها [141]:

السياسات الانبعاثية	تهدف إلى تقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري عبر الضرائب أو أنظمة التداول
السياسات الوقائية البيئية	تركّز على منع الأضرار البيئية مسبقًا عبر التقييم والترخيص البيئي
السياسات المناخية	تركّز على التكيّف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره
السياسات الترميمية	تُعنى بإعادة تأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة، مثل: استصلاح الأراضي، وتنظيف المسطحات المائية.
سياسات التنوع البيولوجي	تُعنى بالحفاظ على الأنواع المهددة وتطبيق خطط الحماية البيولوجية وإنشاء المحميات الطبيعية.

يكشف هذا التصنيف عن الطبيعة المتخصصة والمتطورة للسياسات البيئية، حيث لم تعد الاستجابات البيئية محصورة في تدخلات عامة؛ بل باتت تعتمد على أنماط نوعية تراعي خصوصية كل تحدٍ بيئي، فبينما تعالج السياسات الانبعاثية والمناخية آثار التغير المناخي، تركز السياسات الوقائية على الحيلولة دون وقوع الأضرار، وتسعى السياسات الترميمية إلى إصلاح ما تدهور من نظم بيئية. أما سياسات التنوع البيولوجي، فتُعد ركيزة لضمان التوازن الطبيعي واستدامة الحياة، ويُبرز هذا التنوع أن إدارة الشأن البيئي أصبحت قضية

استراتيجية تتطلب تنسيقًا مؤسسيًا محكمًا، وتكاملاً في الأدوات.

ثالثًا: أدوات السياسات البيئية

تُوظّف السياسات البيئية مجموعة متنوعة من الأدوات التنظيمية، الاقتصادية، والتوعوية، بهدف التأثير في سلوك الأفراد والمؤسسات والحد من الأثر البيئي الضار، وتُقسم هذه الأدوات إلى أدوات إلزامية تستند إلى التشريع والرقابة، وأدوات تحفيزية تعتمد على الحوافز والضرائب البيئية، وأخرى تستهدف نشر المعرفة ورفع الوعي البيئي، حيث يعتمد اختيار الأداة على طبيعة المشكلة البيئية، ومدى فعالية كل أداة في تحقيق الامتثال وتحفيز التغيير السلوكي، وفي هذا الإطار، يبيّن الجدول التالي أبرز الأدوات المستخدمة في السياسات البيئية

أبرز أدوات السياسات البيئية	– التشريعات البيئية – الرقابة والتفتيش – الضرائب البيئية – الحوافز المالية – التوعية البيئية – الشراكات البيئية

يُظهر هذا التنوع في الأدوات أن فعالية السياسات البيئية لا ترتبط، فقط، بوجود قوانين صارمة؛ بل تتوقف على مدى تكامل الأدوات التنظيمية مع الحوافز الاقتصادية والوسائل التوعوية، فبينما تلعب الأدوات التنظيمية دورًا حاسمًا في الردع وضبط السلوك البيئي، تُعد الأدوات التحفيزية والتعليمية أكثر استدامة على المدى الطويل، لأنها تُغيّر أنماط السلوك من الداخل، وتُعزز من القبول الطوعي للسياسات. ويُعد هذا التكامل بين الإلزام والتحفيز والتثقيف عنصرًا مهمًا في تصميم سياسات بيئية ناجحة.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات البيئية

تتسم السياسات البيئية بتعدد الفاعلين المشاركين في صياغتها وتنفيذها، نظرًا لتداخلها مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ولا تقتصر

هذه السياسات على الأجهزة الحكومية فقط؛ بل تشمل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، إضافة إلى الأوساط الأكاديمية والمواطنين أنفسهم، ويعتمد نجاح السياسات البيئية بدرجة كبيرة على مستوى التنسيق والتكامل بين هذه الجهات، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة والمركّبة للقضايا البيئية، وهنا، يستعرض الجدول التالي أبرز الفاعلين في السياسات البيئية وأدوارهم الرئيسة[142]:

الحكومة المركزية	وضع التشريعات، الرقابة البيئية، وإعداد السياسات الوطنية
السلطات المحلية	تنفيذ السياسات على المستوى الميداني، والتنسيق مع السكان
المنظمات الدولية	الدعم الفني والمالي، وتحديد المعايير والالتزامات البيئية الدولية
منظمات المجتمع المدني	التوعية، الرقابة الشعبية، والدعوة لتغيير السياسات
القطاع الخاص	الالتزام بالمعايير البيئية وتبني مبادئ المسؤولية البيئية في الإنتاج
الجامعات ومراكز البحث	إجراء الدراسات البيئية وتطوير الحلول التكنولوجية المستدامة

تعكس هذه الأدوار تعددية النظام البيئي لصنع السياسات، وتُظهر الحاجة الملحّة إلى حوكمة بيئية متكاملة تقوم على مبادئ التشاركية، والشفافية، والمساءلة، فبينما تضطلع الدولة بوضع الإطارين التشريعي والتنظيمي، يسهم الفاعلون غير الحكوميين – من منظمات المجتمع المدني إلى القطاع الخاص – في دعم فعالية السياسات من خلال الابتكار، والرصد، والتوعية، ويُعد هذا التداخل بين الفاعلين مؤشرًا على تحوّل السياسات البيئية إلى ساحة لتطبيق نماذج الحوكمة التعاونية متعددة المستويات.

خامسًا: التحديات والقيود – السياسات البيئية

تواجه السياسات البيئية العديد من التحديات التي تعرقل قدرتها على تحقيق أهدافها بفعالية، خاصة في ظل تعقيد القضايا البيئية وتعدد الفاعلين المرتبطين بها، وتشمل هذه التحديات صعوبات في التمويل، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ومقاومة بعض الفاعلين الاقتصاديين، إضافة إلى فجوة الوعي البيئي

لدى المواطنين، والضغوط السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تهميش الاعتبارات البيئية لصالح المصالح القصيرة المدى، وفي هذا السياق، يوضّح الجدول التالي أبرز التحديات التي تعترض السياسات البيئية:

أبرز تحديات السياسات البيئية	– ضعف الموارد المخصصة لحماية البيئة أو تنفيذ مشاريع الاستدامة – تضارب أو تداخل في صلاحيات الجهات المعنية – رفض القطاعات الصناعية أو الزراعية للتقيد بالتشريعات البيئية – غياب الثقافة البيئية لدى المواطنين ما يضعف من الالتزام الطوعي – عدم تحديث التشريعات أو ضعف آليات الردع والعقوبة

تُظهر هذه التحديات أن فاعلية السياسات البيئية لا تعتمد، فقط، على صياغتها الجيدة؛ بل على وجود بيئة مؤسسية وتنظيمية داعمة، فغياب التنسيق أو ضعف الإرادة السياسية يُفقد السياسات مضمونها العملي، ويؤدي إلى نتائج شكلية أكثر من كونها فعّالة، لذا فإن التغلب على هذه التحديات يتطلب إصلاحات هيكلية في بنية الحوكمة البيئية، وتعزيز الوعي، وإدماج البعد البيئي ضمن مجالات السياسات العامة كافة.

سادسًا: مثال تطبيقي – السياسات البيئية

نفّذت ألمانيا سياسة بيئية تحت عنوان «التحول الطاقي»، هدفت من خلالها إلى التحول من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، مثل الفحم والطاقة النووية، إلى مصادر متجددة، مثل الشمس والرياح، حيث ارتكزت هذه السياسة على مزيج من الحوافز المالية، والتشريعات التنظيمية، والتوعية المجتمعية، مع تحديد أهداف طموحة لتقليل انبعاثات الكربون وزيادة كفاءة الطاقة بحلول عام 2050 [143].

تعكس هذه التجربة أهمية التوازن بين الطموحات البيئية والواقعية الاقتصادية، حيث تُظهر أن النجاح في السياسات البيئية يتطلب نهجًا تشاركيًا طويل المدى، وتضافرًا بين الإرادة السياسية، والدعم المجتمعي، والمرونة التشريعية، كما تؤكد أن التحديات المصاحبة لأي سياسة بيئية طموحة يمكن تجاوزها بالتخطيط المتكامل والمتابعة الدقيقة.

سابعًا: ملخص السياسات البيئية

الأهداف	حماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية والحد من التلوث والتغير المناخي
الأنواع	السياسات الانبعاثية، الوقائية البيئية، المناخية، الترميمية، التنوع البيولوجي
الأدوات	التشريعات، الحوافز الاقتصادية، الرقابة، حملات التوعية، التعاون الدولي
الفاعلون	الدولة، المنظمات البيئية، القطاع الخاص، الإعلام، والمجتمع المدني
التحديات والقيود	ضعف التمويل، تعارض المصالح، محدودية الالتزام المجتمعي، تحديات التكنولوجيا

المبحث الرابع: السياسات التكنولوجية والرقمية

تشهد السياسات التكنولوجية والرقمية تطورًا متسارعًا نتيجة للثورات المتلاحقة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والاتصالات، مما يجعلها إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمعات المعاصرة، ولم تعد التكنولوجيا مجرد أداة دعم؛ بل أصبحت مكونًا جوهريًا في صياغة السياسات العامة ذاتها، حيث تؤثر على أنماط الحوكمة، والخدمات، والاقتصاد، والأمن، وتلعب هذه السياسات دورًا محوريًا في تعزيز التنافسية الوطنية، وتحديث الإدارة العامة، وتوسيع آفاق المشاركة المجتمعية في عصر البيانات المفتوحة.

أولًا: مفهوم السياسات التكنولوجية والرقمية وأهدافها

تشير السياسات التكنولوجية والرقمية إلى مجمل التدخلات والتوجهات الحكومية الرامية إلى تنظيم وتطوير استخدام التكنولوجيا والوسائط الرقمية في مختلف مناحي الحياة العامة، وهي تتصل بشكل وثيق بالتحول الرقمي في مؤسسات الدولة، وتستهدف دمج التكنولوجيا في السياسات التنموية، والتعليم، والصحة، والخدمات، وصولًا إلى الحوكمة الرقمية، وتمثل هذه السياسات أداة استراتيجية لتقليص الفجوة الرقمية، وتعزيز الابتكار، وزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة المؤسسية، وبناءً على ذلك، يوضح الجدول التالي أبرز أهداف السياسات التكنولوجية والرقمية كما تعتمدها الحكومات الحديثة:

أبرز أهداف السياسات التكنولوجية	- تحفيز البحث والتطوير وتعزيز البيئة الريادية - رقمنة الخدمات لتقليل الوقت والكلفة وزيادة الكفاءة - إتاحة البيانات وتعزيز الحوكمة الرقمية للحد من الفساد - توسيع الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية - تعزيز التجارة الإلكترونية والعمل عن بُعد والاستثمارات الرقمية

تُظهر هذه الأهداف كيف أن السياسات التكنولوجية والرقمية لم تعد ترفًا إداريًا؛ بل أصبحت ضرورة تنموية وإدارية تفرضها تحولات العصر، فدعم الابتكار لا يقتصر على الشركات؛ بل يُعاد إنتاجه داخل منظومة الدولة، كما أن تحسين الخدمات والشفافية الرقمية يسهم في إعادة بناء الثقة بين المواطن والحكومة، وتكتسب هذه السياسات بُعدًا عداليًا، أيضًا، من خلال السعي لتقليص الفجوة الرقمية بين الفئات والمناطق، ما يعزز من العدالة الرقمية والمساواة في فرص الوصول والمعرفة.

ثانيًا: أنواع السياسات التكنولوجية والرقمية

تتنوع السياسات التكنولوجية والرقمية بحسب أهدافها ومجالات تدخلها، ويمكن تصنيفها إلى مجموعة من الأنواع التي تعكس توجهات الدولة في تنظيم وتطوير قطاع التكنولوجيا، فبعض هذه السياسات يُركّز على الابتكار ودعم البحث العلمي، بينما يهتم البعض الآخر بتعزيز التحول الرقمي في الإدارة والخدمات، أو بتنظيم الاقتصاد الرقمي، أو بحماية الفضاء السيبراني من التهديدات، لذا، يستعرض الجدول التالي أبرز أنواع السياسات التكنولوجية والرقمية [144]:

سياسة الابتكار والبحث العلمي	دعم التطوير التكنولوجي والبحوث التطبيقية وربطها بالقطاعات الإنتاجية
سياسة التحول الرقمي	تسعى إلى رقمنة الخدمات العامة والإدارة الحكومية
سياسة الاقتصاد الرقمي	تُعنى بتنظيم التجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، والعمل عن بعد
سياسة الأمن السيبراني	تركّز على حماية البنية الرقمية من الاختراقات والهجمات الإلكترونية
سياسة الشمول الرقمي	تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية

تعكس هذه الأنواع تنوّع الأبعاد التي تغطيها السياسات التكنولوجية، حيث

لم تعد تقتصر على دعم الابتكار فحسب؛ بل أصبحت تمسّ الحياة اليومية للمواطنين وتؤثر في كفاءة الدولة ومرونتها، كما أن التكامل بين هذه السياسات يُعد ضروريًا لتفادي التناقضات وتحقيق الانسجام بين مسارات الرقمنة، خاصة في ظل تعقيدات البيئة الرقمية المتسارعة. إن التوازن بين الحماية «عبر سياسات الأمن السيبراني» والتمكين «عبر الشمول الرقمي»، هو ما يمنح السياسات الرقمية فعاليتها وقدرتها على التأثير العادل والمستدام.

ثالثًا: أدوات السياسات التكنولوجية والرقمية

تتعدد الأدوات التي تعتمدها الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات التكنولوجية والرقمية، وتشمل هذه الأدوات مزيجًا من التشريعات، والدعم المالي، والبنى التحتية، والبرامج التدريبية، والشراكات مع القطاع الخاص. وتُستخدم هذه الأدوات لتوجيه الاستثمار في التكنولوجيا، وتنظيم الفضاء الرقمي، وتعزيز الكفاءات الرقمية للمواطنين والمؤسسات، إضافة إلى حماية الأمن السيبراني حقوق المستخدمين في الفضاء الرقمي، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي أبرز أدوات السياسات التكنولوجية والرقمية:

أبرز أدوات السياسات التكنولوجية	– التشريعات الرقمية – البنية التحتية التكنولوجية – بناء القدرات الرقمية – المنصات والخدمات الرقمية

يُجمل هذا التنوع في الأدوات مدى شمولية السياسات الرقمية وقدرتها على التفاعل مع التحولات التقنية المتسارعة، فالتشريعات تضمن الإطار التنظيمي، في حين تمثّل البنية التحتية العمود الفقري للتحول الرقمي، وتأتي الحوافز لبناء بيئة جاذبة للمبدعين والشركات الرقمية، فيما تؤدي برامج بناء القدرات دورًا حيويًا في تجسير الفجوة المعرفية بين الأجيال والمناطق، أما الشراكات والمنصات، فتمثل مظهرًا من مظاهر الإدارة الرقمية الحديثة التي تتجاوز نمط الدولة البيروقراطية إلى نمط الدولة الشبكية.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات التكنولوجية والرقمية

تتطلب السياسات التكنولوجية والرقمية تنسيقًا متعدد المستويات بين فاعلين رسميين وغير رسميين، إذ يتوزع الدور بين الدولة بوصفها المنظم والمحفّز، والمؤسسات البحثية بوصفها المطور للمعرفة، والقطاع الخاص بوصفه المستثمر والمبتكر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط والمساءلة، فضلاً عن الشراكات الدولية ذات التأثير المتزايد في مجال التكنولوجيا والحوكمة الرقمية، وفيما يلي يبيّن الجدول التالي أهم الفاعلين الرئيسين في رسم وتنفيذ السياسات التكنولوجية والرقمية [145]:

الحكومة والمؤسسات العامة	رسم السياسات، إصدار التشريعات، وتمويل البنية الرقمية
القطاع الخاص	تطوير الحلول التكنولوجية، وتنفيذ مشاريع الرقمنة، والاستثمار في الابتكار
الجامعات ومراكز الأبحاث	إنتاج المعرفة وتقديم الدعم الفني والتقني في مراحل التصميم والتقييم
منظمات المجتمع المدني	مراقبة الأثر الاجتماعي، وحماية الحقوق الرقمية، والمساهمة في التوعية

تُظهر هذه التعددية في الفاعلين أن السياسات الرقمية لا يمكن حصرها في يد الحكومة وحدها؛ بل تتطلب نهجًا تشاركيًا يدمج القدرات والخبرات من مختلف القطاعات، كما أن هذه التعددية تُعزز من شرعية السياسات وفاعليتها، خاصة في المجالات الحساسة، مثل: الأمن الرقمي، والخصوصية، وحماية البيانات، ويُعد التعاون الدولي عاملاً حاسمًا في نجاح هذه السياسات نظرًا لطبيعة الفضاء الرقمي الذي لا يعرف حدودًا وطنية، وهو ما يفرض قواعد جديدة في التنسيق والحوكمة على المستويين الإقليمي والعالمي.

خامسًا: التحديات والقيود التي تواجه السياسات التكنولوجية والرقمية

رغم الإمكانات الهائلة التي تتيحها التحولات الرقمية، إلا أن السياسات التكنولوجية والرقمية تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والوظيفية التي قد تُعيق تحقيق أهدافها، حيث تشمل هذه التحديات الفجوة الرقمية بين الفئات والمناطق، ونقص الكفاءات التقنية، وتسارع التغيرات التكنولوجية،

وضعف الأطر التشريعية والتنظيمية، فضلاً عن المخاطر السيبرانية المتزايدة التي تهدد الأمن الرقمي والاستقرار العام، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي تعترض السياسات التكنولوجية والرقمية:

أبرز تحديات السياسات التكنولوجية	- تفاوت وصول التكنولوجيا إلى بعض المناطق - ضعف في إعداد وتأهيل المهارات التقنية المتقدمة - قصور في القوانين المتعلقة بالخصوصية، والبيانات، والأمن السيبراني - تزايد الهجمات الرقمية وضعف أنظمة الحماية في المؤسسات العامة والخاصة

تكشف هذه التحديات عن الطبيعة المعقدة والمتغيرة للبيئة الرقمية، وهو ما يتطلب من صانعي السياسات تبنّي نهج مرن واستباقي، إذ لم تعد الاستجابات التقليدية كافية لمواجهة التهديدات الجديدة؛ بل لا بد من تحديث الأطر القانونية بشكل دوري، وتعزيز القدرات المؤسسية، وبناء تحالفات مع القطاع الخاص والخبراء لضمان استدامة الأمان الرقمي وتحقيق الشمول الرقمي، كما أن معالجة الفجوة الرقمية تُعد ركيزة أساسية لتحقيق العدالة التقنية وضمان استفادة الجميع من ثمار التحول الرقمي.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات التكنولوجية والرقمية

شهدت إستونيا خلال العقدين الماضيين تحولاً رقميًا جعلها نموذجًا عالميًا في السياسات التكنولوجية والرقمية. فقد أطلقت الحكومة مبادرة «الحكومة الإلكترونية» التي مكّنت المواطنين من أداء أكثر من 99 % من خدماتهم الحكومية عبر الإنترنت، بما في ذلك التصويت الإلكتروني، وتسجيل الشركات، والوصول إلى السجلات الصحية، وكل ذلك من خلال بطاقة هوية رقمية موحّدة [146].

تبرز هذه التجربة كيف يمكن لتبني سياسات رقمية متكاملة أن يُحدث نقلة نوعية في كفاءة الخدمات الحكومية، ويُعزز من الشفافية والمساءلة، ويخفض التكاليف، ويُعد النموذج الإستوني مثالاً على أهمية وجود رؤية وطنية واضحة، واستثمار مبكر في البنية التحتية الرقمية، وبناء ثقة المواطن في البيئة الإلكترونية، كما

تؤكد التجربة أن الرقمنة ليست غاية في حد ذاتها؛ بل وسيلة لتحقيق التنمية، وتكريس المشاركة، وتطوير نموذج حوكمة حديث وفعال.

ملخص السياسات التكنولوجية والرقمية

الأهداف	توجيه التكنولوجيا لخدمة التنمية، تسريع التحول الرقمي، وتعزيز الابتكار
الأنواع	سياسات الابتكار، الرقمنة الحكومية، أمن المعلومات، الذكاء الاصطناعي
الأدوات	التشريعات الرقمية، الحوافز البحثية، البنية التحتية، التمويل المبتكر
الفاعلون	الدولة، القطاع الخاص، الجامعات، مراكز الأبحاث، المجتمع المدني
التحديات والقيود	فجوة التحول الرقمي، ضعف الإطار التشريعي، الأمن السيبراني، مقاومة التغيير

خاتمة الفصل السابع

تناول هذا الفصل أربعة من أبرز مجالات السياسات العامة التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بجوانب التنمية والرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية والتحول الرقمي، وهي: السياسات الاقتصادية، السياسات الاجتماعية، السياسات البيئية، والسياسات التكنولوجية والرقمية، وقد أظهرت المباحث المختلفة كيف تتداخل هذه السياسات فيما بينها لتشكّل شبكة متكاملة من التدخلات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

وبناء على ما سبق، سيتم في الفصل الثامن استكمال هذا الطرح من خلال التركيز على مجالات أخرى لا تقل أهمية، تشمل: السياسات الأمنية والدفاعية، السياسات الثقافية، السياسات الإعلامية، والسياسات الخارجية، وهي مجالات تتصل بالأمن القومي والهوية والسيادة والانفتاح على العالم، وتمثل البعد الاستراتيجي في السياسات العامة. ومن شأن هذا الامتداد أن يُسهم في تقديم صورة متكاملة حول تنوّع مجالات السياسات العامة وتفاعلها في خدمة الدولة والمجتمع.

جدول مقارنة مبسّط بين مجالات السياسات العامة – الجزء الأول

السياسات	الأهداف	الأنواع	التحديات
السياسات الاقتصادية	تحقيق النمو، استقرار الأسعار، عدالة توزيع الدخل، تشجيع الاستثمار	السياسات المالية، النقدية، التجارية، الهيكلية، التوسعية، الانكماشية	تقلبات الأسواق، العجز المالي، ضعف التنسيق، الفساد، مقاومة الإصلاح
السياسات الاجتماعية	العدالة الاجتماعية، الحماية للفئات الهشة، جودة التعليم، الرعاية الصحية	سياسة الرعاية، الوقاية، الإدماج الاجتماعي، التصحيحية، الشاملة	محدودية الموارد، التفاوت الجغرافي، البيروقراطية، ضعف التنسيق، الضغوط السكانية
السياسات البيئية	حماية البيئة، استدامة الموارد، تقليل التلوث، مكافحة التغير المناخي	السياسات الانبعاثية، الوقائية البيئية، المناخية، الترميمية، التنوع البيولوجي	نقص التمويل، ضعف التنسيق، المصالح المتعارضة، ضعف الوعي البيئي، هشاشة التشريعات
السياسات التكنولوجية والرقمية	الابتكار، التحول الرقمي، تقليص الفجوة الرقمية، تعزيز الشفافية والخدمات	سياسة الابتكار، التحول الرقمي، الاقتصاد الرقمي، الأمن السيبراني، الشمول الرقمي	الفجوة الرقمية، نقص الكفاءات، ضعف التشريعات، تسارع التكنولوجيا، التهديدات السيبرانية

الفصل الثامن

مجالات السياسات العامة

- الجزء الثاني -

يمثّل هذا الفصل استكمالاً للطرح المفاهيمي والتحليلي الذي تناول الفصل السابع: مجالات السياسات العامة - الجزء الأول، حيث تم التطرق إلى المجالات ذات الطابع التنموي والاجتماعي والتقني، أما في هذا الجزء الثاني، فيُركّز التحليل على أربعة مجالات استراتيجية تُجسّد الأبعاد السيادية والرمزية والدولية للسياسات العامة، وهي:

- السياسات الثقافية
- السياسات الإعلامية
- السياسات الأمنية والدفاعية
- السياسات الخارجية

وتكتسب هذه المجالات أهميتها من كونها تمسّ صميم هوية الدولة، واستقرارها الداخلي، وعلاقاتها الخارجية، فهي لا تقتصر على تنظيم الشأن الثقافي أو الإعلامي؛ بل تمتد لتشمل أدوات التأثير الدولي، وضبط التوازن بين الانفتاح والتماسك، وبين الأمن والحرية، لذا، يأتي هذا الفصل في سياق منهجي مكمّل للفصل السابع، حيث تم اتباع ذات التقسيم التحليلي الذي يشمل: المفهوم والأهداف، والأدوات، والأنواع، والفاعلين، والتحديات، والمثال التطبيقي، وصولاً إلى جدول مقارن ختامي يُبرز نقاط التشابه والتمايز بين هذه المجالات.

المبحث الأول: السياسات الثقافية

تُعد السياسات الثقافية من الركائز الأساسية في بناء الهوية الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي، فهي تسهم في الحفاظ على التراث الثقافي، وتطوير الفنون والآداب، وتوجيه الوعي الجمعي للأجيال القادمة، وفي الوقت ذاته، تحرص السياسات الثقافية على دعم الإبداع وتوجيه الثقافة المحلية نحو الانفتاح والتفاعل مع الثقافات العالمية، مما يضمن توازنًا بين الأصالة والحداثة، حيث تتزايد أهمية هذه السياسات في ظل التحديات العالمية، مثل: العولمة، والتحولات الرقمية، التي

تؤثر – في تصوري – على الثقافات المحلية وتعرضها لتأثيرات خارجية.

أولاً: مفهوم السياسات الثقافية وأهدافها

تُعد السياسات الثقافية مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتبناها الدولة لضمان حماية التراث الثقافي وتنميته، وتطوير الفنون والآداب، وتعزيز الهوية الثقافية الوطنية، كما تهدف هذه السياسات إلى دعم الفاعلين الثقافيين، مثل: الأدباء، والكتاب، من خلال تمويل المشاريع الثقافية وتوفير بيئة ملائمة للتعبير الثقافي، بالإضافة إلى ذلك، تسعى السياسات الثقافية إلى تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب، مما يساهم في بناء ثقافة عالمية ترتكز على احترام التنوع الثقافي، وفي هذا السياق، يكشف الجدول التالي أبرز الأهداف التي تسعى السياسات الثقافية إلى تحقيقها:

أبرز أهداف السياسات الثقافية	– الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الانتماء الوطني – تحفيز الفنون الأدبية والفنية والابتكار الثقافي – تعزيز الوصول إلى الثقافة والفنون للمجتمعات المختلفة – حماية التنوع الثقافي المحلي والدولي وتطويره – نشر الوعي بالقيم الثقافية وتحقيق التوازن بين الأصالة والحداثة

تُظهر هذه الأهداف الطابع الشمولي للسياسات الثقافية، حيث تسعى إلى تعزيز الهوية الثقافية الوطنية من خلال دعم الإبداع وحماية التراث، فهذه السياسات لا تقتصر فقط على تقديم الدعم للفنانين والمبدعين؛ بل تهدف، أيضًا، إلى خلق بيئة تسهم في نشر الثقافة والفنون في جميع أنحاء المجتمع، وفي الوقت نفسه، تضمن هذه السياسات احترام التنوع الثقافي وتعزيز التبادل الثقافي بين الأمم، مما يعزز من الحوار الثقافي العالمي ويسهم في تفعيل التفاهم بين الثقافات.

ثانيًا: أنواع السياسات الثقافية

تتعدد أنواع السياسات الثقافية بناءً على الهدف المراد تحقيقه، ويمكن تصنيفها إلى سياسات حماية التراث الثقافي، سياسات تشجيع الإبداع الفني، وسياسات

نشر الثقافة، تسعى سياسات حماية التراث الثقافي إلى الحفاظ على المعالم الثقافية والممارسات التقليدية من الزوال، بينما تركز سياسات تشجيع الإبداع الفني على دعم الفنون المعاصرة والمبدعين الجدد، أما سياسات نشر الثقافة، فتهدف إلى توفير وصول أوسع للثقافة عبر إنشاء مرافق ثقافية وتقديم المنح للمشروعات الثقافية، وعليه، يستعرض الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الثقافية [147]:

سياسات حماية التراث الثقافي	الحفاظ على المواقع التاريخية، والموروث الشعبي، واللغات المحلية من الاندثار
سياسات تشجيع الإبداع الفني	دعم الفنانين والمؤسسات الثقافية، وتمويل الإنتاج الفني والأدبي المعاصر
سياسات نشر الثقافة	تعزيز الوصول إلى الثقافة من خلال إنشاء مكتبات، ومراكز ثقافية عامة
السياسات التعليمية الثقافية	دمج الثقافة والفنون في المناهج الدراسية لتعزيز الهوية والانتماء
السياسات الرقمية الثقافية	استخدام التكنولوجيا لنشر المحتوى الثقافي وحفظه رقميًا
السياسات التبادلية الثقافية	تشجيع التبادل الثقافي الدولي لتعزيز الحوار بين الحضارات

تُبرز هذه الأنواع مدى تنوع السياسات الثقافية وشمولها لمختلف أبعاد العمل الثقافي، إذ تضمن سياسات حماية التراث الثقافي صون الهوية التاريخية واستدامة الموروث للأجيال القادمة، فيما تُعزز سياسات تشجيع الإبداع الفني من قدرة الفنانين والمبدعين على الابتكار والمساهمة في تطوير المشهد الثقافي المعاصر، أما سياسات نشر الثقافة، فتمثل أداة فاعلة لتحقيق العدالة الثقافية وتوسيع نطاق الوصول إلى الثقافة لجميع فئات المجتمع، في حين تسهم السياسات التعليمية الثقافية في ترسيخ القيم والانتماء منذ المراحل المبكرة، وتواكب السياسات الرقمية الثقافية متطلبات العصر الرقمي من خلال حفظ المحتوى الثقافي ونشره بوسائل حديثة.

ثالثًا: أدوات السياسات الثقافية

تستخدم السياسات الثقافية مجموعة من الأدوات لتنفيذ أهدافها، وتشمل هذه الأدوات الدعمين المالي والفني للمشاريع الثقافية، والتشريعات التي تحمي

الحقوق الثقافية، فضلاً عن تنظيم الفعاليات والأنشطة الثقافية التي تروج للفنون، علاوة على ذلك، تساهم السياسات الثقافية في تعزيز التعليم الثقافي من خلال إدراج المناهج الثقافية في البرامج التعليمية، وتوسيع دور مؤسسات الثقافة في تقديم برامج تدريبية للمبدعين، وهنا، يوضح الجدول التالي أبرز الأدوات المستخدمة في السياسات الثقافية:

أبرز أدوات السياسات الثقافية	- التشريعات الثقافية - الفعاليات الثقافية - التعاون الدولي الثقافي - برامج التعليم الثقافي

يكشف هذا التنوع في الأدوات ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف السياسات الثقافية، كما تساهم الفعاليات الثقافية، مثل: المهرجانات، والمعارض، في نشر الثقافة وجذب الاهتمام العالمي إليها، وفي الوقت نفسه، يعتبر دعم التعليم الثقافي من خلال المناهج الدراسية أداة استراتيجية لضمان استدامة الثقافة على المدى البعيد، هذه الأدوات لا تقتصر، فقط، على نشر الثقافة؛ بل تعكس، أيضًا، التزام الحكومات بحماية التراث الثقافي وتعزيزه.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الثقافية

تشارك مجموعة من الفاعلين الرئيسين في تنفيذ السياسات الثقافية، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الثقافية، والفنانين والمبدعين، والمجتمع المدني، وتلعب الحكومات دورًا محوريًا في تحديد الأطر القانونية والمالية لتنفيذ السياسات الثقافية، بينما تُعد المؤسسات الثقافية، مثل: المتاحف، والمراكز الثقافية، منابر هامة لنشر الثقافة، من جهة أخرى، يسهم الفنانون والمبدعون في تطوير المشهد الثقافي من خلال إنتاج الأعمال الفنية، بينما يمثل المجتمع المدني منصة لدعم السياسات الثقافية وتشجيع المشاركة المجتمعية، ويُبين الجدول التالي أبرز الفاعلين الرئيسين في السياسات الثقافية [148]:

الحكومة	وضع التشريعات وتخصيص الميزانيات الخاصة بالثقافة.
المؤسسات الثقافية	تنظيم الأنشطة الثقافية والفنية، مثل: المهرجانات، والمعارض.
الفنانون والمبدعون	تطوير وإنتاج الأعمال الفنية وتعزيز المشهد الثقافي
المجتمع المدني	دعم السياسات الثقافية من خلال الحملات التوعوية والمشاركة المجتمعية
الإعلام	نشر الثقافة والترويج لها من خلال وسائل الإعلام المختلفة

تُظهر هذه الأدوار تعددية الفاعلين في صنع وتنفيذ السياسات الثقافية، حيث يعمل كل فاعل وفقًا لاختصاصاته لضمان تحقيق أهداف السياسة الثقافية، فالحكومة تضع الأسس القانونية والمالية التي تدعم الأنشطة الثقافية، بينما تساهم المؤسسات الثقافية في توفير المنصات اللازمة لعرض الأعمال الفنية، ويسهم الفنانون في إثراء المشهد الثقافي بالإبداعات الجديدة، ويشكل المجتمع المدني عنصرًا مهمًا في دعم السياسات من خلال المشاركة الفعالة.

خامسًا: التحديات والقيود - السياسات الثقافية

تواجه السياسات الثقافية عددًا من التحديات، منها نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الثقافية، وضغط العولمة الذي قد يؤدي إلى تآكل الهوية الثقافية المحلية، كما أن بعض السياسات الثقافية قد تواجه مقاومة من قطاعات المجتمع المختلفة بسبب الاختلافات في القيم الثقافية، إضافة إلى ذلك، تظل البيروقراطية، أحيانًا، حجر عثرة أمام تنفيذ السياسات الثقافية بكفاءة، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه السياسات الثقافية:

أبرز تحديات السياسات الثقافية	- عدم تخصيص ميزانيات كافية للمشاريع الثقافية - تأثير العولمة على الهوية الثقافية المحلية - تأخير تنفيذ السياسات بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة - قلة الوعي بأهمية الثقافة في تنمية المجتمع - رفض بعض السياسات الثقافية بسبب تعارضها مع القيم

تُجمل هذه التحديات الأبعاد المختلفة التي يجب أن تأخذها السياسات الثقافية في الاعتبار لتحقيق النجاح، فالنقص في التمويل يُعد من أكبر العوائق التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشاريع الثقافية، في حين أن العولمة تتطلب استراتيجيات

تمكن الثقافة المحلية من الحفاظ على هويتها في مواجهة تأثيرات الخارج، كما أن مقاومة بعض قطاعات المجتمع تتطلب حسًا ديمقراطيًا وشراكة فعّالة من الأطراف كافة، ما يبرز أهمية وجود آليات مرنة لتطبيق السياسات الثقافية.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الثقافية

أخذت فرنسا على عاتقها مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي الوطني من خلال برنامج «التراث الوطني» الذي يُعد أحد الأمثلة التطبيقية في هذا المجال، حيث يُعنى البرنامج بحماية المعالم الثقافية والتاريخية، ويعمل على ترميم وتوثيق الآثار الوطنية التي تشكل جزءًا من هوية الشعب الفرنسي، وقد ساهم هذا البرنامج في الحفاظ على المواقع الأثرية وتعزيز السياحة الثقافية في البلاد [149].

يُظهر هذا المثال كيف يمكن أن تسهم السياسات الثقافية الحكومية في الحفاظ على التراث الوطني وتعزيز الهوية الثقافية، من خلال التعاون بين مختلف الفاعلين، مثل: الحكومة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الثقافية، فقد تمكنت فرنسا من الحفاظ على معالمها الثقافية وتوثيق تاريخها، مما يعزز من الشعور الوطني والانتماء لدى المواطنين.

ملخص السياسات الثقافية

الأهداف	حماية التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية، وتوفير بيئة ثقافية متنوعة ومتجددة
الأنواع	سياسات حماية التراث، نشر الثقافة، السياسات الرقمية الثقافية، السياسات التبادلية الثقافية
الأدوات	الدعم المالي، التشريعات الثقافية، الفعاليات والمعارض، التعليم الثقافي، التعاون الثقافي الدولي
الفاعلون	الحكومة، المؤسسات الثقافية، الفنانون والمبدعون، المجتمع المدني، وسائل الإعلام
التحديات والقيود	نقص التمويل، تأثير العولمة، مقاومة بعض الفئات المجتمعية، البيروقراطية، وانخفاض الوعي الثقافي

المبحث الثاني: السياسات الإعلامية

تُعتبر السياسات الإعلامية أحد الركائز الأساسية في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، وفي عالمنا المعاصر، تزداد أهمية السياسات الإعلامية نظرًا لتأثير وسائل الإعلام في نشر الأخبار والمعلومات، وتأثيرها المباشر على المجتمع والسياسة، وبالنظر إلى العولمة وظهور وسائل الإعلام الرقمية، أصبحت السياسات الإعلامية ضرورة لضبط التوجهات الإعلامية وحماية الجمهور من المعلومات المغلوطة أو التحيز الإعلامي.

أولاً: مفهوم السياسات الإعلامية وأهدافها

تتضمن السياسات الإعلامية مجموعة من القواعد والأنظمة التي تحدد كيفية تنظيم وإدارة الإعلام في مختلف أشكاله، من الصحافة المطبوعة إلى الوسائط الرقمية، حيث تسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف متعددة، مثل: ضمان حرية الإعلام، وتعزيز التعددية الإعلامية، وتنظيم السوق الإعلامي، وضمان الشفافية في تقديم الأخبار، كما تهدف إلى الحفاظ على المعايير المهنية والأخلاقية في الإعلام، وضمان أن تكون وسائل الإعلام أداة تعكس قيم المجتمع وتوجهاته، ويبيّن الجدول التالي أبرز أهداف السياسات الإعلامية:

أبرز أهداف السياسات الإعلامية	- تعزيز استقلالية وسائل الإعلام وضمان حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات - دعم وجود تنوع في المصادر الإعلامية لتجنب الهيمنة الإعلامية - وضع قواعد لرقابة المحتوى الإعلامي ومنع نشر الأخبار الزائفة - دعم استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة في صناعة الإعلام - تطبيق معايير مهنية وأخلاقية في إنتاج المحتوى الإعلامي

تُظهر هذه الأهداف الدور الحيوي الذي تلعبه السياسات الإعلامية في تعزيز حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن ضمان حق الجمهور في الاطلاع على معلومات صحيحة وموثوقة، وتهدف السياسات الإعلامية، أيضًا، إلى خلق بيئة إعلامية

متنوعة، حيث تتعدد مصادر المعلومات لتخدم مصالح المجتمع بأكمله، كما تتطلب التحديات الحالية، مثل: الأخبار الزائفة، وإدمان وسائل الإعلام الرقمية، وضع ضوابط متوازنة لحماية الجمهور من التأثيرات السلبية.

ثانيًا: أنواع السياسات الإعلامية

تنقسم السياسات الإعلامية إلى عدة أنواع بناءً على نطاق تأثيرها وأهدافها، ومنها السياسات الوطنية التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه الإعلام المحلي، والسياسات الدولية التي تتعامل مع تنظيم الإعلام عبر الحدود الوطنية، مثل التعاون الإعلامي بين الدول، كما توجد السياسات الإعلامية المتعلقة بالتقنيات الحديثة، مثل: تنظيم الإعلام الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى السياسات الإعلامية الموجهة نحو حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية وسائل الإعلام من التشويش والرقابة الخارجية، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الإعلامية[150]:

السياسات الوطنية	تنظيم وتوجيه الإعلام المحلي وفقًا للأطر القانونية والأخلاقية
السياسات الدولية	التعاون الإعلامي بين الدول لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة الإعلامية
السياسات الرقمية	تنظيم الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت
سياسات الملكية الفكرية	حماية حقوق الصحفيين والمبدعين من التعدي على أعمالهم الإعلامية
السياسات الأمنية في الإعلام	منع نشر المعلومات التي تهدد الأمن الوطني أو تنشر الفوضى

تُبين هذه الأنواع كيف أن السياسات الإعلامية تتنوع بين الأطر الوطنية والدولية والرقمية، مما يعكس تعقيد التحديات الإعلامية في العصر الحديث، فبينما تركز السياسات الوطنية على ضمان التنوع والحريات الإعلامية المحلية، تهتم السياسات الدولية بتنظيم الإعلام عبر الحدود وحماية حقوق الصحفيين، من جهة أخرى، يشهد الإعلام الرقمي اهتمامًا متزايدًا في ظل ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتطلب هذه السياسات تدخلات سريعة وفعّالة لضبط المحتوى وضمان حماية الأفراد.

ثالثًا: أدوات السياسات الإعلامية

تستخدم السياسات الإعلامية مجموعة من الأدوات لضمان تحقيق أهدافها، بما في ذلك التشريعات الإعلامية، وتنظيم محتوى الإعلام، وتوفير التمويل الحكومي للمؤسسات الإعلامية، كما تعتمد الدول على وسائل الرقابة الإعلامية، سواء من خلال القوانين أو عبر هيئات تنظيمية مستقلة لضمان تطبيق المعايير الإعلامية، بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من الأدوات الهامة لتوسيع نطاق تأثير الإعلام في المجتمع، وفي هذا الإطار، يستعرض الجدول التالي أبرز أدوات السياسات الإعلامية:

أبرز أدوات السياسات الإعلامية	- التشريعات الإعلامية - الرقابة الإعلامية - الشراكات بين القطاعين العام والخاص - التمويل الحكومي - برامج التوعية الإعلامية

تُجمل هذه الأدوات كيفية توظيف السياسات الإعلامية لمختلف الوسائل القانونية والتنظيمية لتحقيق أهداف الإعلام المتعدد والحر، فتطبيق التشريعات الإعلامية يضمن حرية الصحافة من جهة، وفي الوقت ذاته يعزز من المساءلة وحماية الجمهور من المحتوى الضار، كما أن الرقابة الإعلامية تضمن أن تلتزم وسائل الإعلام بالقيم الأخلاقية والمهنية، بينما تُسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الإعلام ورفع جودته.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الإعلامية

تُعتبر الحكومة هي الفاعل الرئيس في تحديد السياسات الإعلامية من خلال وضع التشريعات وتنظيم العمل الإعلامي، إضافة إلى توفير الدعم المالي للمؤسسات الإعلامية، كما أن الشركات الإعلامية الخاصة والمجتمع المدني لهما دور كبير في التأثير على السياسات الإعلامية من خلال التأثير على الرأي العام وتقديم محتوى إعلامي يعكس تطلعات المجتمع، كذلك، تلعب المنظمات الدولية دورًا في تنظيم الإعلام على مستوى عالمي وتعزيز التعاون بين الدول في مجال الإعلام، وانطلاقًا من ذلك يُسلط الجدول التالي الضوء على أبرز

الفاعلين الرئيسين في السياسات الإعلامية [151]:

الحكومة	وضع التشريعات وتنظيم الإعلام المحلي وتخصيص الدعم المالي
الشركات الإعلامية الخاصة	تقديم محتوى إعلامي يعكس توجهات السوق واحتياجات الجمهور
المجتمع المدني	المشاركة في الحوارات الإعلامية وتعزيز الشفافية والمساءلة
المنظمات الدولية	تنظيم التعاون الإعلامي الدولي وتعزيز التواصل بين الدول
الجمهور	التأثير في الإعلام من خلال التفاعل مع المحتوى واختيار المصادر

يُبرز هذا التنوع في الفاعلين أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية في التأثير على السياسات الإعلامية، حيث أن لكل فاعل دورًا مهمًا في ضمان تحقيق توازن بين حرية التعبير وحقوق الجمهور، مما يعزز من فعالية السياسة الإعلامية ويسهم في تشكيل الرأي العام بشكل إيجابي.

خامسًا: التحديات والقيود - السياسات الإعلامية

تواجه السياسات الإعلامية العديد من التحديات والقيود التي تؤثر على قدرتها في تنفيذ أهدافها، من أبرز هذه التحديات هو التحكم في وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي التي تتسبب في انتشار الأخبار المغلوطة والمعلومات المضللة، كما تواجه السياسات الإعلامية مشاكل متعلقة بالرقابة الحكومية الزائدة، والتي قد تحدُّ من حرية الصحافة والإعلام، علاوة على ذلك، يظل التمويل وعدم التوازن بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص أحد القيود المهمة التي تؤثر على فعالية هذه السياسات، وهنا يعكس الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه السياسات الإعلامية:

أبرز تحديات السياسات الإعلامية	- انتشار الأخبار الكاذبة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي - التأثير السلبي للرقابة على حرية الإعلام - نقص التمويل اللازم للمؤسسات الإعلامية - غياب التوازن بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص - صعوبة تنظيم وسائل الإعلام الرقمية التي تتخطى الحدود الوطنية

تجسد هذه التحديات أن السياسات الإعلامية تواجه ضغوطًا كبيرة في العصر الرقمي، حيث تُعدّ الأخبار المغلوطة والإعلام الرقمي من أبرز التحديات التي

تتطلب تدخلاً سريعًا وفعّالاً، كما أن التوازن بين حرية الصحافة وحقوق الجمهور من جهة، والرقابة الحكومية من جهة أخرى، يبقى مسألة شائكة تتطلب حلولاً قانونية وسياسية متوازنة.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الإعلامية

سياسة الإعلام في المملكة المتحدة تعتبر أحد الأمثلة على التنظيم الإعلامي، حيث قامت الحكومة البريطانية بتطبيق تشريعات وضوابط لتنظيم الإعلام على الإنترنت، من خلال إنشاء هيئة تنظيم الإعلام البريطانية، والتي تهدف إلى ضمان التنوع الإعلامي وحماية الجمهور من المعلومات المغلوطة، كما يتم تنفيذ برامج توعية جماهيرية لزيادة الوعي الإعلامي وحماية الجمهور من الأخبار الزائفة [152].

يكشف هذا المثال كيف يمكن لتنظيم السياسات الإعلامية أن يضمن حرية الإعلام ويحمي الجمهور من الأخبار المغلوطة، من خلال التعاون بين الجهات الحكومية، والمؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني، وبالتالي يمكن تحقيق بيئة إعلامية شفافة ومتوازنة تضمن الوصول إلى معلومات موثوقة وحيادية.

ملخص السياسات الإعلامية

الأهداف	تنظيم وسائل الإعلام لتحقيق العدالة الإعلامية، وتقديم المعلومات الموضوعية، وضمان حرية التعبير
الأنواع	السياسات الوطنية، والرقمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية
الأدوات	القوانين الإعلامية، تمويل الإعلام، الدعم الحكومي للمحتوى الإعلامي، الرقابة الإعلامية
الفاعلون	الحكومة، وسائل الإعلام، الصحفيين، الجمهور، شركات الإعلام الرقمي
التحديات والقيود	الحفاظ على التوازن بين حرية الإعلام وحقوق الأفراد، التأثير السياسي والإيديولوجي، الرقابة الذاتية

المبحث الثالث: السياسات الأمنية والدفاعية

تُعد السياسات الأمنية والدفاعية من أبرز مجالات السياسات العامة التي تتعلق بحماية كيان الدولة ومجتمعها من التهديدات الداخلية والخارجية، فهي تجمع بين البعد الوقائي والردعي، وتُعنى بتأمين النظام العام، ومكافحة الجريمة، والحفاظ على السيادة الوطنية، وتتكامل هذه السياسات مع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها محورًا أساسيًا في بنية الدولة المعاصرة، خصوصًا في ظل تصاعد المخاطر العابرة للحدود.

أولاً: مفهوم السياسات الأمنية والدفاعية وأهدافها

تُشير السياسات الأمنية والدفاعية إلى مجموعة التدخلات الحكومية الرامية إلى ضمان استقرار الدولة الداخلي وسلامتها الخارجية، وتشمل هذه السياسات حماية النظام العام، وتعزيز جاهزية القوات المسلحة، والتصدي للتهديدات السيبرانية، والتعاون الأمني الدولي، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق منظومة أمنية شاملة لا تقتصر على الجانب العسكري؛ بل تشمل الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي كذلك، وفي هذا الصدد، يبيّن الجدول التالي أبرز الأهداف التي تسعى السياسات الأمنية والدفاعية إلى تحقيقها:

أبرز أهداف السياسات الأمنية والدفاعية	– منع الفوضى، ومكافحة الجريمة، وضمان سيادة القانون – تأمين حدود الدولة ومصالحها الحيوية ضد التهديدات الخارجية – تطوير قدرات الاستجابة للكوارث والنزاعات والأزمات غير المتوقعة – حماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات الإلكترونية – المساهمة في حفظ الأمن الجماعي والتعاون الدفاعي الدولي

تعكس هذه الأهداف تعدد أبعاد السياسات الأمنية والدفاعية، إذ لا تقتصر على الجوانب العسكرية فقط؛ بل تمتد لتشمل الأمن المجتمعي والاقتصادي والرقمي، كما تعكس تداخلاً بين المهام الوقائية والاستباقية، وبين الردع التقليدي والمواجهة غير التقليدية، وتكشف

كذلك أن السياسة الأمنية أصبحت أكثر شمولاً، بحيث ترتبط بالتنمية والاستقرار الاجتماعي، وتستوجب تنسيقًا، دائمًا، بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية، لذا فإن فعالية هذه السياسات تعتمد على قدرتها على التكيف مع التهديدات المستجدة، وبناء شراكات استراتيجية على المستويين؛ المحلي والدولي.

ثانيًا: أنواع السياسات الأمنية والدفاعية

تتنوّع السياسات الأمنية والدفاعية بحسب طبيعة المهام والتهديدات التي تواجهها الدولة، ويمكن تصنيفها إلى سياسات دفاعية عسكرية، وسياسات أمن داخلي، وسياسات وقائية، وأخرى مرتبطة بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى سياسات الطوارئ والاستجابة للأزمات، ويُحدَّد هذا التنوع بناءً على الأولويات الاستراتيجية، وقدرة الدولة على تكييف منظومتها الأمنية مع التحولات المستجدة، وبهذا السياق، يبيّن الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الأمنية والدفاعية [153]:

السياسات الدفاعية العسكرية	حماية السيادة الوطنية وردع التهديدات الخارجية
السياسات الأمنية الداخلية	الحفاظ على النظام العام ومكافحة الجريمة والإرهاب
السياسات الوقائية	منع نشوء التهديدات من خلال الرصد والتدخل المبكر
السياسات السيبرانية	حماية البنى التحتية الرقمية من الهجمات الإلكترونية
سياسات الطوارئ	الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الهجمات المفاجئة عبر خطط جاهزية واستجابة

يُظهر هذا التقسيم أن السياسات الأمنية لم تعد حكرًا على الجانب العسكري؛ بل أصبحت تشمل جوانب مدنية وتكنولوجية واستباقية، كما أن تنامي المخاطر غير التقليدية، مثل: الهجمات السيبرانية، والكوارث الطبيعية، دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات أمنية مرنة ومتعددة الأبعاد، ويمثّل هذا التنوع في الأنواع عاملاً حاسمًا في بناء «منظومة أمن وطني» شاملة، قادرة على التكيف مع مختلف السيناريوهات والتهديدات المعقدة.

ثالثًا: أدوات السياسات الأمنية والدفاعية

تستند السياسات الأمنية والدفاعية إلى مجموعة من الأدوات التي تمكّن الدولة من حماية أمنها الداخلي والخارجي، وتتنوع هذه الأدوات بين التشريعات، والمؤسسات العسكرية، وأجهزة الاستخبارات، والأطر التكنولوجية، بالإضافة إلى الدبلوماسية الأمنية والتعاون الدولي، ويُراعى في اختيار الأدوات طبيعة التهديد، ومستوى الاستعداد الوطني، وقدرة الدولة على الجمع بين الوسائل الصلبة والناعمة، وبناءً على ذلك، يوضح الجدول التالي أبرز أدوات السياسات الأمنية والدفاعية المستخدمة في السياقات الحديثة:

أبرز أدوات السياسات الأمنية والدفاعية	- القوات المسلحة - أجهزة الأمن والاستخبارات - التشريعات الأمنية والدفاعية - التكنولوجيا الأمنية - التعاون الدولي

تُجمل هذه الأدوات أن السياسة الأمنية أصبحت أكثر تعقيدًا وتداخلاً بين ما هو عسكري تقليدي، وما هو تقني واستخباراتي حديث، فالأمن لم يعد يُدار فقط عبر الجيوش؛ بل عبر بنى تحتية رقمية، ونظم رصد مبكر، وشبكات تعاون دولي، كما أن تنوع الأدوات يُعزّز من مرونة الدولة في مواجهة أنواع متعددة من التهديدات، سواء كانت داخلية (مثل الجريمة المنظمة)، أو خارجية (مثل الاعتداءات العابرة للحدود)، وتُعد القدرة على الدمج المتوازن بين هذه الأدوات، وضبط استخدامها وفقًا للمعايير القانونية والحقوقية، شرطًا أساسيًا لتحقيق الأمن الشامل والمستدام.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الأمنية والدفاعية

تتسم السياسات الأمنية والدفاعية بتعدد الفاعلين المنخرطين في تخطيطها وتنفيذها، نظرًا لطبيعتها السيادية وتعقيدها الهيكلي، ويشمل هؤلاء الفاعلين المؤسسات العسكرية، وأجهزة الأمن الداخلي، وصنّاع القرار السياسي، فضلاً

عن المؤسسات التشريعية، وأحيانًا منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة في حالات الأمن السيبراني أو إدارة الطوارئ، ويتباين دور كل فاعل بحسب نمط النظام السياسي ومدى مركزية اتخاذ القرار، وفي هذا الإطار، يوضح الجدول التالي أهم الفاعلين في مجال السياسات الأمنية والدفاعية وأدوارهم الرئيسة[154]:

القيادة السياسية	رسم التوجهات العليا واتخاذ قرارات الحرب والسلم
وزارة الدفاع والقوات المسلحة	تنفيذ السياسات الدفاعية والتخطيط العسكري
وزارة الداخلية والأمن العام	حفظ النظام الداخلي ومكافحة الجريمة والإرهاب
السلطة التشريعية	إقرار الميزانية والتشريعات المتعلقة بالأمن والدفاع
أجهزة الاستخبارات الوطنية	جمع المعلومات وتقدير المخاطر الاستراتيجية
الجهات غير الحكومية	دعم تقني أو إنساني، خاصة في الأمن السيبراني والطوارئ والكوارث

تُبرز هذه الخريطة التفاعلية للفاعلين أن السياسات الأمنية لا تقتصر على المؤسسات العسكرية فحسب؛ بل هي نتاج تعاون بين مستويات سياسية، وتنفيذية، وتشريعية، كما أن بعض التحديات الجديدة فرضت على الدول توسيع دائرة الشراكة لتشمل أطرافًا من خارج الجهاز الأمني التقليدي، خصوصًا في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ويُعدّ وضوح الأدوار والتنسيق بينها شرطًا أساسيًا لضمان فاعلية واستدامة هذه السياسات في مختلف السياقات.

خامسًا: التحديات والقيود - السياسات الأمنية والدفاعية

تواجه السياسات الأمنية والدفاعية عددًا من التحديات المعقدة التي تعيق فاعليتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي، قد تعترضها صعوبات في التنسيق بين الأجهزة، أو نقص في الموارد، أو ضعف الثقة المجتمعية، أما خارجيًا، فتتمثل التحديات في التهديدات غير التقليدية، مثل: الإرهاب العابر للحدود، والأمن السيبراني، وسباق التسلح، إضافة إلى الضغوط الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أن التحولات الجيوسياسية تفرض تحديثًا، دائمًا، في العقيدة الأمنية، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي

أبرز التحديات التي تواجه السياسات الأمنية والدفاعية، مع توضيح طبيعتها وآثارها المحتملة:

أبرز تحديات السياسات الأمنية والدفاعية	- تضارب الصلاحيات وتأخر الاستجابة في الأزمات - صعوبة التصدي للإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجمات الإلكترونية - التقليل من قدرة القوات الأمنية على التحديث والتدريب والتجهيز - الحد من مرونة الأجهزة الأمنية في بعض المواقف الحساسة - مدى حيادية المؤسسات الأمنية وضعف ثقة المواطنين - عرقلة التعاون الأمني الدولي وتزايد المخاطر الحدودية أو الجيوسياسية

يتضح من تحليل هذه التحديات أن فعالية السياسات الأمنية والدفاعية لا تعتمد، فقط، على القدرات المادية أو الخطط الاستراتيجية؛ بل تتطلب بيئة مؤسسية مرنة، وشبكة علاقات إقليمية متماسكة، وثقافة سياسية توازن بين الأمن والحقوق، كما أن الاستجابة الناجعة تتطلب حلولاً مركبة تتجاوز المعالجات التقنية لتشمل إصلاحات هيكلية وتشريعية تضمن الشفافية والكفاءة.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الأمنية والدفاعية

تُعد التجربة السنغافورية في مجال السياسات الأمنية والدفاعية مثالاً يُحتذى به في التكيف مع التحديات الحديثة عبر مزيج من الحوكمة الصارمة والتخطيط الاستباقي، فعلى الرغم من صغر حجمها الجغرافي ومحدودية مواردها الطبيعية، نجحت سنغافورة في بناء منظومة أمنية متكاملة، ترتكز على الاحترافية، والتكنولوجيا، والتعاون الدولي، إلى جانب الاستثمار المستمر في العنصر البشري [155].

تُبرز هذه التجربة كيف يمكن لدولة صغيرة أن تصوغ سياسة أمنية ناجحة إذا ما توفّرت الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية، كما تؤكد أن الكفاءة الأمنية لا تتطلب الإنفاق فقط؛ بل تعتمد على التكامل المؤسسي والتقني، وعلى توازن دقيق بين الحريات العامة ومتطلبات الأمن، إن هذه التجربة تمثل نموذجًا في «الأمن الذكي»، القائم على المعلومات والتكنولوجيا والشراكات.

ملخص السياسات الأمنية والدفاعية

الأهداف	حفظ الأمن القومي الداخلي والخارجي، وضبط النظام العام، ومواجهة التهديدات بأنواعها
الأنواع	سياسات الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، أمن المعلومات، الأمن البيئي، الأمن السيبراني
الأدوات	تشريعات أمنية، أجهزة أمنية واستخباراتية، التعاون الدولي، التكنولوجيا الأمنية
الفاعلون	وزارات الداخلية والدفاع، الأجهزة الاستخباراتية، الجهات القضائية، المنظمات الدولية، المجتمع المدني
التحديات والقيود	التطرف والإرهاب، الجرائم المنظمة، ضعف التعاون الإقليمي، التهديدات السيبرانية

المبحث الرابع: السياسات الخارجية

تُعتبر السياسات الخارجية من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية، وتشمل هذه السياسات مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الوطنية في مجال العلاقات الدولية، مثل: تعزيز الأمن القومي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وحماية المصالح السياسية والاجتماعية، في عالم متشابك ومعقد، وبالتالي تتطلب السياسات الخارجية استجابة سريعة ومرنة للتغيرات السياسية والاقتصادية في مختلف المناطق، مما يجعلها جزءًا حيويًا من استراتيجية الدولة الشاملة.

أولًا: مفهوم السياسات الخارجية وأهدافها

تندرج السياسات الخارجية ضمن مجموعة من الاستراتيجيات تعتمدها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتشمل هذه السياسات الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتعمل على تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، حيث تهدف السياسات الخارجية إلى ضمان الأمن القومي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز مكانة الدولة على الصعيدين؛ الإقليمي والدولي، كما تسعى إلى تسوية النزاعات وتعزيز التعاون الدولي في مجالات، مثل: التجارة، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، وبناءً على ذلك، يوضح الجدول التالي أبرز الأهداف التي تسعى السياسات الخارجية إلى تحقيقها:

أبرز أهداف السياسات الخارجية	- حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية - إقامة التحالفات والتكتلات الدولية - توقيع الاتفاقيات المختلفة مع دول العالم - تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية لتوسيع النفوذ الدولي للدولة - توظيف الوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية - التعاون مع المنظمات الدولية

تُجسد هذه الأهداف الطابع الشمولي للسياسات الخارجية، حيث تتداخل الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بشكل متكامل، فالسياسات الخارجية لا تقتصر فقط على حماية الأمن القومي؛ بل تسهم، أيضًا، في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، إن العمل على تسوية النزاعات وتعزيز التعاون الدولي يُعتبر من أهم ملامح الدبلوماسية الحديثة، حيث تبرز الحاجة إلى حلول سلمية ومستدامة في التعامل مع القضايا الدولية.

ثانيًا: أنواع السياسات الخارجية

تتعدد أنواع السياسات الخارجية بناءً على الأهداف المرجوة والمجال الذي تعمل فيه الدولة، تشمل هذه السياسات: السياسات الدفاعية التي تركز على تعزيز الأمن القومي، والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى، والسياسات الإنسانية التي تركز على دعم حقوق الإنسان ومساعدة الدول النامية، كما تتضمن السياسات الثقافية التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثقافية والفكرية بين الدول، وهنا، يوضح الجدول التالي أبرز أنواع السياسات الخارجية [156]:

السياسات الدفاعية	حماية الأمن القومي من خلال التحالفات العسكرية والسياسات الردعية
السياسات الاقتصادية	تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي من خلال الاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية
السياسات الإنسانية	دعم حقوق الإنسان من خلال المشاركة في البرامج الإنسانية والمساعدات للدول النامية
السياسات الثقافية	تعزيز العلاقات الثقافية من خلال التبادلات الثقافية والبرامج الأكاديمية
السياسات البيئية	التعاون مع الدول في القضايا البيئية لمواجهة التحديات المشتركة، مثل التغير المناخي

تُظهر هذه الأنواع تنوع السياسات الخارجية ومدى تداخلها مع جوانب مختلفة من السياسة الدولية، فبينما تركز السياسات الدفاعية على حماية الأمن القومي، تعمل السياسات الاقتصادية على تعزيز التعاون التجاري بين الدول، في الوقت نفسه، تُعتبر السياسات الإنسانية والثقافية من الأدوات التي تساهم في تحسين صورة الدولة على الصعيد الدولي، وتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى في مجالات متعددة.

ثالثًا: أدوات السياسات الخارجية

تستخدم الدول مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهدافها في السياسات الخارجية، وتشمل هذه الأدوات الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية. وتعتبر الدبلوماسية هي الأداة الرئيسة التي تعتمد عليها الدول في إدارة العلاقات الدولية، عبر التفاوض والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما تساهم الأدوات الاقتصادية، مثل: العقوبات الاقتصادية، والمساعدات الخارجية، والاتفاقيات التجارية في تعزيز مكانة الدولة على الصعيدين؛ الاقتصادي والسياسي، علاوة على ذلك، تُستخدم الأدوات الثقافية والتعليمية في تعزيز العلاقات بين الدول ونشر الثقافة الوطنية، وفي هذا السياق، يُبين الجدول التالي أبرز الأدوات المستخدمة في السياسات الخارجية:

أبرز أدوات السياسات الخارجية	– الدبلوماسية الرسمية – القوة العسكرية – العقوبات الاقتصادية – المساعدات الخارجية – الاستثمارات

تُبرز هذه الأدوات أهمية التوازن بين مختلف استراتيجيات السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف المنشودة، فبينما تظل الدبلوماسية الرسمية هي الأداة الرئيسة للتفاوض والحوار، تساهم القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية في تدعيم

الموقف السياسي للدولة، كما أن المساعدات الخارجية والتعاون الثقافي يظلان من الأدوات الفعّالة في تعزيز التعاون الدولي وفتح قنوات جديدة للتفاهم بين الدول.

رابعًا: الفاعلون الرئيسون في السياسات الخارجية

تشارك مجموعة من الفاعلين الرئيسين في تنفيذ السياسات الخارجية، من بينهم الحكومة، ووزارات الخارجية، والبعثات الدبلوماسية، والمنظمات الدولية، تقوم الحكومة بتحديد التوجهات الاستراتيجية وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، تعمل وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية على تمثيل الدولة في الخارج، والتفاوض على الاتفاقيات الدولية، كما تساهم المنظمات الدولية، مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات بين الدول، وفيما يلي يبيّن الجدول التالي أبرز الفاعلين الرئيسين في السياسات الخارجية [157]:

الحكومة	تحديد التوجهات الاستراتيجية وتخصيص الموارد اللازمة للسياسات الخارجية
وزارات الخارجية	تنفيذ السياسة الخارجية من خلال التفاوض والتمثيل الدبلوماسي
البعثات الدبلوماسية	تمثيل الدولة في الخارج من خلال السفراء والقناصل، والعمل على تحسين العلاقات الثنائية
المنظمات الدولية	تعزيز التعاون بين الدول في مجالات متعددة، مثل: الأمن، والاقتصاد، والبيئة
المجتمع المدني	دعم السياسات الخارجية من خلال المناصرة والضغط السياسي في القضايا الدولية

تُظهر هذه الأدوار تنوع الفاعلين في تنفيذ السياسات الخارجية، فالحكومة، وتحديدًا وزارات الخارجية، تلعب دورًا محوريًا في تحديد استراتيجيات السياسة الخارجية وتنفيذها، بينما تساهم البعثات الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال التفاوض المباشر مع الدول الأخرى، كما أن المنظمات الدولية والمجتمع المدني يعدّان من الفاعلين الرئيسين في دعم التعاون الدولي وتحقيق الأهداف الدبلوماسية للدولة.

خامسًا: التحديات والقيود التي تواجه السياسات الخارجية

تواجه السياسات الخارجية العديد من التحديات، مثل: التغيرات

الجيوسياسية، والتهديدات الأمنية العالمية، والضغوط الاقتصادية، إضافة إلى ذلك، قد تواجه الدولة صعوبة في التنسيق بين الأهداف الداخلية والخارجية، وتحديات في التفاعل مع الحلفاء التقليديين والدول الصاعدة، كما أن السياسة الخارجية قد تتأثر بالتغيرات في الرأي العام الداخلي والعلاقات السياسية الداخلية، مما قد يؤثر على فاعلية تنفيذ السياسة الخارجية، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه السياسات الخارجية:

أبرز تحديات السياسات الخارجية	- التحولات في النظام الدولي وتبدل موازين القوى - التهديدات الجديدة: مثل الإرهاب، والأمن السيبراني - صعوبة تحقيق التوازن بين السياسات الداخلية والخارجية - تأثير الرأي العام الداخلي - الصراعات السياسية والأزمات الدولية - عدم التكيف مع المتغيرات الدولية

تكشف هذه التحديات ضرورة تطوير استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الجيوسياسية المستمرة، فالتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية يتطلب تعاونًا دوليًا دائمًا، في حين أن التنسيق الداخلي بين الأهداف الخارجية والداخلية يعد من أصعب التحديات، كما أن التغيرات في الرأي العام قد تؤثر بشكل كبير على استراتيجية السياسة الخارجية، مما يتطلب استراتيجيات تواصل فعالة مع المجتمع المحلي لضمان الدعم الشعبي.

سادسًا: مثال تطبيقي - السياسات الخارجية

تُعتبر تجربة النرويج في السياسة الخارجية متعددة الأطراف أحد الأمثلة الناجحة في هذا المجال، فقد تبنت النرويج سياسة خارجية تتسم بالحياد الفاعل، مما سمح لها بالعمل كراعية للسلام في العديد من النزاعات الدولية، وفي الوقت نفسه، لعبت دورًا نشطًا في المنظمات الدولية، مثل: الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي [158].

من خلال هذه السياسة، تمكنت النرويج من تعزيز مكانتها الدولية والتأثير على القضايا العالمية الكبرى، حيث برزت هذه التجربة كيف يمكن للدول الصغيرة أن تلعب دورًا فاعلاً في السياسة الدولية من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على الحياد الفاعل والمشاركة البناءة في الجهود الدولية، إن التعاون مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، يعزز من قدرة النرويج على التأثير في قضايا السلام والأمن العالميين.

ملخص السياسات الخارجية

الأهداف	تعزيز العلاقات الدولية، حماية الأمن القومي، تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي
الأنواع	السياسات الدفاعية، السياسات الاقتصادية، السياسات الإنسانية، السياسات الثقافية
الأدوات	الدبلوماسية، القوة العسكرية، العقوبات الاقتصادية، التعاون الثقافي
الفاعلون	التغيرات الجيوسياسية، التنسيق الداخلي، التهديدات الأمنية العالمية
التحديات والقيود	تجربة النرويج في السياسة الخارجية متعددة الأطراف والدور الفاعل في جهود السلام

خاتمة الفصل الثامن

استعرض هذا الفصل أربعة مجالات من مجالات السياسات العامة التي تشكّل المرتكزات الرمزية والسياسية للدولة المعاصرة، وهي: السياسات الثقافية، والسياسات الإعلامية، والسياسات الأمنية والدفاعية، والسياسات الخارجية، وقد بيّنت المباحث أن هذه المجالات، رغم تمايز أهدافها وأدواتها، تندمج ضمن نسق واحد يسعى إلى تحقيق الأمن القومي، وصون الهوية الوطنية، وتعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي، وقد اتّبع التحليل منهجية موحّدة قاربت كل مجال من خلال مكوناته المفاهيمية، وأدواته التنفيذية، وأنواعه المتعددة، وفاعليه الرئيسين، إضافة إلى التحديات التي تعترضه وأمثلة تطبيقية مختارة، ويُظهر هذا الجزء من الدراسة مدى أهمية إدماج البعد الثقافي، والإعلامي، والأمني في منظومة السياسات العامة، لما له من دور حاسم في التماسك الداخلي والتأثير الخارجي.

جدول مقارن بين مجالات الفصل الثامن

السياسات	الأهداف	الأنواع	التحديات
السياسات الثقافية	تعزيز الهوية الوطنية، دعم الإبداع، حماية التراث، توسيع الوصول إلى الثقافة	حماية التراث، تشجيع الإبداع، نشر الثقافة، التعليم الثقافي، التبادل الدولي	نقص التمويل، تأثير العولمة، ضعف الوعي، البيروقراطية، مقاومة المجتمع
السياسات الإعلامية	ضمان حرية الإعلام، التعددية، الشفافية، حماية الجمهور، تعزيز الأخلاقيات المهنية	السياسات الوطنية، الرقمية، الدولية، الإعلام المجتمعي، حقوق الملكية	الأخبار الكاذبة، الرقابة، ضعف التمويل، عدم توازن السوق، ضعف التنظيم الرقمي
السياسات الأمنية والدفاعية	حماية النظام، تأمين الحدود، مكافحة التهديدات، دعم الاستقرار الإقليمي	السياسات الأمنية، الدفاعية، الأمن السيبراني، الوقائي، إدارة الطوارئ	ضعف التنسيق، نقص الموارد، تهديدات غير تقليدية، الضغوط الحقوقية، التسييس
السياسات الخارجية	تعزيز الأمن القومي، دعم الاقتصاد، تسوية النزاعات، بناء المكانة الدولية	السياسات الدفاعية، الاقتصادية، الإنسانية، الثقافية، البيئية	التغيرات الجيوسياسية، التحديات الأمنية، التنسيق الداخلي، الرأي العام، العلاقات المعقدة

الفصل التاسع

تحديات السياسات العامة

تُعتبر السياسات العامة نتاجًا لتفاعل مركب بين الإرادة السياسية، والتخطيط المؤسسي، والمطالب المجتمعية، ورغم ما شهدته العقود الأخيرة من تطور في المفاهيم والنماذج والتطبيقات، فإن هذه السياسات لا تزال تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق فعاليتها وقدرتها على الاستجابة للتحولات المتسارعة في البيئتَين؛ الداخلية والدولية.

لذا، يأتي هذا الفصل في سياق استكمال التحليل الذي طُرح في الفصول السابقة، حيث انتقلت الدراسة من تأصيل المفاهيم والنظريات والمراحل التنفيذية، إلى تحليل المجالات التطبيقية للسياسات العامة، ثم تقييم مواطن الخلل التي تهدد كفاءة هذه السياسات ونجاعتها، ويركز هذا الفصل على أربعة محاور رئيسة تُجسّد أبرز ما تواجهه السياسات العامة من تحديات:

المبحث الأول: التحديات الهيكلية	تتمثل في البنية التنظيمية وتوزيع الصلاحيات
المبحث الثاني: التحديات الوظيفية	ترتبط بالأداء والفعالية والتنسيق بين الفاعلين
المبحث الثالث: التحديات السياسية	ناتجة عن الصراعات السياسية وعدم الاستقرار
المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية	ناجمة عن محدودية الموارد والتقلبات المالية

وتهدف هذه المقاربة إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة تساعد في فهم مكامن التعثر التي تصاحب السياسات العامة في بيئات مختلفة، وتفتح المجال لاحقًا – في الفصل العاشر – لمناقشة مسارات الإصلاح والتجديد في ضوء التحولات المعاصرة.

المبحث الأول: التحديات الهيكلية في السياسات العامة

تمثل التحديات الهيكلية إحدى أبرز المعوّقات التي تعترض فاعلية السياسات العامة، إذ ترتبط هذه التحديات بالبنية المؤسسية والتنظيمية للدولة، وتنعكس على قدرتها في الاستجابة لمطالب المجتمع وتحقيق الأهداف التنموية، ويكتسب هذا النوع من التحديات خطورته من طابعه التراكمي، وصعوبة معالجته من

خلال إجراءات سطحية أو جزئية، ويُركّز هذا المبحث على أربعة مطالب رئيسة تكشف مظاهر الخلل المؤسسي، وتستعرض أبرز الحلول الممكنة لمعالجتها.

أولاً: تعدد المؤسسات وتداخل الاختصاصات

تُعدّ ظاهرة تعدد المؤسسات وتداخل الصلاحيات من أبرز المظاهر البنيوية التي تُعوق فاعلية السياسات العامة، إذ تؤدي إلى تفكك في الهيكل المؤسسي، وتداخل غير منضبط في المهام، مما يُسفر عن تضارب في القرارات وتأخر في الإنجاز، وتنشأ هذه الظاهرة، غالبًا، نتيجة تراكم تشريعي غير منسق، أو توسّع غير مدروس في الأجهزة الحكومية، دون وجود خارطة اختصاصات واضحة تُنظم العلاقة بين الجهات الفاعلة في السياسات العامة، وفي هذا الإطار، يُبين الجدول التالي أبرز المظاهر المرتبطة بتعدد المؤسسات وتداخل الاختصاصات

مظاهر تعدد المؤسسات وتداخل الاختصاصات	– ازدواجية في تنفيذ البرامج والمبادرات الحكومية – تداخل في الصلاحيات والمهام بين المؤسسات الرسمية – بطء في اتخاذ القرار – غياب جهة تنسيقية مركزية تُنظّم العلاقات المؤسسية

تُبرز هذه الظاهرة خللاً هيكليًا في التنظيم الإداري للدولة، إذ يؤثر تعدد المؤسسات غير المنسق سلبًا على تكامل السياسات وسرعة تنفيذها، كما أنه يُقلل من مستويات الكفاءة، ويزيد من فرص الهدر الإداري والمالي، وهو ما يُقوّض ثقة المواطن في المؤسسات العامة، ويُضعف من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة، ومن أجل مواجهة هذا التحدي، يُمكن اعتماد حزمة من الإجراءات المؤسسية والتشريعية، كما يُظهر الجدول التالي:

الحلول المقترحة	– مراجعة توزيع المهام والاختصاصات بما يُقلل من التكرار والتداخل في الوظائف – اعتماد وحدات أو مجالس تنسيقية عليا لضمان الاتساق بين الجهات الفاعلة – ربط المؤسسات ببنية رقمية مشتركة لتبادل البيانات وتعزيز الانسجام المؤسسي – تطوير القوانين لتحديد صلاحيات كل جهة بوضوح، ولمنع التداخل التشريعي

إن تبني هذه الحلول لا يُسهم، فقط، في تحسين الأداء المؤسسي؛ بل يُعدّ خطوة حاسمة نحو تعزيز الحوكمة الرشيدة، وضمان وحدة القرار السياسي، إذ أن

وضوح الصلاحيات، وتكامل الأدوار، يُعتبران من أهم ركائز الإدارة العامة الفعالة في العصر الحديث.

ثانيًا: ضعف البنية القانونية والتنظيمية

تُعدّ البنية القانونية والتنظيمية العمود الفقري الذي تستند إليه عمليات إعداد وتنفيذ السياسات العامة، إذ تُحدّد من خلالها الصلاحيات، وتُضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين، إلا أن هذا الإطار يعاني، في كثير من السياقات، من مظاهر ضعف مزمنة تتمثل في غموض القوانين، وتضارب النصوص، أو بطء في إصدار اللوائح التنفيذية، ويُفاقم هذا الضعف عدم مواكبة التشريعات للتحولات المتسارعة، مما يُؤدي إلى فجوات بين النص والتطبيق، ويُضعف من شرعية السياسات وفعاليتها، وفي هذا السياق، يعرض الجدول التالي أبرز أوجه المظاهر في البنية القانونية والتنظيمية:

مظاهر ضعف البنية القانونية والتنظيمية	- غموض في الصلاحيات القانونية - تضارب بين النصوص - غياب اللوائح التنفيذية - عدم مواكبة التشريعات للتحولات الحديثة

عند مقارنة التجارب العالمية في إدارة البنية القانونية، يظهر تفاوت واضح بين الأنظمة التي تعتمد تشريعات مرنة وتشاركية تستجيب بسرعة للتغيرات، وتلك التي تتسم بجمود بيروقراطي ونصوص متقادمة، فبينما تُسهم التشريعات المتكاملة في استقرار السياسات العامة ووضوح مسارها، تؤدي الأنظمة غير المتكاملة إلى فجوات تطبيقية تزيد من التوتر بين المواطن والمؤسسة، وتُعرقل الجهود التنموية، ولمواجهة هذا التحدي، يوضّح الجدول التالي أبرز الحلول الممكنة:

الحلول المقترحة	- مواءمة القوانين مع المستجدات المختلفة - ضمان ترجمة القوانين إلى إجراءات عملية وقابلة للتطبيق - إزالة التعقيد القانوني لتسهيل فهم القوانين من قبل الموظفين والمواطنين - تعزيز الشفافية والتشاركية في وضع التشريعات لضمان مقبوليتها وفعاليتها

يتضح أن تعزيز البنية القانونية والتنظيمية ليس مجرد مسألة تقنية؛ بل هو ركيزة حيوية لترسيخ دولة القانون، وضمان استمرارية السياسات العامة بشكل يتّسم بالعدالة والكفاءة والشفافية.

ثالثًا: غياب التنسيق الرأسي والأفقي

يُعدّ التنسيق المؤسسي عاملاً محوريًا في نجاح السياسات العامة، سواء على المستوى الرأسي بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، أو على المستوى الأفقي بين الوزارات والهيئات المتخصصة [159]، وفي حال غياب هذا التنسيق، تبرز إشكالات متعددة، مثل: تكرار الجهود، وتضارب الصلاحيات، وضعف المساءلة، وهدر الموارد، ويتجلى هذا القصور بوضوح في السياسات التي تتطلب استجابة مشتركة من أكثر من جهة، دون وجود إطار تنسيقي فعّال، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز مظاهر غياب التنسيق الرأسي والأفقي في السياسات العامة:

مظاهر غياب التنسيق الرأسي والأفقي	– إصدار سياسات متباينة من جهات مختلفة – تكرار المبادرات في أكثر من جهة تنفيذية – ضعف في آليات المحاسبة المشتركة – هدر في الموارد

انطلاقًا من هذه المظاهر، يمكن استنتاج أن غياب التنسيق لا يؤثر، فقط، على كفاءة العمل الإداري؛ بل يُفقد السياسات العامة قدرتها على معالجة القضايا المعقدة التي تتقاطع فيها القطاعات والمؤسسات، كما يُعرقل جهود الإصلاح ويُضعف ثقة المواطنين في الأداء الحكومي، ويحول دون بناء رؤية موحدة للتنمية الشاملة، ولتجاوز هذا التحدي، يبيّن الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة:

الحلول المقترحة	– تشكيل هياكل مؤسسية تجمع بين الجهات ذات العلاقة لضمان التكامل والتوافق – استخدام التكنولوجيا لتسهيل تبادل المعلومات والتخطيط المشترك بين الجهات – صياغة سياسات تراعي الأبعاد المتعددة للقطاعات وتُحدّد أدوار كل جهة بوضوح – رفع كفاءة الموظفين التنفيذيين في العمل المشترك والتواصل بين المستويات الإدارية

يتضح أن التغلب على ضعف التنسيق يتطلب تغييرًا في الثقافة المؤسسية، وإعادة تصميم للهياكل التنظيمية بما يحقق الانسجام بين الجهات، ويُرسّخ مبادئ الحوكمة التشاركية والفعالية المتبادلة.

رابعًا: اختلال التوازن بين المركزية واللامركزية

يمثل التوازن بين المركزية واللامركزية أحد المرتكزات الجوهرية لنجاح السياسات العامة، إذ أن كلاً منهما يحمل مزايا وتحديات، فالمركزية تمنح القدرة على توحيد القرار وضبط الموارد؛ لكنها، في المقابل، تؤدي إلى بطء الاستجابة، وتهميش الخصوصيات المحلية، بينما تمنح اللامركزية مجالاً أوسع للمشاركة والابتكار المحلي[160]؛ لكنها، إن طُبّقت دون أطر قانونية وتنظيمية واضحة، قد تتحوّل إلى فوضى إدارية وازدواجية في تنفيذ السياسات، ويكشف الجدول التالي أبرز الإشكالات الناتجة عن اختلال العلاقة بين المركزية واللامركزية:

مظاهر اختلال التوازن بين المركزية واللامركزية	– احتكار القرار المركزي يُضعف تمثيل المناطق الطرفية – نقص الكفاءات المحلية يحد من فعالية التنفيذ – تداخل الصلاحيات بسبب غموض الأدوار المؤسسية – غياب الرقابة يفتح المجال للخلل الإداري

من خلال تقييم هذه التحديات، يتضح أن المعضلة لا تكمن في المفاضلة بين نموذجَين؛ بل في سوء إدارة العلاقة بينهما، فالمركزية غير المتوازنة تؤدي إلى تمركز السلطة في يد الأجهزة المركزية على حساب الديناميات المحلية، في حين أن اللامركزية غير المنظمة تنتج عن غياب التشريعات، أو ضعف القدرات المؤسسية، أو نقص الرقابة، ومن هنا، فإن إعادة النظر في هذه العلاقة تُعدّ ضرورة لتفعيل السياسات من خلال نظام مرن وفعّال، وفي هذا الإطار، يستعرض الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة للتعامل مع هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- تحديد أدوار الجهات المحلية بدقة، وتعزيز صلاحياتها ضمن الإطار الدستوري - توفير التدريب والتأهيل الإداري والتقني للوحدات اللامركزية - إنشاء أجهزة مستقلة لمتابعة الأداء وتقييم النتائج في المستويات المحلية - اعتماد آليات تشاركية تضمن التنسيق والتكامل بين مختلف مستويات الحكم

إن تقييم العلاقة بين المركزية واللامركزية يُظهر أنها ليست مجرد خيار إداري؛ بل بُعد استراتيجي يعكس فلسفة الدولة في الحكم، فالتوازن بين الطرفين هو ما يضمن العدالة في توزيع السلطة، والكفاءة في الأداء، والاستجابة الفورية لمتطلبات المواطنين.

المبحث الثاني: التحديات الوظيفية في السياسات العامة

تمثل التحديات الوظيفية أحد أبرز جوانب القصور التي تؤثر في فعالية السياسات العامة، إذ ترتبط بكيفية أداء المؤسسات والأجهزة التنفيذية لوظائفها، وليس فقط ببنيتها التنظيمية، فحتى في حال وجود هياكل مؤسسية متماسكة، فإن غياب الكفاءة التشغيلية، أو ضعف القدرات التنفيذية، أو الإخفاق في التنسيق الميداني، يُفضي إلى فجوة بين ما هو مُخطط وما يتم تحقيقه فعليًّا، وتزداد أهمية هذه التحديات في البيئات المعقدة التي تتطلب استجابات سريعة ومتناسقة للمتغيرات المتسارعة، يعرض هذا المبحث أربع صور رئيسة لهذه التحديات الوظيفية، تتعلّق بضعف القدرات التنفيذية، وقصور أدوات المتابعة والتقييم، وبطء الاستجابة للمستجدات، وانخفاض مستوى الابتكار المؤسسي.

أولاً: ضعف القدرات التنفيذية

تُعدّ القدرات التنفيذية جوهر الفعالية في السياسات العامة، إذ إن جودة التخطيط الاستراتيجي تفقد قيمتها ما لم تُترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، غير أن كثيرًا من أجهزة الدولة، خصوصًا في الدول النامية، تعاني من ضعف في الكفاءات البشرية، وقصور في الموارد الفنية والتقنية [161]، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى الإنجاز، وتأخر في تنفيذ البرامج، وظهور فجوات بين الأهداف والخطط، كما يسهم ضعف التأهيل والتدريب المستمر في إضعاف

مرونة المؤسسات وقدرتها على التكيف مع المستجدات، وفي هذا السياق، يعرض الجدول التالي أبرز المظاهر المرتبطة بضعف القدرات التنفيذية:

مظاهر ضعف القدرات التنفيذية	- نقص الكفاءات المؤهلة - ضعف البنية التحتية - غياب التدريب المستمر - الاعتماد على أساليب تقليدية

تُبرز هذه المظاهر أوجه القصور التي تؤثر على فاعلية السياسات العامة، حيث تتحول المؤسسات ذات الموارد المحدودة إلى كيانات عاجزة عن تحقيق التحوّل المنشود، إن ضعف القدرات لا يرتبط، فقط، بعدد العاملين أو مواردهم؛ بل يشمل، أيضًا، نوعية التفكير الإداري ومستوى الابتكار التنظيمي، ما يجعل من تطوير الكفاءات وبناء القدرات حجر الزاوية في تجاوز هذا التحدي، ويبيّن الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة تواكب التغيرات التكنولوجية والإدارية - اعتماد أدوات تخطيط وتنفيذ حديثة، مثل: نظم المعلومات وإدارة المشاريع الإلكترونية - توفير حوافز وظيفية وتشجيع الابتكار لجذب الكفاءات والحفاظ عليها - وضع مؤشرات أداء موضوعية وربطها بالمساءلة والتحسين المستمر

توضح هذه الحلول أن تجاوز هذا التحدي يتطلب معالجة مركبة تشمل البُعد الفني والمؤسسي والبشري، في آنٍ معًا، فالارتقاء بالأداء التنفيذي لا يتحقق فقط بتوفير الموارد؛ بل بترسيخ ثقافة مهنية تقوم على الكفاءة والنتائج، ضمن بيئة داعمة ومحفّزة للتطوير المستمر.

ثانيًا: قصور أدوات المتابعة والتقييم

تُعد المتابعة والتقييم من الركائز الجوهرية في دورة السياسات العامة، حيث تتيح رصد التقدم، واكتشاف مواطن الخلل، وتوجيه القرارات بناءً على معطيات موضوعية، غير أن كثيرًا من الأجهزة الحكومية تعاني من غياب أو ضعف آليات فعّالة لمراقبة الأداء، سواء بسبب نقص البيانات الدقيقة، أو ضعف الكوادر المؤهلة في هذا المجال، أو بسبب غياب ثقافة التقييم من

الأساس، ويؤدي ذلك إلى الاستمرار في تنفيذ سياسات غير فعّالة، وإلى تعطيل عملية تصحيح المسار، ويكشف الجدول التالي أبرز مظاهر القصور في أدوات المتابعة والتقييم:

مظاهر قصور أدوات المتابعة والتقييم	- غياب مؤشرات الأداء - ضعف نظم المعلومات - نقص الخبرات التقييمية - غياب آليات التغذية الراجعة

تُظهر هذه المظاهر أن غياب أدوات التقييم الفعّالة يؤدي إلى ضبابية في فهم ما إذا كانت السياسات تحقق أهدافها فعلاً، كما أن هذا القصور يُضعف من فرص التعلم المؤسسي، ويجعل عملية صنع القرار قائمة على الانطباعات لا على الأدلة، لذا فإن تطوير منظومة المتابعة والتقييم يُعدّ مدخلاً أساسيًا لتحسين جودة السياسات ورفع مستوى المساءلة، ويستعرض الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- اعتماد مؤشرات دقيقة ومحددة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ وربطها بالأهداف الكلية - إنشاء قواعد بيانات رقمية تسهم في توحيد المعطيات وتحليل الأداء بشكل دوري - تدريب موظفين متخصصين في مجالات التقييم الكمي والنوعي - ربط نتائج التقييم بعملية اتخاذ القرار وتعديل السياسات بناءً على النتائج

يتضح من هذه الحلول أن تفعيل أدوات المتابعة والتقييم يتطلب التزامًا إداريًا وبنية تحتية معرفية وتقنية، ومن دون ذلك، ستبقى السياسات العامة في حالة من العمى الاستراتيجي، عاجزة عن تصحيح أخطائها أو البناء على نجاحاتها، مما يُقوّض جدواها على المدى الطويل.

ثالثًا: ضعف التكامل بين مستويات الإدارة

يمثل ضعف التكامل بين المستويات المركزية والمحلية في الإدارة العامة أحد أبرز الإشكالات الوظيفية في تنفيذ السياسات العامة، ففي العديد من السياقات، يُلاحظ وجود فجوة واضحة في التنسيق والتكامل بين الجهات المركزية من جهة، والوحدات التنفيذية المحلية من جهة أخرى [162]، ما يؤدي إلى خلل في ترجمة

السياسات إلى ممارسات عملية، ويتجلى هذا الضعف في تعدد التعليمات المتعارضة، أو غياب آليات إشراك المستويات الدنيا في مراحل التخطيط والتقرير، مما يخلق انفصالاً بين مركز القرار وواقع التنفيذ، وفي هذا الإطار، يوضح الجدول التالي أبرز مظاهر هذا التحدي:

مظاهر ضعف التكامل بين مستويات الإدارة	- مركزية القرار - تهميش الإدارات المحلية - ضعف التواصل العمودي - غياب تفويض الصلاحيات بوضوح

تدل هذه المظاهر على أن التباعد الإداري بين المركز والميدان لا يؤدي فقط إلى ضعف التنسيق؛ بل يحدّ من فعالية البرامج الحكومية، ويقلّص من فرص التكيّف مع الاحتياجات المحلية، إذ إن تجاهل الفاعلين المحليين في التخطيط واتخاذ القرار يؤدي إلى فجوات في التنفيذ، ويؤثر سلبًا على العدالة في توزيع الخدمات والموارد، لذا، فإن معالجة هذا التحدي تستوجب إعادة نظر في أسلوب توزيع الصلاحيات وتفعيل الشراكة الإدارية بين المستويات المختلفة، ويكشف الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- تحديد الأدوار بدقة بين الجهات المركزية والمحلية وفق قواعد تشريعية وتنظيمية واضحة - تأسيس لجان مشتركة بين المستويات المختلفة لضمان التكامل في القرارات والتنفيذ - تضمين ممثلي الجهات المحلية في مراحل التخطيط وتحديد الأولويات - تطوير قنوات فعالة للتواصل المنتظم بين المستويات العليا والدنيا في الإدارة

تبيّن هذه الحلول أن بناء تكامل وظيفي بين المستويات الإدارية ليس مجرد إجراء تنظيمي؛ بل هو ضرورة لتحقيق العدالة والفعالية في تنفيذ السياسات، إذ إن تعزيز التكامل يعكس احترامًا لمبدأ الشراكة في الحكم، ويعزز من استجابة السياسات لاحتياجات المواطنين في مختلف المناطق.

رابعًا: غياب ثقافة التقييم والمساءلة

تمثل ثقافة التقييم والمساءلة حجر الزاوية في تعزيز الحوكمة الرشيدة وتحسين

الأداء المؤسسي، غير أن العديد من المؤسسات العامة، لا سيما في السياقات التي تعاني من إرث إداري تقليدي، تفتقر إلى ممارسات مؤسسية راسخة في هذا المجال، فبدلاً من أن تكون عملية التقييم جزءًا أصيلاً من دورة السياسات، تُختزل، أحيانًا، في تقارير شكلية لا تؤثر فعليًا في القرارات، كما يُنظر إلى المساءلة بوصفها تهديدًا لا أداة تطوير، وهو ما يؤدي إلى مقاومة داخلية لعمليات التقييم الحقيقية، وفي هذا السياق، يعرض الجدول التالي أبرز مظاهر غياب ثقافة التقييم والمساءلة:

مظاهر غياب ثقافة التقييم والمساءلة	- تقييمات شكلية - غياب محاسبة حقيقية عند الفشل - ضعف الشفافية - مقاومة داخلية لتقارير الأداء

تُظهر هذه المظاهر أن المشكلة لا تكمن فقط في أدوات التقييم؛ بل في غياب الإيمان المؤسسي بأهمية التقييم والمساءلة باعتبارهما أداتين لتحسين الأداء لا لمعاقبة الأفراد، كما أن ضعف الشفافية وغياب القنوات المستقلة للتقييم يساهمان في تعزيز ثقافة «الإنكار» و«الجمود المؤسسي»، مما يحدّ من فرص التعلم والتطور، من هنا، فإن التحول نحو بيئة مؤسسية قائمة على المساءلة يتطلب تغييرًا ثقافيًا ومؤسسيًا عميقًا، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- ربط التقييم بتحسين الأداء وليس بالمساءلة العقابية فقط - فصل جهة التقييم عن الجهات المنفذة لضمان الموضوعية والحياد - نشر نتائج التقييم وإتاحتها للجهات الرقابية والجمهور عند الاقتضاء - مكافأة الوحدات أو الأفراد المتميزين بناءً على مؤشرات أداء واضحة وموضوعية

تُبيّن هذه الحلول أن إرساء ثقافة التقييم والمساءلة لا يكتفي بتطوير الأدوات؛ بل يستلزم - في رأيي - بناء مناخ مؤسسي قائم على الثقة والمهنية والشفافية، إذ بدون هذا التغيير الثقافي، تبقى التقييمات صورية، وتفقد السياسات فعاليتها، ويُضيَّع الكثير من فرص التحسين والتطوير.

المبحث الثالث: التحديات السياسية في السياسات العامة

تلعب البيئة السياسية دورًا حاسمًا في نجاح أو فشل السياسات العامة، حيث يُعدّ الاستقرار السياسي، والتوافق بين القوى الفاعلة، والوضوح في التوجهات الحزبية، من العوامل التي تهيّئ أرضية مناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة، غير أن الواقع العملي يُبرز تحديات سياسية متعددة، تعرقل سيرورة السياسات، وتمسّ بجوهر العملية الديمقراطية ومبدأ استمرارية الدولة، وتتجلى هذه التحديات في مظاهر متعددة، أبرزها: عدم الاستقرار الحكومي، وتسييس السياسات العامة، وتضارب الأجندات الحزبية، وضعف الإرادة السياسية، وسنتناول في هذا المبحث أبرز هذه التحديات ضمن ثلاثة محاور رئيسة.

أولاً: عدم الاستقرار الحكومي

يُعتبر الاستقرار الحكومي شرطًا أساسيًا لنجاح السياسات العامة، إذ تُتيح الحكومات المستقرة بيئة تنظيمية متماسكة، وإرادة سياسية واضحة، تضمن استمرارية البرامج والسياسات على المدى المتوسط والطويل، في المقابل، فإن تعاقب الحكومات بشكل متسارع، أو تفكك التحالفات الحاكمة، أو تغيّر الأولويات السياسية مع كل دورة انتخابية، يؤدي إلى انقطاع في المسارات التنفيذية، ويعطّل تقييم السياسات أو تحسينها تدريجيًا، كما أن عدم الاستقرار يخلق حالة من التردد الإداري، ويقلّص ثقة المستثمرين والمواطنين في جدوى السياسات المعلنة، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أبرز المظاهر المرتبطة بعدم الاستقرار الحكومي:

مظاهر عدم الاستقرار الحكومي	- تغيّر السياسات بتغير الحكومات - تعليق المشاريع عند كل دورة انتخابية - ضعف التنسيق بين الوزارات - انقطاع الاستراتيجيات طويلة الأمد

تُبرز هذه المظاهر أثر غياب الاستقرار السياسي على عملية السياسات العامة، حيث تؤدي إلى غموض في الرؤية، وضعف في المتابعة، وفقدان التراكم المؤسسي،

ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن الاستقرار لا يعني فقط بقاء الحكومة؛ بل يشمل وضوح التوجهات، والالتزام المؤسساتي بتنفيذ السياسات بصرف النظر عن التغييرات السياسية، وبالتالي، فإن ضمان الحد الأدنى من الاستمرارية يُعدّ من متطلبات الحوكمة الرشيدة، ولتجاوز هذا التحدي، يعرض الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة:

الحلول المقترحة	- تحويل السياسات إلى خطط مؤطرة بقوانين لتضمن استمرارها بعد تغيير الحكومات - تقليل اعتماد التنفيذ على الأشخاص السياسيين، وزيادة دور الأجهزة المهنية المحايدة - صياغة رؤى استراتيجية تحظى بإجماع نسبي بين الفاعلين السياسيين

تُظهر هذه الحلول أن الحد من أثر عدم الاستقرار الحكومي يتطلب تحصين السياسات العامة ضد التقلبات السياسية، وذلك من خلال بناء مؤسسات قوية، وبلورة توافقات سياسية حول الأولويات الكبرى، بما يضمن انسيابية العمل الحكومي ويُعزّز الثقة المجتمعية في جدوى السياسات العمومية.

ثانيًا: تسييس السياسات العامة

يُعد تسييس السياسات العامة من أبرز التحديات السياسية التي تقوّض حياد العمل الإداري وتُضعف من فاعلية تنفيذ البرامج الحكومية، ويقصد بتسييس السياسات تدخل الاعتبارات الحزبية أو الانتخابية في مراحل تصميم السياسات أو تنفيذها [163]، بحيث تُخضع الأولويات العامة لمصالح ضيقة، ما يؤدي إلى الانحراف عن الأهداف التنموية، وغالبًا ما يُفضي هذا السلوك إلى تهميش الكفاءات المهنية، وإقصاء بعض الفئات، وزيادة حالة الاستقطاب السياسي داخل المؤسسات، وعلى هذا الأساس، يكشف الجدول التالي أبرز مظاهر التسييس في السياسات العامة:

مظاهر تسييس السياسات العامة	- تقديم المصلحة الحزبية على المصلحة العامة - تغييب الكفاءات المستقلة - اختزال السياسات في شعارات انتخابية - انتقائية في التعيينات والتمويل

ومن خلال مقارنة هذا التحدي مع حالات الحوكمة الرشيدة، يتضح أن الفرق الأساسي يكمن في مدى حيادية المؤسسات، واستقلاليتها عن التدخلات السياسية قصيرة الأجل، ففي الدول التي تتمتع بإدارة مهنية قوية، تكون القرارات مبنية على أدلة واحتياجات مجتمعية واضحة، بينما تُغلب الأنظمة المتسيّسة الاعتبارات الدعائية والولاءات الحزبية، وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة وتآكل المشروعية، ولمواجهة هذا التحدي، يُقدّم الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة:

الحلول المقترحة	- وضع آليات قانونية تضمن تعيين الكفاءات وفق معايير مهنية بعيدة عن الانتماءات - تمكين مؤسسات المحاسبة والتفتيش من مراقبة الأداء وتجاوزات نفوذ الفواعل السياسية - تكوين وعي مؤسسي يركّز على الصالح العام، وتعزيز ولاء الموظف للمؤسسة

تبيّن هذه المقترحات أن الحد من تسييس السياسات العامة يتطلب تكاملاً بين الإصلاح القانوني، وبناء ثقافة مهنية، وتفعيل الرقابة المؤسسية، ذلك أن الحوكمة الفاعلة لا تنفصل عن مبدأ الحياد، الذي يُعد شرطًا لتحقيق العدالة والكفاءة والاستدامة في العمل العام.

ثالثًا: ضعف المشاركة السياسية والمؤسسية

يُعتبر ضعف المشاركة السياسية والمؤسسية من أبرز التحديات التي تُقيد فعالية السياسات العامة في العديد من الدول، لا سيما تلك التي تعاني من فجوة بين الدولة والمجتمع [164]، إذ يؤدي غياب القنوات المؤسسية الفعّالة للمشاركة إلى إقصاء الفئات الاجتماعية من دوائر التأثير، مما يُضعف من شرعية السياسات ويُحولها إلى قرارات نُخبوية لا تعبّر عن الحاجات الحقيقية للمواطنين، كما أن محدودية تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع السياسات تخلق فراغًا في مساءلة الفاعلين الرسميين، وفي هذا الإطار، يكشف الجدول التالي أبرز مظاهر ضعف المشاركة في السياسات العامة:

مظاهر ضعف المشاركة السياسية والمؤسسية	- محدودية مشاركة المواطنين في النقاشات العامة - ضعف تمثيل المجتمع المدني - انعدام الآليات التشاركية - قلة الشفافية في صنع القرار

تُظهر هذه المظاهر أن غياب المشاركة لا يقتصر على البعد السياسي؛ بل يمتد إلى المستوى المؤسسي والإجرائي، ومن خلال استنتاج تجارب الدول التي تبنّت النماذج التشاركية، يتضح أن السياسات التي تُصمم بمشاركة مجتمعية واسعة تكون أكثر واقعية وفعالية، كما تسهم في رفع منسوب الثقة بين الدولة والمواطن، وتعزّز من التماسك الاجتماعي، وانطلاقًا من ذلك، يُبيّن الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- تنظيم جلسات استماع، واستطلاعات رأي، ومنصات للتفاعل مع السياسات - إشراكهم في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم عبر مجالس وهيئات تشاركية - إتاحة البيانات والمعلومات حول السياسات أمام الرأي العام لضمان المساءلة

يتضح من هذه الحلول أن المشاركة ليست مسألة رمزية أو تكميلية؛ بل هي شرط جوهري لتحقيق السياسات الفعالة والعادلة، ومن دون مشاركة حقيقية، تصبح السياسات عرضة للفشل أو للرفض المجتمعي، في حين أن المشاركة تمثّل أداة وقائية من الانحرافات، وجسرًا ضروريًا بين الدولة والمجتمع.

المبحث الرابع: التحديات الاقتصادية في السياسات العامة

تُشكّل التحديات الاقتصادية عنصرًا جوهريًا في فهم طبيعة السياسات العامة وإمكانات تنفيذها، فغياب الاستقرار الاقتصادي، أو ضعف الكفاءة في إدارة الموارد، يُلقي بظلاله على قدرة الدولة في تصميم وتنفيذ برامج فعالة تُراعي التوازن بين الإمكانات والاحتياجات، وتزداد أهمية هذه التحديات في ظل تصاعد الضغوط المالية، وارتفاع الدين العام، والتقلبات المرتبطة بالأسواق

العالمية، كما أن السياسات الاقتصادية غير المدروسة قد تؤدي إلى هدر الموارد أو تفاقم الأزمات بدلاً من معالجتها، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحديات الاقتصادية التي تُعيق فاعلية السياسات العامة، عبر أربعة محاور رئيسة تتعلق بالموارد المالية، وأولويات الإنفاق، والارتباط بالاقتصاد العالمي، وكفاءة إدارة البرامج.

أولاً: محدودية الموارد المالية

تُعدّ محدودية الموارد المالية أحد أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات العامة، لا سيما في الدول النامية أو التي تمر بتحولات اقتصادية عميقة، إذ تؤدي ندرة الإيرادات، أو اختلال التوازن بين النفقات والإيرادات، إلى صعوبة تمويل البرامج والسياسات الطموحة، مما يضطر الحكومات إلى تأجيل مشروعات استراتيجية أو تقليصها، وتزداد حدة هذا التحدي في ظل الضغوط المتزايدة على الميزانيات العامة بسبب الإنفاق الاجتماعي، وخدمة الدين، والمتطلبات الأمنية، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي أبرز مظاهر محدودية الموارد المالية في السياسات العامة:

مظاهر محدودية الموارد المالية	- عجز في الموازنات العامة - اعتماد مفرط على التمويل الخارجي - ضعف تعبئة الإيرادات المحلية - تأجيل البرامج التنموية

تكشف هذه الإشكالية عن تأثير مباشر للعجز المالي على فاعلية السياسات، حيث يُجبر متخذو القرار على تبني خيارات قصيرة المدى تفتقر إلى الاستدامة، ما يؤدي إلى تآكل الثقة في الإدارة العامة، كما أن الاعتماد على المساعدات أو القروض يُقيد من هامش السيادة في توجيه الإنفاق، ويُضعف القدرة على تنفيذ برامج طويلة الأمد، وفي هذا الإطار، يوضح الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الإدارة الضريبية للحد من التهرب والإعفاءات غير المبررة - إعادة هيكلة الإنفاق وترشيد الدعم، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد الحكومية - توظيف آليات التمويل المشترك لتنفيذ المشاريع الكبرى دون الاعتماد الكامل على الموازنة

تبرز هذه الحلول أهمية التحول نحو نماذج تمويل أكثر استدامة ومرونة، مع التركيز على تعظيم الموارد الذاتية وتفعيل آليات الحوكمة المالية، فالموارد ليست مجرد رقم في الميزانية؛ بل ركيزة لضمان استمرارية السياسات ومصداقيتها أمام المواطن والمجتمع الدولي.

ثانيًا: سوء توزيع الموارد وأولويات الإنفاق

لا تكمن الإشكالية الاقتصادية فقط في محدودية الموارد؛ بل تتفاقم حين يُساء توزيع المتاح منها أو تُدار وفق أولويات غير منسجمة مع حاجات المجتمع، فغالبًا ما تُنفق الميزانيات العامة في اتجاهات غير تنموية، أو تُخصّص نسبة كبيرة منها لنفقات جارية، مثل الأجور والدعم غير الموجّه، على حساب الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، ويؤدي هذا الخلل إلى فجوات تنموية بين المناطق والفئات، ويضعف الأثر الإيجابي للسياسات العامة، ويكشف الجدول التالي أبرز مظاهر سوء توزيع الموارد وأولويات الإنفاق:

مظاهر سوء توزيع الموارد وأولويات الإنفاق	- إنفاق مفرط على قطاعات غير إنتاجية - ضعف تمويل القطاعات الاجتماعية - فجوة بين التخطيط والتمويل - تفاوت إقليمي في التخصيصات

يُبرز هذا التحدي أبعادًا وظيفية تعكس خللاً في منطق التخطيط المالي، حيث تغيب الرؤية التكاملية بين السياسات القطاعية، ويُهيمن الطابع السياسي أو البيروقراطي على أولويات الإنفاق، والنتيجة تكون سياسات تفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، ما يؤدي إلى تفاوتات مجالية، ويضعف الثقة في جدوى تدخلات الدولة، وفي هذا السياق، يستعرض الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لمعالجة هذا التحدي:

الحلول المقترحة	- توجيه الإنفاق وفق مؤشرات أداء ونتائج قابلة للقياس والرقابة - إشراك المجتمع المدني والهيئات الرقابية في تحديد أولويات الإنفاق - مراجعة فاعلية الإنفاق الحكومي وتحويل الموارد نحو القطاعات ذات الأثر الأكبر - تخصيص الموارد على أساس التفاوت التنموي بين المناطق الجغرافية

تدلّ هذه الحلول على ضرورة الانتقال من منطق «التخصيص السياسي» إلى منطق «التخطيط القائم على القيمة المضافة»، بما يُحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن، إن إعادة النظر في أولويات الإنفاق يُعدّ مدخلاً حاسمًا لتفعيل السياسات العامة وتحقيق أهدافها بفعالية واستدامة.

ثالثًا: التبعية الاقتصادية والارتهان للتمويل الخارجي

تُواجه العديد من الدول، لا سيما النامية، تحديًا بنيويًا يتمثل في التبعية الاقتصادية والارتهان للتمويل الخارجي[165]، سواء من خلال القروض أو المساعدات أو الاستثمارات الأجنبية المشروطة، تنبع خطورة هذه التبعية من كونها تقيد حرية السياسات الوطنية، وتجعل عملية رسم السياسات العامة خاضعة لمتطلبات وشروط الممولين، بدلاً من أن تستجيب لأولويات التنمية المحلية، كما قد يؤدي ذلك إلى هشاشة اقتصادية، خاصة عند تقلبات الأسواق العالمية أو تغيّر السياسات الدولية، ويُظهر الجدول التالي أبرز مظاهر هذا التحدي:

مظاهر التبعية الاقتصادية والارتهان للتمويل الخارجي	- الاعتماد على القروض الدولية - تنفيذ سياسات بشروط خارجية - ضعف الاكتفاء الذاتي - تقلب السياسات بتغير المانحين

يُستنتج من هذا التحدي أن السيادة الاقتصادية لا ترتبط فقط بقدرة الدولة على تأمين مواردها؛ بل، أيضًا، باستقلالية قراراتها، فكلما زادت التبعية للمصادر الخارجية، كلما أصبحت السياسات العامة انعكاسًا لأولويات غير وطنية، وهو ما يقوض التنمية المستدامة ويزيد من هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة للتقليل من التبعية الاقتصادية:

الحلول المقترحة	– تقليل الاعتماد على مصدر واحد مثل الصادرات أو الريع النفطي – دعم الصناعات الوطنية والزراعة لتقليص الاستيراد وزيادة التوظيف – اللجوء للقروض بشروط مناسبة وفي إطار خطة تنموية واضحة – تنويع العلاقات الاقتصادية خارج مراكز القوة التقليدية

تبرز هذه الحلول أهمية بناء اقتصاد وطني مرن ومستقل، قادر على إنتاج قراراته من الداخل، وتوجيه موارده بما يخدم أولوياته التنموية، فالتحرر التدريجي من التمويل الخارجي لا يعني الانغلاق؛ بل بناء شراكات متكافئة ومستدامة تحترم السيادة وتُعزّز المصالح المتبادلة.

رابعًا: هشاشة السياسات الاقتصادية في مواجهة الأزمات

تكشف الأزمات الكبرى، مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والانهيارات المالية، عن مدى متانة السياسات الاقتصادية وقدرتها على الاستجابة السريعة والفعالة، ففي العديد من الدول، أظهرت الأزمات الأخيرة هشاشة السياسات الاقتصادية[166]، التي افتقرت إلى المرونة الكافية، أو كانت قائمة على نماذج غير قابلة للتكيّف مع الطوارئ، وغالبًا ما تتجلى هذه الهشاشة في ضعف أدوات التنبؤ والاستجابة، وعدم وجود شبكات أمان اقتصادي واجتماعي فعالة تحمي الفئات المتضررة، وفي هذا الإطار، يوضّح الجدول التالي أبرز أوجه هشاشة السياسات الاقتصادية في مواجهة الأزمات:

مظاهر هشاشة السياسات الاقتصادية في مواجهة الأزمات	– بطء الاستجابة للأزمات – غياب خطط طوارئ اقتصادية – ضعف شبكات الحماية الاجتماعية – نقص الاحتياطات المالية

تُبيّن هذه المظاهر أن غياب الاستباقية والمرونة في التخطيط الاقتصادي يجعل من كل أزمة تهديدًا مضاعفًا للتماسك المجتمعي والاستقرار المالي، فالأزمات لا تخلق المشكلات فحسب؛ بل تكشف عن الثغرات البنيوية في إدارة الاقتصاد والموارد، ومن هنا، يعرض الجدول التالي أبرز الحلول المقترحة لتعزيز قدرة السياسات الاقتصادية على مواجهة الأزمات:

الحلول المقترحة	– تصميم خطط احتياطية قابلة للتفعيل السريع عند الأزمات – ضمان دخل أدنى للفئات المتضررة خلال الأزمات – بناء صناديق سيادية أو احتياطية لمواجهة الكوارث والأزمات الطارئة – استخدام أدوات تحليل البيانات لتوقع الأزمات واتخاذ قرارات استباقية

تبرز هذه الحلول أهمية التحول من «إدارة الأزمات» إلى «إدارة المخاطر»، عبر سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيّف والاحتواء، بما يعزز من مناعة الدولة تجاه الصدمات المفاجئة، ويُعزّز من ثقة المواطنين في مؤسساتها الاقتصادية.

خاتمة الفصل التاسع

كشف هذا الفصل عن تعدّد التحديات التي تعترض السياسات العامة، سواء على مستوى بنيتها الهيكلية أو أدائها الوظيفي أو سياقها السياسي والاقتصادي، فقد أظهرت المباحث الأربعة أن اختلالات البنية المؤسسية، وضعف التنسيق، وتضارب الصلاحيات، بالإضافة إلى هشاشة الإطار القانوني، تُعد من أبرز العوائق الهيكلية التي تحدّ من فاعلية السياسات العامة، كما أن التحديات الوظيفية المرتبطة بضعف الكفاءة التنفيذية، وتضاؤل الابتكار الإداري، تُعمّق من فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، فتفاعل هذه التحديات وتراكبها يعكس طبيعة السياسات العامة بوصفها نتاجًا لمعادلات مؤسسية، وسياقات سياسية، وضغوط اقتصادية متغيرة، ومن هنا، فإن تجاوز هذه التحديات لا يتطلب فقط إصلاحات جزئية؛ بل رؤية شاملة لإعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها على أسس الحوكمة الرشيدة، والتنسيق المتكامل، والتخطيط المستدام، ويُشكّل هذا الفصل مدخلاً تحليليًا لفهم جذور الاختلالات، ومقدمةً ضرورية لمقاربة القضايا المعاصرة التي ستُناقش في الفصل العاشر.

الفصل العاشر

قضايا معاصرة في السياسات العامة

شهدت العقود الأخيرة تحولات بنيوية ووظيفية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انعكست بصورة مباشرة على السياسات العامة من حيث التخطيط والتنفيذ والتقييم، ولم تعد هذه السياسات محصورة في أطرها التقليدية؛ بل أصبحت مضطرة إلى التفاعل مع قضايا جديدة فرضتها متغيرات الحوكمة، والثورة الرقمية، والعولمة، لذا، يأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على أبرز هذه القضايا المعاصرة التي تُعيد رسم ملامح السياسات العامة، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسة:

- الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة
- التحول الرقمي في السياسات العامة
- العولمة وتدويل السياسات العامة

وتهدف هذه المعالجة إلى استكشاف الأثر المزدوج لهذه القضايا بوصفها فرصًا وتحديات في الوقت ذاته، مع إبراز كيفية تكيّف صانعي السياسات مع متغيرات البيئة الجديدة.

المبحث الأول: الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة

تُعدّ الحوكمة الرشيدة من أبرز المفاهيم التي فرضت حضورها في حقل السياسات العامة خلال العقود الأخيرة، باعتبارها مدخلاً أساسًا لتحسين أداء الدولة وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، فقد أفرزت التحديات المعاصرة، من تعقيد المشكلات العامة إلى تزايد الطلب على الشفافية والمساءلة، حاجة ملحّة إلى نماذج أكثر مرونة وفعالية في إدارة الشأن العام، ولم تَعُد فعالية السياسات تُقاس فقط بقدرتها على تحقيق الأهداف؛ بل، أيضًا، بمدى التزامها بمبادئ الحوكمة كالمشاركة والشفافية وسيادة القانون، ويكتسب هذا المبحث أهميته من كونه يُسلّط الضوء على مفهوم الحوكمة الرشيدة، ويحلل أبعادها النظرية والتطبيقية في سياق السياسات العامة، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والنماذج التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال.

أولاً: مفهوم الحوكمة الرشيدة

نشأ مفهوم الحوكمة الرشيدة في تسعينيات القرن العشرين في أدبيات البنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية، كرد فعل على أوجه القصور التي كانت تعاني منها الدول النامية في إدارة الموارد العامة، وتدهور الخدمات، وغياب الشفافية[167]، ومع تطور الأدبيات، اتسع المفهوم ليشمل الأبعاد السياسية والقانونية والمؤسسية للإدارة العامة، وقد تعددت تعريفات الحوكمة الرشيدة، غير أن القاسم المشترك بينها هو الإشارة إلى أسلوب إدارة الشأن العام بطريقة تتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ومن المهم التمييز بين الحوكمة كمنظومة قيم وأدوات، وبين مفاهيم قريبة، مثل «الإدارة العامة» أو «الحكم»، إذ أن الحوكمة تركز على كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها ضمن إطار تشاركي، وفي هذا الإطار، يبين الجدول التالي أبرز الفروقات المفاهيمية بين الحوكمة والإدارة، والحكم بوصفهما مفهومينْ متداخلين في الاستخدام الشائع

الحوكمة	الطريقة التي تُمارس بها السلطة لإدارة الموارد، مع التركيز على المبادئ، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة
الإدارة	تتعلق بتنفيذ المهام اليومية وتسيير العمليات داخل المؤسسات باستخدام أدوات تنظيمية وإدارية
الحكم	يشير إلى السلطة السياسية الرسمية التي تُدير الدولة وتتخذ القرارات الملزمة باسم المجتمع

تُظهر هذه الفروقات أن الحوكمة الرشيدة تتجاوز البُعد التقني للإدارة أو البُعد السياسي للحكم، فهي إطار مؤسسي وأخلاقي يهدف إلى تعزيز فعالية السياسات العامة من خلال ضمان انخراط الفاعلين، وشفافية الإجراءات، ومحاسبة المسؤولين، بما يجعلها ركيزة أساسية لأي نموذج إصلاحي في الدولة الحديثة.

ثانيًا: مبادئ الحوكمة الرشيدة

ترتكز الحوكمة الرشيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُشكّل الإطار المرجعي لتسيير الشأن العام بفعالية وعدالة، وقد أجمعت أغلب الأدبيات الدولية، على أن من أبرز هذه المبادئ: المساءلة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، الكفاءة والفعالية، والعدالة[168]، فالمساءلة تضمن خضوع المسؤولين

للمحاسبة، والشفافية تعزز وضوح المعلومات والإجراءات، أما المشاركة فتفتح المجال أمام المواطنين للمساهمة في اتخاذ القرار، بينما تُؤمن سيادة القانون إطارًا قانونيًا يحكم السلوك المؤسسي، ولا تكتمل هذه المنظومة إلا بتوافر الكفاءة في استخدام الموارد، والعدالة في توزيع الفرص والخدمات، وفي هذا السياق، يكشف الجدول التالي أبرز هذه المبادئ:

مبادئ الحوكمة الرشيدة	- المساءلة - الشفافية - المشاركة - سيادة القانون - الكفاءة والفعالية - العدالة

تُبيّن هذه المبادئ أن نجاح الحوكمة الرشيدة لا يتحقق إلا من خلال تكامل هذه القيم في منظومة واحدة، فغياب أحدها يُقوّض بقية العناصر ويُضعف من أداء السياسات العامة، كما أن فعالية كل مبدأ ترتبط بمدى تجذّره في الثقافة المؤسسية وسلوك الأفراد، مما يستدعي إرادة سياسية جادة، وأطرًا تنظيمية داعمة، لتجاوز الطابع الشكلي لهذه المبادئ وتحقيقها فعليًا على أرض الواقع.

ثالثًا: الحوكمة وصنع السياسات العامة

تلعب الحوكمة الرشيدة دورًا محوريًا في تحسين جودة السياسات العامة، من خلال إرساء آليات تُعزز من كفاءة عملية اتخاذ القرار وفعالية التنفيذ، فكلما اتّسمت السياسات بالشفافية والمساءلة والمشاركة، زادت قدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين وتحقيق أهداف التنمية، حيث تُسهم الحوكمة في إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوسيع دوائر التشاور، وتفعيل التقييم المستمر للأداء الحكومي، كما أنها تُسهم في محاربة الفساد الإداري والحد من البيروقراطية، من خلال توضيح المسؤوليات وتكريس ثقافة النتائج، وتنعكس هذه الأبعاد بشكل مباشر على جودة الخدمات العمومية، وعلى قدرة المؤسسات

في التكيّف مع التغيرات ومواكبة التحولات المجتمعية، وفي هذا الجانب، يبيّن الجدول التالي أبرز الأدوار التي تُمارسها الحوكمة الرشيدة في عملية صنع السياسات العامة:

صياغة القرار	تعزيز التشاركية وتنوع وجهات النظر
التنفيذ	تقليل الهدر وتعزيز الكفاءة التشغيلية
الاستجابة المجتمعية	مواءمة السياسات مع الاحتياجات الفعلية للمواطنين
مكافحة الفساد	ضبط الصلاحيات، وتفعيل آليات الرقابة
التقييم	ربط الأداء بالنتائج وتحسين المساءلة المؤسسية

يتضح من هذا العرض أن الحوكمة الرشيدة ليست مجرد إطار تنظيمي؛ بل هي ثقافة إدارية تُوجّه العمل العام نحو قيم الشفافية والمسؤولية والتكيّف، ما يجعلها حجر الأساس لأي سياسة عامة فاعلة ومستدامة، كما أنها تحُيل السياسات من قرارات فوقية إلى أدوات تفاعلية تعكس توازن المصالح، وتعزّز الثقة بين المواطن والدولة.

رابعًا: عوائق وتحديات تطبيق الحوكمة

رغم التوافق الدولي حول أهمية الحوكمة الرشيدة، فإن تطبيقها العملي يواجه تحديات متعددة، تختلف باختلاف السياقات السياسية والمؤسسية، فعلى المستوى السياسي، قد يؤدي غياب الإرادة السياسية أو هيمنة الاعتبارات الحزبية إلى إفراغ مفاهيم الحوكمة من محتواها، وتحويلها إلى شعارات دون مضمون حقيقي، أما على المستوى المؤسسي، فإن تعدد الجهات الحكومية، وتضارب الأدوار، وضعف التنسيق، كلها عوامل تُعيق تفعيل مبادئ الحوكمة، ويضاف إلى ذلك وجود مقاومة داخلية للتغيير في بعض الإدارات، بسبب غياب ثقافة التقييم، والخوف من المساءلة، والانغلاق على الأساليب التقليدية، وارتباطًا بذلك، يوضح الجدول التالي أبرز العوائق التي تُواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة:

تحديات سياسية	- ضعف الإرادة السياسية - تسييس مؤسسات الدولة - غياب التوافق حول أولويات الإصلاح
تحديات مؤسسية	- تداخل الاختصاصات بين الجهات الرسمية - غياب آليات التنسيق والتكامل - ضعف نظم المعلومات الإدارية
تحديات ثقافية وإدارية	- مقاومة التغيير في بعض المؤسسات - غياب الشفافية - ضعف ثقافة المساءلة والنتائج

تكشف هذه التحديات عن أن الحوكمة لا تُبنى فقط بالقوانين والهياكل؛ بل تحتاج إلى بيئة سياسية ومؤسسية ملائمة، وثقافة إدارية قائمة على الشفافية والانفتاح، فالنجاح في تفعيل الحوكمة يتطلب إصلاحًا تدريجيًا متعدد الأبعاد، يدمج بين الإرادة السياسية، والتصميم الإداري، والانخراط المجتمعي في آن واحد.

خامسًا: أمثلة تطبيقية على الحوكمة الرشيدة

تُظهر التجارب الدولية أن تبنّي الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة يُمكن أن يُحدث فرقًا ملموسًا في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وزيادة ثقة المواطن بالمؤسسات، ومن الأمثلة تجربة كندا التي أولت أهمية كبرى لتفعيل المساءلة عبر آليات رقابية مستقلة، واعتماد أنظمة تقييم دوري للأداء الحكومي، فضلاً عن إشراك المواطنين في إعداد السياسات[169]، كما تُعتبر تجربة رواندا نموذجًا في ترسيخ الحوكمة بعد النزاعات، إذ تم بناء مؤسسات تعتمد على مبدأ سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتفويض الصلاحيات للمستويات المحلية[170]، وانطلاقًا من ذلك، يبيّن الجدول التالي بعض النماذج التطبيقية للحوكمة الرشيدة وتأثيرها في السياسات العامة:

الدولة	ممارسة الحوكمة الرشيدة	الأثر على السياسات العامة
كندا	تفعيل المساءلة من خلال هيئات رقابية مستقلة، اعتماد تقييم دوري للأداء، مشاركة مجتمعية	تعزيز الشفافية، تحسين جودة القرار، رفع كفاءة الخدمات الحكومية
رواندا	بناء مؤسسات ما بعد النزاع، تركيز على سيادة القانون، مكافحة الفساد، تفويض الصلاحيات	دعم الاستقرار، تعزيز الثقة بالمؤسسات، تحسين فاعلية السياسات المحلية

تعكس هذه النماذج التطبيقية كيف يمكن للحوكمة الرشيدة أن تتحول من مجرد مبادئ نظرية إلى أدوات عملية لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق قفزات نوعية في الأداء الحكومي، ففي كندا، يبرز الأثر الإيجابي للمشاركة والرقابة المؤسسية في تحسين جودة القرار السياسي، بينما توضح حالة رواندا قدرة الحوكمة على دعم الاستقرار والتنمية في سياقات ما بعد النزاع، ومن خلال مقارنة هاتين التجربتين، يتبيّن أن فعالية الحوكمة لا تتوقف على حجم الدولة أو مواردها؛ بل على الإرادة السياسية والتصميم المؤسسي لتفعيل آلياتها بشكل مستدام.

ملخص المبحث الأول: الحوكمة الرشيدة في السياسات العامة

مفهوم الحوكمة الرشيدة	يشمل المفهوم معاني التنظيم الرشيد، والرقابة، والمساءلة، ويتميّز عن مفهومي الإدارة والحكم
مبادئ الحوكمة الرشيدة	تشمل: المساءلة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، الكفاءة والفعالية
الحوكمة وصنع السياسات	تسهم في ترشيد القرار، تقليل الفساد، تعزيز ثقة المواطنين، وتحسين الأداء في تنفيذ السياسات
عوائق تطبيق الحوكمة	تحديات سياسية (كتسييس المؤسسات)، ومؤسسية (غياب التنسيق)، وإدارية (غياب الشفافية)

المبحث الثاني: التحول الرقمي في السياسات العامة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذريًا بفعل الثورة الرقمية، التي لم تقتصر آثارها على الاقتصاد والمجتمع فحسب؛ بل امتدت إلى مجالات

الحكم والإدارة العامة، فقد غيّر التحول الرقمي من طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، وأعاد تشكيل آليات تقديم الخدمات، وتطوير السياسات، وصنع القرار، وأصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة حيوية لتعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتوفير الوقت والجهد، وفي هذا السياق، بات من الضروري فهم التحول الرقمي ليس فقط كتقنية؛ بل كتحوّل استراتيجي يمس جوهر الدولة الحديثة، ويُعيد رسم أدوار المؤسسات العامة وسبل تفاعلها مع المجتمع.

أولاً: مفهوم التحول الرقمي في السياسات العامة

شهد مفهوم التحول الرقمي تطورًا كبيرًا خلال العقود الأخيرة، إذ لم يعد يُختزل فقط في إدخال التقنيات الحديثة إلى المؤسسات؛ بل أصبح يشمل إعادة صياغة نماذج العمل، وتغيير الثقافة التنظيمية، وتطوير طرق تقديم الخدمات العامة، وقد فرضت الثورة الرقمية واقعًا جديدًا أمام صناع القرار، يستدعي تبني نهج رقمي شامل في تصميم السياسات وتنفيذها، بحيث تكون أكثر تكيّفًا مع احتياجات المواطنين، وأكثر قدرة على التعامل مع المعطيات المتغيرة، يُعد التحول الرقمي اليوم عنصرًا مركزيًا في تحديث الإدارة العامة وتفعيل الحوكمة الذكية، وفي ضوء ذلك، يستعرض الجدول التالي أبرز تعريفات التحول الرقمي في السياسات العامة، وأهم الفروقات بينه وبين مفاهيم قريبة مثل الحكومة الإلكترونية أو الرقمنة التقنية [171]:

التحول الرقمي	عملية شاملة تهدف إلى إدماج التكنولوجيا الرقمية في جميع مستويات العمل الحكومي
الرقمنة التقنية	تحويل الخدمات التقليدية إلى رقمية دون تعديل جوهري في الهيكل أو أسلوب العمل
الحكومة الإلكترونية	تقديم الخدمات إلكترونيًا عبر منصات رقمية؛ لكنها لا تشمل دائمًا التغيير في البنية المؤسسية
الحوكمة الرقمية	استخدام التقنيات الرقمية في دعم مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع السياسات العامة

تشير هذه المفاهيم إلى أن التحول الرقمي لا يقتصر على «التقنية»؛ بل يمتد إلى تغيير العقليات والهياكل والثقافة الإدارية، ويمكن استنتاج أن نجاح هذا التحول يتطلب توافر إرادة سياسية قوية، وتطوير القدرات الرقمية

داخل المؤسسات، وتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين، كما يتطلب اعتماد منهجية تدريجية وشاملة، تدمج التكنولوجيا في مراحل رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها، لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي والاستجابة المجتمعية.

ثانيًا: مرتكزات التحول الرقمي في السياسات العامة

يعتمد نجاح التحول الرقمي في السياسات العامة على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تمثّل البنية التحتية والمعرفية والمؤسسية الداعمة لعملية التغيير، ولا يكفي تبنّي أدوات رقمية متقدمة ما لم يُرافقها تطوير في البيئة التشريعية، ورفع مستوى الجاهزية الرقمية، وبناء ثقافة مؤسسية تتقبل التحول وتُحسن توظيفه، حيث تتطلب هذه المرتكزات تكاملاً بين الموارد التقنية، والإرادة السياسية، والتمكين البشري، بما يضمن استدامة الابتكار في العمل الحكومي وتقديم الخدمات، وعلى هذا الأساس، يوضّح الجدول التالي أبرز مرتكزات التحول الرقمي التي ينبغي مراعاتها في سياق إعداد السياسات العامة:

مرتكزات التحول الرقمي	– البنية التحتية الرقمية – الإطار التشريعي والتنظيمي – القيادة الرقمية – بناء القدرات الرقمية – ثقافة الابتكار والتجربة

تُبيّن هذه المرتكزات أن التحول الرقمي ليس مجرّد «مشروع تقني»؛ بل هو مسار إصلاحي شامل يتطلب جاهزية متعددة المستويات، فكل مرتكز يُشكّل دعامة أساسية لإنجاح السياسات الرقمية وتحقيق الأثر المنشود منها، ويُعدّ التكامل بين هذه المرتكزات ضرورة لضمان تحول مستدام وعادل، لا يُقصي فئات أو مناطق أو مؤسسات، كما أن اعتماد التحول الرقمي يجب أن يكون جزءًا من استراتيجية حكومية شاملة، ترتبط بالأولويات الوطنية وتُراعي الخصوصيات المحلية.

ثالثًا: أثر التحول الرقمي على فعالية الأداء الحكومي

أحدث التحول الرقمي نقلة نوعية في أداء الحكومات، إذ ساهم في تحسين جودة الخدمات، وتقليص الزمن والتكلفة، وزيادة الشفافية في المعاملات الإدارية، ومع دخول التقنيات الحديثة في صميم العمل الحكومي، بات بالإمكان تجاوز العقبات التقليدية، مثل البيروقراطية والتعقيد الإجرائي، وتحقيق مستويات أعلى من الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ويكمن الأثر الحقيقي للتحول الرقمي في قدرته على إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات، والمشاركة في صنع القرار، وتعزيز المساءلة، وفي هذا الإطار، يبيّن الجدول التالي أبرز أوجه الأثر الإيجابي للتحول الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الحكومي:

أثر التحول الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الحكومي	– تقديم خدمات أكثر دقة وسرعة وسهولة في الوصول – تمكين المواطنين من متابعة الإجراءات والوصول إلى المعلومات بسهولة – أتمتة العمليات الإدارية وتقليل الاعتماد على الورق والمعاملات اليدوية – تتبع الإجراءات والقرارات من خلال أنظمة رقمية قابلة للتقييم والتحليل – استخدام البيانات الضخمة والتحليلات الذكية لصياغة سياسات أكثر دقة وواقعية

تُظهر هذه الآثار أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحديث الوسائل؛ بل يمتد ليُحدث تحولاً عميقًا في منطق العمل الحكومي ذاته، فالمؤسسات التي تتبنى التكنولوجيا بوعي مؤسسي تُصبح أكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات، والاستجابة للتحديات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، ومن هنا، يُعد التحول الرقمي مدخلاً استراتيجيًا لإعادة بناء نموذج الإدارة العامة على أسس حديثة تُواكب متطلبات العصر وتطلعات المواطنين.

رابعًا: تحديات التحول الرقمي في السياسات العامة

رغم ما يتيحه التحول الرقمي من فرص لتطوير الإدارة الحكومية، فإن تطبيقه لا يخلو من تحديات بنيوية ووظيفية قد تُعيق تحقيق أهدافه المرجوّة، من أبرز هذه التحديات: ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والفجوة الرقمية بين المناطق

أو الفئات، وضعف الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة النظم الرقمية، كما أن مقاومة التغيير من داخل المؤسسات، وغياب الأطر التشريعية الملائمة، تُعد من العوائق التي تحدّ من فاعلية التحول الرقمي، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات وحماية الخصوصية، ما يفرض على الحكومات اعتماد استراتيجيات شاملة للتعامل مع هذه التحديات، وفي هذا السياق، يكشف الجدول التالي أبرز هذه التحديات وتأثيرها المحتمل على مسار التحول الرقمي في السياسات العامة:

ضعف البنية التحتية الرقمية	– بطء الإنترنت – نقص التجهيزات – محدودية الربط بين المؤسسات
نقص الكفاءات التقنية	– قلة المتخصصين – ضعف التدريب – غياب المهارات الرقمية في الإدارات العامة،
مقاومة التغيير المؤسسي	– التخوف من فقدان السيطرة – غياب الحوافز للتحديث – الجمود الإداري
الفجوة الرقمية	– تفاوت في الوصول إلى الخدمات الرقمية بين المدن والمناطق النائية
مخاطر الأمن السيبراني	– ضعف آليات الحماية – التهديدات الخارجية – صعوبة تأمين البيانات الحساسة

يتضح من هذه التحديات أن التحول الرقمي لا يمكن أن ينجح بمجرد توفير التكنولوجيا؛ بل يتطلب بيئة مؤسسية مرنة، واستثمارًا في القدرات البشرية، وتحديثًا للأطر القانونية والتنظيمية، كما أن ضمان الاستدامة الرقمية يمرّ عبر تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، من خلال حماية الحقوق الرقمية، وتقديم خدمات ذات جودة وعدالة، فالتحول الرقمي الناجح هو الذي يُحقق الموازنة بين التطور التقني والعدالة الاجتماعية في النفاذ إلى الخدمات.

خامسًا: أمثلة تطبيقية على التحول الرقمي في السياسات العامة

تُظهر التجارب الدولية أن التحول الرقمي في السياسات العامة لا يقتصر على الجانب التقني؛ بل يُعدّ تحولاً مؤسسيًا شاملاً يُسهم في رفع جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وتسهيل التفاعل بين الدولة والمواطن، فقد جسّدت الدنمارك نموذجًا متقدمًا في أتمتة المعاملات وربط الخدمات بالهوية الرقمية[172]، ما مكّن من تقليص الوقت والتكاليف، ورفع مستوى الكفاءة الحكومية، أما كوريا الجنوبية، فقد أصبحت مثالاً على دمج التكنولوجيا في الحياة اليومية للمواطنين، من خلال منصات ذكية سهلة الاستخدام تسهم في تعزيز الثقة والمشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة[173]، وفي هذا الشأن، يستعرض الجدول التالي أبرز النماذج التطبيقية للتحول الرقمي في السياسات العامة:

الدولة	أبرز الممارسات الرقمية	الأثر على السياسات العامة
الدنمارك	تطوير منصة "نيمد" للهوية الرقمية، تقديم جميع الخدمات الحكومية إلكترونيًا	تبسيط الإجراءات، تقليص الفجوة بين المواطن والإدارة، خفض التكلفة التشغيلية
كوريا الجنوبية	منصة موحدة للخدمات الحكومية، تطبيقات ذكية للمواطنين	تحسين جودة الخدمات، تعزيز المشاركة، خفض التكاليف

تُبيّن النماذج التطبيقية الواردة في الجدول أن نجاح التحول الرقمي في السياسات العامة يرتبط بدرجة نضج البيئة المؤسسية، ومدى توفر الإرادة السياسية والموارد التقنية والبشرية، فقد نجحت الدنمارك في بناء منظومة رقمية متكاملة ترتكز على الثقة المجتمعية والحوكمة الرقمية الرشيدة، بينما استطاعت كوريا الجنوبية تحويل التكنولوجيا إلى أداة استراتيجية لتقريب المواطن من الإدارة، من خلال تبسيط الإجراءات وتوسيع قنوات التفاعل الرقمي، وتُظهر هذه التجارب أن التحول الرقمي ليس هدفًا بحد ذاته؛ بل وسيلة لتعزيز فعالية السياسات العامة وتحقيق استجابات أكثر ذكاءً ومرونة لاحتياجات المجتمع.

ملخص المبحث الثاني: التحول الرقمي في السياسات العامة

مفهوم التحول الرقمي	عملية تحويل منهجية تشمل استخدام التقنيات الحديثة لإعادة تصميم الخدمات وتعزيز الكفاءة
مرتكزات التحول الرقمي	تشمل البنية التحتية التكنولوجية، البيئة التشريعية، القدرات البشرية، والحوكمة الرقمية
الأثر في السياسات العامة	تحسين الأداء، تسريع الإنجاز، تعزيز الشفافية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية
التحديات المرتبطة	ضعف البنية التقنية، الفجوة الرقمية، مقاومة التغيير، ومخاوف الخصوصية والأمن السيبراني

المبحث الثالث: العولمة وتدويل السياسات العامة

شهدت العقود الأخيرة تسارعًا غير مسبوق في مسارات العولمة، بفعل التقدم التكنولوجي، وتحرير الأسواق، وتنامي الترابط بين الدول في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، وقد انعكس هذا التحول البنيوي على مجال السياسات العامة، حيث لم تعد الدول تُصمم سياساتها بمعزل عن السياق الدولي؛ بل أصبحت تخضع بدرجات متفاوتة لتأثيرات خارجية، سواء من المنظمات الدولية، أو الأسواق العالمية، أو الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث فرضت العولمة أنماطًا جديدة من التداخل بين المحلي والدولي، مما جعل السياسات العامة أكثر عرضة للضغوط العابرة للحدود، وأكثر انفتاحًا على النماذج الدولية في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

أولاً: مفهوم العولمة وتدويل السياسات العامة

تُشير العولمة إلى ظاهرة التوسع المتسارع في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول، مما يؤدي إلى تآكل الحدود التقليدية بين المجتمعات والدول، ونشوء نظام عالمي أكثر تكاملاً وترابطًا، أما «تدويل السياسات العامة» فيُقصد به تأثر السياسات الوطنية بالعوامل الدولية، سواء من حيث تبنّي نماذج

أجنبية في التخطيط والتنفيذ، أو نتيجة التزامات ناشئة عن الاتفاقيات والمعايير الدولية [174]، ويكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل تزايد دور المنظمات الدولية، مثل: البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الشبكات العابرة للحكومات والشركات متعددة الجنسيات[175]، التي تفرض من خلال نفوذها نماذج ومعايير تؤثر في السياسات الوطنية، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي نتائج تدويل السياسات العامة في سياق العولمة:

نتائج تدويل السياسات في سياق العولمة	- التأثر بالمنظمات الدولية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - الخضوع لتأثير الشركات متعددة الجنسيات والشبكات العابرة للحكومات - اعتماد نماذج مستوردة من تجارب دولية ناجحة - الامتثال للمعايير العالمية والمؤشرات الدولية - التراجع النسبي في سيادة الدولة على صنع القرار - الارتباط بمتطلبات اتفاقيات دولية ومعاهدات ملزمة - التركيز على قضايا عابرة للحدود، مثل: البيئة، وحقوق الإنسان، والتجارة

يتضح من هذا العرض أن تدويل السياسات العامة لا يعني فقدان السيادة بالضرورة؛ بل يشير إلى مرحلة جديدة من التفاعل بين الداخل والخارج، حيث أصبحت الدول تعتمد على أدوات دولية لدعم سياساتها، وفي الوقت ذاته، تواجه ضغوطًا للامتثال لمعايير عالمية، وهذا الوضع يتطلب بناء قدرات وطنية قادرة على التفاوض، والانتقاء، والتكيّف، لضمان أن يكون هذا التدويل تكاملاً لا تبعية.

ثانيًا: مظاهر تأثير العولمة على السياسات العامة

أحدثت العولمة تحولات عميقة في طريقة صياغة السياسات العامة، إذ لم تعد هذه السياسات محصورة ضمن الحدود الجغرافية للدولة؛ بل أصبحت تتأثر بشكل متزايد بالتوجهات العالمية، والتغيرات في الأسواق، والتطورات التكنولوجية، والالتزامات الدولية، ومن أبرز المظاهر التي تعكس هذا التأثير: تبنّي الحكومات لسياسات اقتصادية ليبرالية تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، ومواءمة السياسات البيئية والاجتماعية مع معايير أممية، إضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على السياسات الضريبية

والتجارية، وتزايد الاعتماد على تمويل خارجي مشروط، وفي هذا الجانب، يوضح الجدول التالي أبرز مظاهر تأثير العولمة على السياسات العامة الوطنية

مظاهر تأثير العولمة على السياسات العامة	– تضمين مبادئ حقوق الإنسان والمساءلة في السياسات العامة – تحرير الاقتصاد عبر فتح الأسواق وتشجيع الاستثمار – تبنّي أهداف بيئية واجتماعية ضمن السياسات الوطنية – ربط السياسات العامة بشروط التمويل الدولي – تصاعد تأثير الشركات والمنظمات الدولية في صنع السياسات

توضح هذه المظاهر أن السياسات العامة لم تعد شأناً داخليًا صرفًا؛ بل أصبحت تتحرك ضمن فضاء عالمي تُشكّله المصالح العابرة للقارات، والتحالفات الدولية، والشبكات الرقمية والاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى تعزيز بعض القيم، مثل: الشفافية والكفاءة؛ لكنه في المقابل فرض قيودًا على حرية الدول في تصميم سياساتها بما يتوافق مع أولوياتها المحلية، ومن هنا، يُطرح سؤال جوهري حول كيفية تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح على العالم والحفاظ على السيادة في القرارات العامة.

ثالثًا: فرص وتحديات تدويل السياسات العامة

أدى تزايد التشبيك العالمي وتداخل المصالح إلى بروز ظاهرة «تدويل السياسات العامة» [176]، أي انتقال بعض أبعادها من الإطار المحلي إلى الحيز الدولي أو الإقليمي، ويفتح هذا التوجه أمام الدول فرصًا جديدة للتعاون وتبادل الخبرات والتعلم من تجارب الآخرين، كما يعزز قدرتها على التعامل مع قضايا عابرة للحدود، مثل: المناخ، الأمن السيبراني، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومع ذلك، يطرح تدويل السياسات مجموعة من التحديات، أبرزها فقدان جزء من الاستقلالية الوطنية، وصعوبة مواءمة السياسات الدولية مع الخصوصيات المحلية، وارتفاع درجة التعقيد المؤسسي في صنع القرار، وفي ضوء ذلك، يكشف الجدول التالي أبرز الفرص والتحديات المرتبطة بتدويل السياسات العامة:

الفرص	- تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين الدول - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في الإصلاح - تحسين التعامل مع القضايا العابرة للحدود - دعم القدرات المؤسسية من خلال الشراكات العالمية - تسهيل الوصول إلى التمويل والخبرات الفنية الدولية

التحديات	- تراجع السيادة الوطنية في رسم السياسات - صعوبة مواءمة المعايير الدولية مع الخصوصيات المحلية - تعقيد عمليات صنع القرار بسبب تعدد الفاعلين - احتمال فرض نماذج لا تتناسب مع السياق المحلي - تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي المشروط

يتضح من العرض أن تدويل السياسات العامة ليس خيارًا؛ بل أصبح ضرورة فرضتها التحولات العابرة للحدود، ومع أن هذا التدويل يفتح الباب أمام فرص مهمة للدول النامية في مجالات التمويل والمعرفة، إلا أنه يتطلب يقظة استراتيجية في صياغة السياسات بما يضمن حماية الهوية الوطنية، والحد من التبعية، وتعزيز القدرات الذاتية في التفاوض والتكيّف مع المعايير الدولية.

رابعًا: نماذج تطبيقية على تأثير العولمة في السياسات العامة

لقد تركت العولمة آثارًا ملموسة على بنية ومحتوى السياسات العامة في مختلف الدول، سواء من حيث التوجّه نحو الخصخصة، أو تعزيز الشفافية، أو اعتماد معايير دولية في الحوكمة والرقابة، وتُظهر التجارب المقارنة أن بعض الدول استطاعت توظيف العولمة لتسريع إصلاحاتها الداخلية وتعزيز تنافسيتها، في حين عانت دول أخرى من ضغوط خارجية قيدت خياراتها الوطنية، حيث تُعدّ النماذج التالية مرآة لتفاعل السياسات العامة مع موجات العولمة في سياقات متنوعة، وفي هذا السياق، يوضح الجدول التالي أمثلة مختارة لدول تأثرت سياساتها العامة بتوجّهات العولمة[177]:

الدولة	مجال التأثير	أبرز ملامح التغيّر في السياسات العامة
الهند	السياسات التكنولوجية	تحرير سوق الاتصالات، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، تطوير البنية الرقمية
بولندا	السياسات البيئية	مواءمة السياسات مع المعايير الأوروبية، تحديث التشريعات البيئية

تُبرز هذه النماذج كيف أن العولمة قد تكون محفّزًا لتحديث السياسات العامة حين تُدار بفعالية، كما هو الحال في الهند وبولندا، أو قد تُؤدي إلى فرض أجندات خارجية تتجاوز أولويات التنمية المحلية، كما عانت بعض الدول من برامج مشروطة أملتها مؤسسات التمويل الدولية، ومن ثم، فإن استجابة الدول للعولمة تعتمد بدرجة كبيرة على جاهزيتها المؤسسية، واستقلالية قرارها الوطني، وقدرتها على التفاوض وفقًا لمصالحها.

ملخص المبحث الثالث: العولمة وتدويل السياسات العامة

مفهوم العولمة وتدويل السياسات	انتقال القضايا العامة إلى سياق دولي بفعل التشبيك الاقتصادي والتكنولوجي والمؤسسي
سمات العولمة	التسارع – التداخل – تجاوز الحدود – ضبابية مركز القرار
الفرص	تعزيز التعاون الدولي – الاستفادة من الخبرات – تحسين الحوكمة
التحديات	فقدان جزء من السيادة – ضغوط خارجية – التبعية الاقتصادية والمعيارية

خاتمة الفصل العاشر

يكشف هذا الفصل عن تعقيد المشهد المعاصر للسياسات العامة، في ظل تحولات عميقة تمسّ بنية الدولة ووظائفها وعلاقتها بالمجتمع، فقد تناولت المباحث الثلاثة قضايا محورية تُعد اليوم من مرتكزات الفعل العمومي الناجع، وهي: الحوكمة الرشيدة، والتحول الرقمي، والعولمة، وقد تبيّن أن هذه القضايا لا تُعبر، فقط، عن اتجاهات تقنية أو مؤسساتية؛ بل تعكس تحوّلات في فلسفة الحكم والإدارة، وتفرض نماذج جديدة للتفاعل بين الدولة والمجتمع والسوق، فالحوكمة الرشيدة تمثل الإطار الأخلاقي والإجرائي الذي يُعيد الثقة للمؤسسات من

خلال الشفافية والمساءلة والمشاركة، بينما يشكّل التحول الرقمي فرصة لتطوير الأداء؛ لكنه يطرح، في الوقت ذاته، تحديات البنية والكفاءة والعدالة. أما العولمة، فتوفر إمكانات تعاون وتكامل؛ لكنها تستوجب يقظة سيادية وتكيّفًا وطنيًا مدروسًا، فالتفاعل مع هذه القضايا لا يمرّ عبر استنساخ تجارب جاهزة؛ بل عبر صياغة سياسات واعية تستلهم الخصوصيات وتوظف المكتسبات العالمية؛ لذا، فإن إدماج هذه القضايا في صُلب السياسات العامة يُعدّ مدخلاً أساسيًا للإصلاح المستدام والتحديث المتوازن.

قائمة المراجع

1) مجموعة مؤلفين، تحليل السياسات العامة، ترجمة عادل زكي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.

2) المعاني، السياسة لغة واصطلاحًا. https://tinyurl.com/3n4j9x5t

3) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الأهلية للنشر، 1998.

4) ماكس فيبر، العلم والسياسة، بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2011.

5) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

6) جون كلايتون توماس، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2002.

7) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

8) ريتشارد زكهاوز، أساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

9) إديث ستوكي وريتشارد زكهاوزر، أساسيات تحليل السياسات العامة، نيويورك: نورتون وشركاه، 1978.

10) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

11) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

12) مجموعة مؤلفين، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

13) أرنولد هايد نهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة أمل الشرقي عمان:

الأهليـة للنشـر والتوزيـع، 1999.

14) ريتشـارد زكهـاوز، أساسـيات تحليـل السياسـات، ترجمـة أحمـد مـداوس الريـاض: جامعـة الملـك سـعود، 2004.

15) ويليـام ن. دن، تحليـل السياسـات العامـة، ترجمـة رشـا بنـت عمـر السـدحان، الريـاض: معهـد الإدارة العامـة، 2004.

16) معجم المعاني، العامة والعمومية لغة واصطلاحًا، اُطلع عليه في تاريخ 5 يناير 2025م.

17) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

18) ويليـام ن. دن، تحليـل السياسـات العامـة، ترجمـة رشـا بنـت عمـر السـدحان، الريـاض: معهـد الإدارة العامـة، 2004.

19) لورنـس أوتـول، الإدارة العامـة: المنظمـات والحوكمـة والأداء، ترجمـة عبـد الحكـم أحمـد، القاهـرة: دار الفجـر للنشـر والتوزيـع، 2013.

20) ريتشـارد زكهـاوز، أساسـيات تحليـل السياسـات، ترجمـة أحمـد مـداوس الريـاض: جامعـة الملـك سعود، 2004.

21) ثامـر كامـل محمـد الخزرجـى، النظـم السياسـية الحديثـة والسياسـات العامـة، عمـان: دار مجـدلاوي، 2004.

22) فريـد كاردن، تسـخير الأبحـاث التنمويـة في رسـم السياسـات الحكوميـة، ترجمـة زينـة إدريـس، بيـروت: الـدار العربيـة للعلـوم ناشـرون، 2012.

23) ويل كيمليكا، اوديسـا التعدديـة الثقافيـة سـير السياسـات الدوليـة الجديـدة في التنـوع، ترجمـة إمـام عبـد الفتـاح، القاهـرة: هنـداوي، 2024

24) منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة OECD، تحقيـق الإصـلاح: دروس مـن بلـدان منظمـة التعـاون والتنميـة، ترجمـة فريـق مركـز السياسـات، باريـس: منشـورات منظمـة التعـاون والتنميـة، 2010. https://tinyurl.com/wfraxmu

25) تيـم دان وآخـرون، نظريـات العلاقـات الدوليـة: التخصـص والتنـوع، ترجمـة ديمـا بشـير، الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2016.

26) منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة OECD، الإصلاح التنظيمـي في الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، باريس: منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة، 2013. https://tinyurl.

com/kbeuw5jf

27) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

28) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

29) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

30) ماكس فيبر، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، ترجمة ابتسام خضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

31) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، التأثير الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للدول العربية، باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021. https://tinyurl.com/mud4j6b4

32) بوبكر بوخريسه، ماكس فيبر: الدولة والديمقراطية، الجزائر: جامعة عنابة، 2015.

33) مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

34) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

35) مجموعة مؤلفين، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010 – 2020، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

36) مونت كارلو الدولية، حراك المعلمين يسلط الضوء على واقع المعلمين بالأردن، 2019. https://tinyurl.com/2fu82wnf

37) مركز كارتر، تقرير بعثة مراقبة الانتخابات في السودان، 2010. https://tinyurl.com/3zy7spa4

38) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2021: البيانات من أجل حياة أفضل، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2021. https://tinyurl.com/3bkx92v2

39) منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي 2023: حالة حقوق الإنسان في العالم، لندن:

منظمة العفو الدولية، 2023. https://tinyurl.com/366krv3f

40) صندوق النقد الدولي، الأردن: تقرير بعثة الصندوق بشأن طلب الترتيب الموسع في إطار «تسهيل الصندوق الممدد، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2024. https://tinyurl.com/48c64j58

41) منظمة الصحة العالمية، التغطية الصحية الشاملة في رواندا: النجاحات والتحديات، جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2021. https://www.who.int/home

42) شراكة الحكومة المفتوحة، تونس: التقرير النهائي لفترة 2016 – 2018، واشنطن العاصمة: شراكة الحكومة المفتوحة، 2019. https://tinyurl.com/msbyx4a6

43) دوغلاس نورث، المؤسسات، التغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 1990.

44) ريتشارد سكوت، المؤسسات والمنظمات: الأفكار والمنهجيات، لوس أنجلوس: ساج، 2014.

45) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

46) ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.

47) فان دايك، الأيدلوجيا والخطاب، ترجمة سعيد بكار، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

48) مجموعة مؤلفين، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

49) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

50) ثامر كامل محمد الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

51) فريد كاردن، تسخير الابحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية، ترجمة زينة إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

52) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة

إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

53) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

54) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

55) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

56) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

57) فرانك ستنغل وآخرون، الشعبوية والسياسة العالمية، ترجمة محمد حمشي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

58) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

59) عبد الله إبراهيم، السياسة الشرعية، عمان: مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث، 2019.

60) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

61) جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، ترجمة مصطفى الطناني، القاهرة: دار الطناني للنشر، 2008.

62) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

63) مجموعة من المؤلفين، النظرية الاجتماعية، ترجمة يسرى عبد الحميد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

64) راشيل ماكريدي، «استطلاعات الرأي العام»، ريسرش غيت، 2014. https://tinyurl.com/yc54rwjz

65) بول عبد اللطيف كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2007.

66) توم جي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة: هنداوي، 2017.

67) أولسون مانكور، منطق الفعل الجماعي، كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، 1965.

68) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

69) ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.

70) فان دايك، الأيدلوجيا والخطاب، ترجمة سعيد بكار، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

71) مجموعة مؤلفين، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

72) أرنولد هايد نهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة أمل الشرقي عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

73) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

74) ثامر كامل محمد الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

75) فريد كاردن، تسخير الابحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية، ترجمة زينة إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

76) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

77) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

78) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

79) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

80) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

81) فرانك ستنغل وآخرون، الشعبوية والسياسة العالمية، ترجمة محمد حمشي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

82) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

83) عبد الله إبراهيم، السياسة الشرعية، عمان: مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث، 2019.

84) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

85) بنجامين باربر، سياسة المشاركة والمصلحة العامة، برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1984.

86) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

87) ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.

88) معجم المعاني، العامة والعمومية لغة واصطلاحًا، اُطلع عليه في تاريخ 5 يناير 2025م.

89) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

90) ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.

91) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

92) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

93) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

94) فريد كاردن، تسخير الابحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية، ترجمة زينة إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

95) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

96) محمد علي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012.

97) جمال الحمصي، فقه السياسات العامة، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2023.

98) المركز الديمقراطي العربي، نظرية النظم لديفيد إيستون، 2021. https://tinyurl.com/2aszac9v

99) جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية، ترجمة إسراء عبد السيد، القاهرة: مجموعة بيت الحكمة للثقافة، 2019.

100) أرنولد هايد نهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة أمل الشرقي عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

101) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

102) ثامر كامل محمد الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

103) فريد كاردن، تسخير الابحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية، ترجمة زينة إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

104) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

105) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

106) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

107) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

108) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

109) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

110) ماكس فيبر، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، ترجمة ابتسام خضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

111) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

112) جون كلايتون توماس، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2002.

113) محمد علي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012.

114) جمال الحمصي، فقه السياسات العامة، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2023.

115) محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة، لندن: قطب المتحدة، 2023.

116) مجموعة من المؤلفين، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، القاهرة: دار الكتاب المصري، 2022.

117) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

118) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

119) ويليام ن. دن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.

120) فان دايك، الأيدلوجيا والخطاب، ترجمة سعيد بكار، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

121) مجموعة مؤلفين، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

122) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2024.

123) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

124) جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، ترجمة مصطفى الطناني، القاهرة: دار الطناني للنشر، 2008.

125) أرنولد هايد نهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة أمل الشرقي عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

126) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

127) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

128) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

129) ثامر كامل محمد الخزرجى، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

130) فريد كاردن، تسخير الابحاث التنموية في رسم السياسات الحكومية، ترجمة زينة إدريس، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

131) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

132) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

133) فرانك ستنغل وآخرون، الشعبوية والسياسة العالمية، ترجمة محمد حمشي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

134) عبد الله إبراهيم، السياسة الشرعية، عمان: مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث، 2019.

135) محمد علي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012.

136) جمال الحمصي، فقه السياسات العامة، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2023.

137) محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة، لندن: قطب المتحدة، 2023.

138) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

139) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

140) البنك الدولي، المساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية في جنوب إفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 2020. https://tinyurl.com/3dwttz4c

141) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، «مراجعة الأداء البيئي: ألمانيا 2023»، باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2023. https://tinyurl.com/3zzhynkf

142) ماكس فيبر، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، ترجمة ابتسام خضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

143) وكالة البيئة الفيدرالية الألمانية UBA، تقرير الرصد 2023: استراتيجية ألمانيا للتكيف مع تغير المناخ، ديساو-روسل، ألمانيا: وكالة البيئة الفيدرالية، 2023. https://tinyurl.com/d6zkxd55

144) ساتيش نامبيسان، الشراكة العالمية في العصر الرقمي، ترجمة صفوان الشويطر، الرياض: مكتبة الملك فهد، 2022.

145) جون هرتلي وآخرون، العصر الجديد للإعلام، ترجمة هدى عمر ونرمين عادل، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018.

146) المنتدى الاقتصادي العالمي، الأثر العالمي للحلول التقنية الحكومية 2025»، جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2025. https://tinyurl.com/y7sju969

147) ريتشارد زكهاوز، اساسيات تحليل السياسات، ترجمة أحمد مداوس الرياض: جامعة الملك سعود، 2004.

148) جون بركنز، الاغتيال الاقتصادي للأمم، ترجمة مصطفى الطناني، القاهرة: دار الطناني للنشر، 2008.

149) أرنولد هايد نهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة، ترجمة أمل الشرقي عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

150) توماس ركين، التحليق بمحرك واحد، ترجمة وليد شحاته، الرياض: العبيكان، 2007.

151) جون هرتلي وآخرون، العصر الجديد للإعلام، ترجمة هدى عمر ونرمين عادل، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018.

152) مكتب الاتصالات البريطاني، الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية. https://tinyurl.com/447xmjpd

153) مجموعة مؤلفين، مئة عام على الحرب العالمية الأولى: مقاربات عربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

154) بيتر سينجر، الحرب عن بعد: دور التكنولوجيا في الحرب، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

155) وزارة الدفاع السنغافورية، الدفاع الشامل: مقاربة سنغافورة للأمن الوطني، ترجمة هالة النمر، سنغافورة: منشورات وزارة الدفاع، 2021.

156) استراتيجيات الدفاع للدول الصغيرة والقوى الأصغر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. https://tinyurl.com/mry62zpa

157) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية سير السياسات الدولية الجديدة فى التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح، القاهرة: هنداوي، 2024

158) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

159) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

160) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

161) إيوان فيرلي وآخرون، دليل أكسفورد في الإدارة العامة، ترجمة شحدة فارع، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

162) إزيك كازدين وإمري زيمان، ما بعد العولمة، ترجمة أميرة أحمد، القاهرة: هنداوي،

2017.

163) غازي القصيبي. العولمة والهوية الوطنية، الرياض: العبيكان، 2013.

164) داني رودريك، معضلة العولمة، ترجمة رحاب صلاح الدين، القاهرة: هنداوي، 2017.

165) جوزيف ستيغليتز، العولمة ومآسيها، نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون وشركاه، 2002.

166) محمد سليمان، الحوكمة الرشيدة، لندن: قطب المتحدة، 2023.

167) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

168) جون بيير وغي بيترز، الحوكمة والسياسة والدولة، لندن: بالغريف ماكميلان، 2000.

169) ستيفن أوزبورن، الحوكمة العامة الجديدة؟، لندن: روتليدج، 2010.

170) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تقرير تقييم منتصف المدة لمحفظة الحوكمة في رواندا 2018–2023، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023. https://tinyurl.com/36ky4acy

171) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، مراجعة الحوكمة الرقمية في الدنمارك: تعزيز رقمنة القطاع العام، باريس: مطبعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020. https://tinyurl.com/3bhr23ms

172) جون هرتلي وآخرون، العصر الجديد للإعلام، ترجمة هدى عمر ونرمين عادل، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018.

173) بان سوك كيم، الإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات: الحكومة الإلكترونية في كوريا، 2015. https://tinyurl.com/2rknr49a

174) ديان ستون، شبكات المعرفة العالمية والتنمية الدولية: جسور عبر الحدود، لندن: روتليدج، 2004.

175) روبرت كيوهان وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل، بوسطن: بيرسون، 2011.

176) ديفيد هيلد وأنطوني ماكغرو، العولمة والدولة الليبرالية الديمقراطية، لندن: بوليتي برس، 2002.

177) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.